

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْفَرَائِدُ

مِمَّا فِي آخِرِ حَدِيثِي فِي

صَحِيحِ الْجُنَّارِيِّ

مِنْ

الْفَرَائِدُ

وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

"كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ،

ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ".

من الفائدة رقم (١) إلى الفائدة رقم (٢٢)

جمع وترتيب

الراجي عفو ربه الغفار

محمد طلحة بلال أحمد منيار

الفائدة الأولى : النسخ والصحف الحديثية

هذا الحديث انتقاه البخاري من نسخة : (عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) . ومعنى النسخة : مجموعة الأحاديث التي تُروى بإسناد واحد في موضوعات شتى . مثل : مالك عن نافع عن ابن عمر . سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وهي التي يسمونها أيضا : الصحيفة ، كصحيفة همام بن منبه .

وقد أخرج البخاري في " صحيحه " نحو سبعة عشر حديثا بهذه النسخة : عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وكذا مسلمٌ نحو العشرين حديثا في " صحيحه " ، وأورد منها أصحاب " السنن الأربعة " أحاديث معدودة . وقد ألف الشيخ بكر أبو زيد كتابا مستقلا في هذا الموضوع سماه : " معرفة النسخ والصحف الحديثية " وهو مفيد في بابه

الفائدة الثانية : كتاب الدعاء لمحمد بن فضيل الضبي

أخرج البخاري هذا الحديث من طريق محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي عن عمارة ... وقد أخرجه محمد بن فضيل في كتابه " الدعاء " برقم ٨٣ عن عمارة بن القعقاع بالسند المذكور سابقا مرفوعا بلفظ : " كلمتان خفيفتان على اللسان ... " الحديث

الفائدة الثالثة : مواضع ورود الرواية في البخاري

هذا الحديث في أوله ثلاث جمل : واحدة مستقلة وهي : " حبيبتان إلى الرحمن " واثنتان متلازمتان وهما : " خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان " ، والخفة متقدمة على الثقل في الروايات .

وأورد البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا في ثلاثة مواضع من "صحيحه": ١ -
في كتاب الدعوات باب فضل التسيح . برقم ٦٤٠٦ . ٢ - في كتاب الأيمان والندور باب إذا قال
: والله لا أتكلم اليوم . برقم ٦٦٨٢ . وفي هذين الموضعين آخر الجملة المستقلة : " حبيبتان
إلى الرحمن " كما هي في كتاب " الدعاء " لمحمد فضيل ، وفي كتب الحديث على العموم .
ولكنه قدّم هذه الجملة المستقلة في سياق الحديث في الموضع الثالث : ٣ - في كتاب التوحيد
باب ونضع الموازين القسط ... برقم ٧٥٦٣

فلعله رواها هكذا عن أحمد بن إشكاب ، أو قصد تأخير معنى وزن الأعمال كما قال ابن
حجر : وكان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها فجعله آخر
تراجم الكتاب . أو قصد بيان الترتيب أو المرتبة كما أشار إليه في الفتح بقوله : وجاء ترتيب هذا
الحديث على أسلوب عظيم ، وهو أن حُبَّ الرب سابق ، وذكر العبد وخِفة الذكر على لسانه
تالٍ .

الفائدة الرابعة : من يُعرَف باسم إشكاب

أحمد بن إشكاب أبو عبد الله الصفار الكوفي ، شيخ البخاري في هذا الحديث : روى له
البخاري في ثلاثة مواضع من "صحيحه" ، وفي ثلاثتها روايته عن محمد بن فضيل : في كتاب
المغازي (٤١٧٠) والفتن (٧٠٧٩) والتوحيد آخر الكتاب (٧٥٦٣) .

وللبخاري شيخ آخر يسمى : محمد بن إشكاب نسبةً إلى لقب أبيه ، وهو أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ
بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ ، أَخُو عَلِيِّ بْنِ إِشْكَابٍ ، وَأَبُوهُمَا يُلقَّبُ بِإِشْكَابٍ ، وَمُحَمَّدٌ هُوَ
الْأَصْغَرُ وَالْأَخْفَظُ ، كما قال الذهبي في "السير" . أخرج عنه البخاري في ثلاثة مواضع وسماه
فيها : محمد بن الحسين بن إبراهيم ، وهي : في كتاب المناقب (٣٧٤٨) والمغازي (٤٢٥٢)

واستتابة المرتدين.(٦٩٢٠). وأخرج لمحمد بن الحسين بن إبراهيم أيضا : أبو داود والنسائي في "سننهما" وعبد الله في زوائد "المسند"

وفي الرواة أيضا ثالث اسمه : محمد بن إشكاب بن خالد ، أبو عبد الله النيسابوري ، توفي سنة ثمان وستين ومئتين . وأظن هذا النيسابوري هو المراد من قول الحافظ في "الفتح" هنا : قُلْتُ : وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيِّ بْنِ إِشْكَابٍ وَلَا مُحَمَّدِ بْنِ إِشْكَابٍ قَرَابَةٌ . انتهى . ولا يصلح أن يكون مراد ابن حجر محمد بن الحسين شيخ البخاري المار ذكره ، إذ هو أخو علي . فأحمد كوفي ، ومحمد بن الحسين بغدادي ، وهما من شيوخ البخاري ، والثالث نيسابوري ، ولا قرابة بين الثلاثة.

الفائدة الخامسة : الحكمة من ختم الصحيح برواية أحمد بن إشكاب

أخرج البخاري هذا الحديث بنفس السند والتمن يعني عن أحمد بن إشكاب في كتابه "خلق أفعال العباد" (ص: ٦٤) . وروى البخاري عن أحمد بن إشكاب في كتبه الأخرى أيضا مثل : "الأدب المفرد" ، وفي مواضع عدة من "التاريخ الكبير" .

وترجم له فيه وفي "التاريخ الأوسط" وقال في الترجمة : آخِرُ مَا لَقِيْتَهُ بِمَصْرَ سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ . قال الحافظ في "الفتح" هنا : وَأَرَّخَ ابْنُ حَبَانَ وَفَاتَهُ فِيهَا (أي سنة ٢١٧هـ) وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : مَاتَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ أَوْ ثَمَانَ عَشْرَةَ . ومنه تُعْلَمُ مَنَاسِبَةُ خَتْمِ الْبُخَارِيِّ لِكِتَابِهِ بِحَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ إِشْكَابٍ ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ فَارَقَ شَيْخَهُ فِي آخِرِ عَمْرِهِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا وَهِيَ سَنَةُ ٢١٧ هـ . والبخاري يهتم بمثل هذه المناسبات في أواخر الكتب في "الصحيح" كما وضحه ابن حجر بأمثلة عديدة .

وذكر السخاوي حكمة أخرى لختم الكتاب بحديث أحمد بن إشكاب ، فقال في "عُمْدَةُ السَّامِعِ وَالْقَارِي فِي فَوَائِدِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" : يظهر - والله أعلم - أن الحكمة في تخصيص

البخاري تخريجَ هذا الحديث عن أحمد بن إشكاب ، مع أنه قد سمعه من غيره من أصحاب محمد بن فضيل ، لأنه - أعني : أحمد بن إشكاب - كوفي ، وكذا باقي رجال الإسناد كوفيون إلا الصحابي ، ويسمى : (المُسَلَّس بالكوفيين) فأثر الختمَ بذلك لقرب شَبَهه بما وقع له في أول الكتاب ، حيث ساق حديث الأعمال عن الحميدي ، عن سفيان ، مع أنه قد سمعه ممن ساوى الحميدي في العدد ؛ لأن الحميدي وسفيان مكِّيَّان ، وابتداء الوحي كان بمكة . والله المستعان .

وذكر بعض المشايخ حكمة أخرى وهي : أن أحمد بن إشكاب حضرمي ، يعني من أهل اليمن ، واليمن هو الوطن الأصلي لأنصار المدينة من الصحابة ، فابتدأ البخاري الكتاب بشيخ مكِّي لمناسبة ابتداء الوحي ، وختمه بشيخ أصله مدني لاختتام سلسلة الوحي بها . والله أعلم

الفائدة السادسة : ضبط (إشكاب) والاختلاف في تسمية والد أحمد

أحمد بن إشكاب ، بكسر الهمزة ، ضبطه ابن قُرُقُول في "المطالع" والحافظ في "الفتح" و"التقريب" ، وقال الحافظ في الفتح : بِكسْرِ الهمزة وَسُكُونِ المُعْجَمَةِ وَآخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ ، غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ ، وَقِيلَ : بَلْ عَرَبِيٌّ . وإشكاب لقب جده "مُجَمَّع" ، وهو ظاهر قول المزي والذهبي ، وهو صريح قول ابن خَلْفُون في "المُعَلِّم" حيث قال : أحمد بن إشكاب هذا اختلف في اسم والده ، فقيل : هو أحمد بن معمر بن إشكاب ، وقيل هو : ابن مجمع بن إشكاب ، وقيل هو : أحمد بن عبد الله بن إشكاب ، ويقال في اسم جده : إشكاب وإشكيب . ولكن ظاهر قول الحافظ في "الفتح" أنه لقب أبيه ، والله أعلم . وذكر مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" في اسم (إشكاب) ثلاثة وجوه : إشكاب وإشكيب وشكيب .

واختلفوا في اسم أبيه على خمسة أقوال :

(١) أحمد بن (مَعْمَر) : قال الكلاباذي : قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ : قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : أَحْمَدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ إِشْكَابِ الْكُوفِيِّ بِمِصْرَ . وهكذا قال أبو حاتم وأبو زرعة كما في "الجرح

والتعديل " : أحمد بن مَعَمَر بن اشكيب الصفار ، أبو عبد الله ، كوفي حضرمي ، وقع إلى مصر ، يُعدّ في الكوفيين . وورد في "الجرح والتعديل" في ترجمة سهل بن عامر البجلي : أحمد بن أشكاب بن معمر الكوفي نزيل مصر . ولعله خطأ . وذكر هذا الاسم العجلي في "الثقات" والباجي في "التعديل والتجريح" وابن خلفون في "المعلم" والمزي وتوابعه .

(٢) أحمد بن (عُبَيْد الله) - بالتصغير - : ذكره المزي والذهبي وغيرهما

(٣) أحمد بن (عَبْد الله) مكبّرًا : ذكره ابن خلفون ، ونسبه الكلاباذي إلى قول الحسن بن عَلِيّ بن زولاق المَصْرِيّ ، وكذا مغلطاي وزاد نسبته إلى أَبِي سَعِيد ابن يونس ، وقال الدكتور بشار عواد : هو وهم ، والصواب : عُبَيْد الله .

لكن في كتاب الباجي : وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَصْرِيُّ : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِشْكَابٍ ، كَمَا وَرَدَ فِي "عِلَلِ الدَّارِقَطْنِيِّ" أَيْضًا : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِشْكَابٍ .

(٤) أحمد بن (مُجَمَّع) : ذكره ابن خلفون ضمن الأقوال ، وجعل إشكاب اسم جده ، وكذا مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" .

(٥) أحمد بن (ميمون) : نقله مغلطاي عن الحافظ الدميّاطي . وهو غريب . ولكن الأكثر الأغلب في تسميته هو : أحمد بن إشكاب .

الفائدة السابعة : الغرابة في سند الحديث

قال في "الفتح" قوله : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ أَي ابْنِ غَزْوَانَ ، وَلَمْ أَرْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ... قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ . قُلْتُ (الحافظ) : وَجْهُ الْغَرَابَةِ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ وَشَيْخِهِ وَشَيْخِ صَحَابِيهِ . انتهى

توضيحه : أن هذا الحديث غريب في أوله أي في الطبقات الأربعة الأولى من سنده ، مشهور في آخره من الطبقة الخامسة فما بعدها ، وبيان ذلك كالآتي :

الطبقة الأولى (الصحابة) : لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو هريرة [غريب].

الطبقة الثانية (التابعون) : لم يروه عن أبي هريرة إلا أبو زرعة بن عمرو [غريب].

الطبقة الثالثة (تبع التابعين) : لم يروه عن أبي زرعة إلا عمارة بن القعقاع [غريب].

الطبقة الرابعة (أتباع تبع التابعين) : لم يروه عن عمارة بن القعقاع إلا محمد بن فضيل [غريب].

الطبقة الخامسة : رواه عن محمد بن فضيل نحو عشرين نفسا ، واشتهر الحديث من طريقه [مشهور].

وقد ذكر في "الفتح" من الرواة عن محمد بن فضيل نحو أربعة عشر راويا ، وذكر المزي في "الأطراف" اثني عشر ، وابن كثير في "جامع المسانيد" خمسة عشر ، والسخاوي في "عمدة السامع والقاري" ثمانية عشر .

وأبدأ هنا بذكر كلام المزي في "الأطراف" مع حذف الإحالات ، لأن تخريجه في حدود الكتب الستة ، ثم ألحق به بقية أسماء الرواة ممن ذكرهم الآخرون .

قال المزي : في "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف - ١٤٨٩٩ : (١٠ / ٤٤٢) " [خ م ت سي ق] حديث كلمتان خفيفتان على اللسان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . (خ) في الدعوات عن زهير بن حرب - وفي الأيمان والندور عن قتيبة - وفي التوحيد آخر الكتاب عن أحمد بن إشكاب - [٣] (م) في الدعوات عن زهير بن حرب - وابن نمير - وأبي كريب - ومحمد بن طريف - [٦] (ت) فيه (الدعوات) عن يوسف بن عيسى [٧] - (س) في اليوم والليلة عن علي بن المنذر - و محمد بن آدم - و أحمد بن حرب [١٠] - (ق) في ثواب التسبيح عن

أبي بكر بن أبي شيبة - و علي بن محمد = [١٢] - كلهم عن محمد بن فضيل، عنه به، وقال
ت: حسن صحيح غريب .

زاد ابن حجر في "الفتح" : وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَالحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْأَسْوَدِ فِي "مستخرج
الإسماعيلي [١٤] " وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَحْمَسِيِّ فِي "مستخرج أبي عوانة [١٥] "
وأحمد بن حنبل في "مسنده [١٦] "

وهذا سياق أسمائهم مرتين على الحروف : ١ - أحمد بن إشكاب (البخاري) ٢ - أحمد بن
حَرْب (النسائي) ٣ - أحمد بن حنبل (المسند) ٤ - أحمد بن عَبْدَةَ (مستخرج الاسماعيلي) ٥ -
أبو بكر بن أَبِي شَيْبَةَ (المصنف ، وابن ماجه) ٦ - الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْأَسْوَدِ (مستخرج
الإسماعيلي وأبو يعلى) ٧ - زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ (البخاري ومسلم) ٨ - والعبَّاس بن يزيد بن أبي
حبيب البحراني (ابن حبان) ٩ - عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الطنافسي (ابن ماجه) ١٠ - عَلِيِّ بْنِ الْمُنْذِرِ
الطريقي (النسائي) والطريقي هو راوي كتاب "الدعاء" عن محمد بن فضيل . ١١ - قُتَيْبَةَ بن
سعيد (البخاري) ١٢ - مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ (النسائي) ١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَحْمَسِيِّ
(مستخرج أبي عوانة) ١٤ - محمد بن سعيد الأصبهاني (الطبراني في الدعاء) ١٥ - مُحَمَّدُ بْنُ
طَرِيفٍ (مسلم) ١٦ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (مسلم) ١٧ - محمد بن العلاء أبو كريب
(مسلم) ١٨ - يُوسُفُ بْنُ عِيْسَى المروذي (الترمذي) ١٩ - وفي مسند البزار : محمد بن يزيد
الأدمي عن ابن فضيل . ٢٠ - وفي "الأربعين" لصدر الدين البكري : أبو السائب سلم بن جنادة
عن ابن فضيل . فهؤلاء عشرون نفسا رووه عن محمد بن فضيل بن غزوان .

تنبيه: وقع خطأ في "حلية الأولياء" في اسم عباس بن يزيد، حيث ورد اسمه هكذا: العباس
بن يزيد بن الفضيل، عن عمارة بن القعقاع. وظاهر العبارة كأنها متابعة من العباس لمحمد بن
فضيل بن غزوان، واغتر بها المعلق على "مسند أحمد"، وهو خطأ، فالعباس يروي عن محمد

بن فضيل كما عند ابن حبان وغيره ، واسم جده : أبو حبيب ، فهو العباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني . فلعله كان في أصل العبارة : العباس بن يزيد عن ابن فضيل ، فسقطت (عن) قبل ابن .

الفائدة الثامنة : شاهد غريب لحديث أبي هريرة رضي الله عنه

ذكرتُ في الفائدة السابقة أن حديث أبي هريرة غريب ، وقع فيه التفرد من رواته في الطبقات الأولى الأربعة .

لكن نقل السخاوي بلا إسناد في " عمدة السامع والقاري " ص ٩٠ شاهداً أو متابعاً لحديث أبي هريرة ، وفي أوله قصة ، وهو هذا :

عن أبي هريرة : أنه جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني ألممتُ بذنبٍ عظيم فماذا يكفر عني ؟ قال : " عليك بالجهاد " . قال : والذي بعثك بالحق إني لَمِنَ أَجْبَنِ النَّاسِ ، وما آتي حاجتي إلا ومعي مؤنسٌ من أهلي . قال : " عليك بالصلاة " . قال : والذي بعثك بالحق إني لَمِنَ أَهْلِ بَيْتٍ ينامون عن الصلاة ، ولولا أنَّ أهلي يوقظونني للفريضة لما يَقِظْتُ ولا قمتُ إليها . قال : " عليك بالصوم " . قال : والذي بعثك بالحق ما أشبعُ من أكلٍ ، فضحك النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت نواجذُهُ والناسُ حوله . قال : " عليك بكلمتين خفيفتين على اللسان ، ثقيلتين في الميزان ، تُرضيان الرحمن : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ، وهما القريبتان " . انتهى .

و في كتاب " أصول السنة " لابن أبي زمنين (ص : ١٦٤) شاهد آخر نحوه ، قال - ٩٢ :
وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ فُحْلُونَ ، عَنْ الْوَلِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيِّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ جَهْمَانَ : أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جُنْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي عَمَلًا يُدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَفِيهِ : ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَتَيْنِ ثَقِيلَتَيْنِ فِي الْمِيزَانِ ، خَفِيفَتَيْنِ عَلَى اللِّسَانِ، تُرْضِيَانِ الرَّحْمَنَ ، تَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَإِنَّهُمَا قَرِينَانِ . "

وهذا الحديث ضعيف ، إسماعيل بن رافع المدني منكر الحديث ، وعباس بن جهمان أو جُمهان الأسلمي مجهول الحال ، وحديثه مرسل .

وذكر البخاري في التاريخ الكبير (٢ / ٢٥٠) عن شيخه الإمام علي بن المديني قوله : إن أمي هي بنت عباس بن جمهان . فعباس هو جد ابن المديني من قبل أمه . وقال البخاري في ترجمة عباس (التاريخ الكبير ٧ / ٥) - ١٦ : عَبَّاسُ بْنُ جُمَهَانَ أَوْ جَيْهَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مرسل ، قاله روح ، نا اسمعيل بن رافع ، نا عَبَّاسُ .

وقال الحافظ في "الإصابة - ٦٥٨٩ : (٥ / ١٣٨) "عباس بن جمهان ، أو جهمان. ذكره أبو أحمد العسكري، وقال: حديثه مرسل، ولا تصح له صحبة، حكى عنه إسماعيل بن رافع، وكذا ذكره البخاري في «التاريخ» وقال: حديثه مرسل. والولي شيخ ابن فحلون كأنه تحريف، ولم أتمكن من معرفته.

الفائدة التاسعة : عدد مرويات البخاري عن أحمد بن إشكاب

استوقفني ما ذكره مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١ / ٢٤) نقلا عن كتاب " زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين " : كان أحمد تَرَبَّ البخاري ، وروى عنه ثمانية أحاديث . انتهى .

فقلت : لا أدري من أين أتى بهذا التحديد والإحصاء في عدد مرويات البخاري عن شيخه أحمد بن إشكاب ؟ فإن ابن إشكاب من المكثرين في الرواية .

ثم تبين لي أن صاحب "زهرة المتعلمين" لعله قصد عدد مرويات البخاري عنه في "التاريخ الكبير" فحسب ، فقد روى البخاري فيه عن أحمد بن إشكاب في ثمانية مواضع ، وهي كالاتي:

١- التاريخ الكبير (ترجمة : مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ ١ / ٨٩) : عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : "كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ" .

٢- التاريخ الكبير (ترجمة : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ١ / ١٣٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجَدِّمِينَ" .

٣- التاريخ الكبير (ترجمة : إِيَّاسُ بْنُ نَذِيرٍ ١ / ٤٤٣) : عَنْ شُرْبُومَةَ بْنِ الطَّفِيلِ : رَأَى عَلِيَا بَدِي قَارِيهِنَا بَعِيرًا لَهُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَإِنْ جَبَهْتَهُ لَتَرَشَّحَ عِرْقًا .

٤- التاريخ الكبير (ترجمة أحمد بن إشكاب ٢ / ٤) : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنِّي خَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي" .

٥- التاريخ الكبير (ترجمة : حَبَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِي ٣ / ٨٨) : عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِذَا دَعَا لِأَخِيهِ بَطَّحَ الْعَيْبِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : وَلَكَ بِمِثْلٍ" .

٦- التاريخ الكبير (ترجمة : عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدٍ ٥ / ٢٢٩) : ٧٤٩ - عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ قَالَ : "كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ" . وَقَدِ مَرَّ مِنْ قَبْلِ .

٧- التاريخ الكبير (ترجمة : عَائِدُ بْنُ حَبِيبٍ ٧ / ٦٠) : عَنْ أَبِي الْغَرَيْفِ قَالَ : دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَاسْتَنْشَقَ وَتَمَضَّمَصْ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ، قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ .

٨- التاريخ الكبير (ترجمة : كَرْدَمُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ ٧ / ٢٣٧) : عَنْ كَرْدَمِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ أَبِي ، فَذَكَرَ "قُلْ أَوْحَى" .

أشار البخاري بهذا إلى حديث كردم بن أبي السائب الأنصاري ، قال : " خَرَجْتُ مَعَ أَبِي إِلَى الْمَدِينَةِ فِي طَلَبِ حَاجَةٍ لَنَا فَأَوَانَا الْمَيْتُ إِلَى رَاعِي غَنَمٍ ، فَلَمَّا انْتَصَفَ اللَّيْلُ جَاءَ الذَّنْبُ فَأَخَذَ حَمَلًا مِنْ غَنَمِهِ ، فَوَثَبَ الرَّاعِي فَقَالَ : يَا عَامِرَ الْوَادِي جَارِكَ ، فَنَادَى مُنَادٍ لَا نَرَاهُ : أَرْسَلَهُ يَا بَيْرَحَانَ ، فَإِذَا الْحَمَلُ يَشْتَدُّ حَتَّى دَخَلَ فِي الْغَنَمِ وَلَمْ تُصِبْهُ كَدْمَةٌ وَأُنزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ : {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا} . أخرج أبو نعيم في " معرفة الصحابة " .

فهذه سبعة أحاديث لأن الأول والسادس حديث واحد . ومما يدل على أنه لا يريد مجموع الروايات : أن البخاري روى عنه حديثين آخرين في " الأدب المفرد " وهما :

الأدب المفرد (ص: ٣٢٣) - ٩٤١ عن أبي موسى : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ فَسَمَّيْتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْمِدِ اللَّهَ فَلَا تُسَمِّتُوهُ» .

الأدب المفرد (ص: ٤١٩) - ١٢١٩ عن ابن عباس ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ نَامَ وَبِيَدِهِ غَمْرٌ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» .

فهذه تسعة روايات للبخاري عن أحمد بن إشكاب ، خارج كتابه " الجامع الصحيح " فإذا أضفنا إليها الأحاديث الثلاثة التي رواها في " صحيحه " كما مر ذكرها في الفائدة الرابعة ، فيكون المجموع ثلاثة عشر حديثا . وهي مجموع ما بين أيدينا ومما وقفنا عليه من مرويات البخاري عن شيخه أحمد بن إشكاب . والله أعلم .

الفائدة العاشرة : أحمد بن إشكاب ثلاثة رواة

من علوم رجال الحديث : (علم المتفق والمفترق) وهو : أن تتفق أسماء عدة رواة مع أسماء آبائهم فما فوق من حيث اللفظ والخط ، مع افتراق المُسَمَّين من حيث الشخصية . أي هم

متَّحدون اسماً مختلفون ذاتاً . ومَن لا يعرف ذلك يقع له الاشتباه ، فيظن رجلين رجلاً واحداً للاتفاق في الأسماء . وصنَّف فيه الخطيب البغدادي كتابه : " المتَّفِق والمفترِق " وهو مطبوع . ذكر فيه الخطيب (٣/ ١٨٢٤) أن محمد بن إشكاب ثلاثة ، أحدهم شيخ البخاري : محمد بن الحسين بن إبراهيم . كما تقدم في الفائدة الرابعة .

وعلى خطي الخطيب أقول : أحمد بن إشكاب ثلاثة :

الأول : أحمد بن معمر بن إشكاب ، شيخ البخاري . توفي سنة ٢١٨ هـ .

الثاني : أحمد بن إشكيب بن محمد ، أبو بكر الأصبهاني . تُوفِّي في المحرم سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة مُصرَّفه من نيسابور . سمع عبيد بن الحسن ، وأبا طالب بن سواده . ذكره أبو نعيم في " أخبار أصفهان " (١/ ١٨٥) .

الثالث : أحمد بن نصر بن محمد بن إشكاب بن الحسن ، أبو نصر القاضي الزعفراني البخاري . قدم بغداد حاجاً ، وحدث بها عن عبد الله بن عبد الوهاب القزويني ، وأحمد بن جعفر بن نصر الجمال ، ومحمد بن إسحاق الشاذلي النيسابوري ، وإبراهيم بن إسحاق الزوزني ، والحسين بن أحمد الزعفراني ، والحسين بن محمد بن موسى القمي ، وإسماعيل بن الحسين الرازي ، ومحمد بن يحيى بن خالد المروري ، وغيرهم

. كتب الناس عنه بانتقاء الدارقطني ، وروى هو عنه ، ومحمد بن إسماعيل الوراق ، وابن شاهين ، والحسن بن عثمان بن جابر العطار ، وحدثنا عنه أبو الحسن بن رزقويه ، وأبو عقيل القزاز ، وأبو علي بن شاذان ، ومحمد بن طلحة النعالي ، وكان ثقة . ذكره الخطيب في " تاريخ بغداد " (ط بشار ٦/ ٤١٠) .

الفائدة الحادية عشرة : المكثرون من الرواية

من المعلوم أن المكثرين من الرواية والحديث في طبقة الصحابة هم سبعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وعلى رأسهم أبو هريرة رضي الله عنه ، ولهؤلاء الصحابة أصحاب وتلامذة أكثروا عنهم ، فمثلا أبو صالح السَّمَاك من المكثرين عن أبي هريرة جدا ، وبلغت مروياته عن أبي هريرة في الكتب التسعة ١٢٢٦ حديثا بالمكرر ، وممن أكثر عن أبي صالح : الإمام سليمان بن مهران الأعمش ، فقد قال : كتبت عن أبي صالح ألف حديث . فبمعرفة روايات هذين يُحِيط الشخص بنحو ألف حديث . وقس عليه أحاديث بقية المكثرين . [مقدمة معرفة الرواة المكثرين ، لعبد الله السعد]

والإمام سليمان بن مهران الأعمش يُعدُّ أحد الرواة الستة الذين تدور عليهم غالب الروايات الحديثية ، كما قال ابن المديني : نَظَرْتُ فَإِذَا الْإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ : فَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ : ١ - ابْنُ شَهَابٍ (الزهري) / وَلِأَهْلِ مَكَّةَ : ٢ - عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ / وَلِأَهْلِ الْبَصْرَةِ : ٣ - قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ - ٤ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ / وَلِأَهْلِ الْكُوفَةِ : ٥ - أَبُو إِسْحَاقَ (السَّيِّعِي) ٦ - وَسُلَيْمَانَ بْنَ مَهْرَانَ (الأعمش) [العلل لابن المديني ص : ٣٦] . انتهى

وللأعمش أصحاب أكثروا من الرواية عنه ، جمعهم الشيخ محمد بن تركي في جزء سماه (معرفة أصحاب الأعمش) ذكر فيهم (ص ١٠٧) محمد بن فضيل بن غزوان شيخ البخاري ، ونقل عن الدارقطني (سؤالات ابن بكير ٤٦) أن الدارقطني عدَّ ابن فضيل من ضمن أرفع الرواة عن الأعمش إلا أنه أخطأ عليه في أشياء .

قال الشيخ محمد بن تركي (ص ١٠٩) : وأشار المزي إلى أن روايته عن الأعمش عند جميع أصحاب الكتب الستة . قال : وبلغت رواياته في الكتب التسعة عن الأعمش (٥٤) رواية تقريبا ، أخرج البخاري منها روايتين ، ومسلم (٧) روايات . انتهى

وذكره الشيخ عادل بن عبد الشكور الزرقي في كتابه "طبقات المكثرين من رواية الحديث" ص ٨٠ في الطبقة التاسعة حسب تقسيم ابن حجر. وكذا مولانا الشيخ نعمة الله الأعظمي ذكر محمد بن فضيل في رسالته "مدارس الرواة ومشاهير أصحابها" في الطبقة السابعة من أصحاب الأعمش ص ٤٥.

كما أن محمد بن فضيل من شيوخ بعض أصحاب الكتب المصنفة في الحديث ، مثل :

١- الإمام أبي بكر بن أبي شيبة صاحب "المصنف" وله في "المصنف" نحو (٣٥٥) رواية ، منها عن الأعمش نحو (٢٧).

٢- والإمام أحمد بن حنبل ، وأخرج له في "المسند" عن الأعمش نحو (١٦) حديثاً.

٣- والإمام إسحاق بن راهويه ، ولمحمد بن فضيل في "مسند إسحاق بن راهويه" المطبوع نحو (٤) روايات.

٤- والإمام هناد بن السري ، وله عنه في كتاب "الزهد" نحو (١٠) روايات.

الفائدة الثانية عشرة : سُلوك الجَادَّة

الجَادَّة ، بتشديد الدال : الطريق المَعروفة الواضحة المَسلوكة ، التي يسير عليها كلُّ الناس .
أو الطريق الأعظم الذي لا بد من المرور عليه .

ومعنى سلوك الجَادَّة في اصطلاح علم الحديث : هو أن يخطئ الراوي فيروي حديثاً بسلسلة من الأسانيد التي يكثر دَوْرانها وتداوُلها في الرواية ، فيقال حينئذٍ : سَلَكَ الجَادَّة ، أي مَشَى على الطريق المَعْتَادَة . ويكون الصوابُ : أن الحديثَ مروِيٌّ بطريقةٍ أُخرى مُغايرة لتلك السلسلة الإسنادية المَعروفة .

توضيحه : هناك بعضُ الأسانيدِ التي يكثرُ دَوْرانُها بسببِ كثرةِ روايةِ الراوي وكثرةِ الروايةِ عنه؛ كأبي هريرة رضي الله عنه الذي هو أكثرُ الصحابةِ روايةً؛ فإنَّ بعضَ تلاميذه أكثرُوا من الروايةِ عنه كأبي صالح ذكوان ، وبعضُ تلاميذه أكثرُوا من الروايةِ عنه كابنه سهيل بن أبي صالح ، وهلمَّ جرا فيما دونه .

(سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) سلسلةٌ إسناديةٌ مشهورةٌ معروفةٌ في كتب الحديث ، وردت بها أحاديث كثيرة ، عددها في الكتب الستة حسبما ذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين في تحقيقه لكتاب " تحفة الأشراف للمزي " حوالي (٢٢٠) حديثاً .

فهذا الإسنادُ (سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) جادةٌ معروفةٌ يُخطئُ فيه الرواةُ كثيراً ؛ كما حصلَ من محمد بن سليمان الأصبهانيِّ حين روى عن **سهيل** بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : **أَنَّه كَانَ يَصَلِّي فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً .**

فقد سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم [العلل ٢٨٨] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «كنتُ مُعْجَبًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَكُنْتُ أَرَى أَنَّهُ غَرِيبٌ، حَتَّى رَأَيْتُ: **سُهَيْلٌ**، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمَسِيبِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَنبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ [ابن الأصبهاني] لَزِمَ الطَّرِيقَ» يعني روى الحديث بالسلسلة المعروفة (سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

وقال ابن عدي [الكامل ٦/ ٢٢٩] : «وهذا أخطأ فيه ابنُ الأصبهاني حيثُ قال: عَنْ **سُهَيْلٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَأَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ أَسْهَلُ عَلَيْهِ» ؛ يعني أسهل عليه في الحفظِ والروايةِ . ولهذا يرجح العلماءُ ما كان خارجاً عن الجادة؛ لأنه قرينةٌ على حفظِ الراوي؛ يقولُ السخاويُّ: «فسلوكُ غَيْرِ الجادةِ دَالٌّ على مزيدِ التحفُّظِ». [مقدمة علل الحديث]

تنبيه: استعمل أبو حاتم هنا لفظ: (لَزِمَ الطَّرِيقَ) وهو بمعنى سلوك الجادة، وربما عبّر عنه بعضهم بقوله: «لَزِمَ الطَّرِيقَ»، أو «أَخَذَ طَرِيقَ الْمَجْرَةِ»، أو نحوها من التعبيرات التي تدلُّ على معنى واحد.

فكثرة تداول أحد هذه الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسناداً مشهوراً، ويسمى عندهم: طريقاً، أو جادة، أو مجرّة؛ يسهّل حفظه كما يسهّل سلوك الناس للجادة التي يمشون عليها. [مقدمة علل الحديث لسعد الحميد].

ومثّل أبو عبد الله الحاكم [معرفة علوم الحديث ١١٨] للجنس التاسع من أجناس العلل بحديث قال عنه: «لهذا الحديث علةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبد الله أخذَ طريقَ المجرّةِ فيه».

وذكر الشُّيوطي [التدريب ١/ ٢٦١] هذه الأجناس التي ذكرها الحاكم، وعرف الجنس التاسع بقوله: «التاسع: أن تكون طريقه معروفةً، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق - بناءً على الجادة - في الوهم»... [مقدمة علل الحديث لسعد الحميد].

وقال الشيخ عادل الزرقي في "قواعد العلل وقرائن الترجيح" (ص: ٧٣):

من أهم القرائن التي بُني عليها علم العلل في الترجيح بين الرواة المختلفين على شيوئهم المكثرين:

(سلوك الجادة): وهذا تعبير استعمله جماعة من العلماء كابن حجر، وقال أيضاً: «تبع العادة». ومن تعابير المحدثين السابقين قول ابن المديني: «سلك المَحَجَّة»، أما أبو حاتم فقد أكثر من قوله: «لزم الطَّرِيقَ»، وقال الحاكم: «أخذ طريق المَجْرَةِ»، والفرق بين العبارات يسير. قال ابن رجب [شرح العلل ٧٢٦]: «قول أبي حاتم: مباركٌ لزم الطَّرِيقَ، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلُّكها من قلِّ حفظه،

بخلاف ما قاله حمّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يُستغَرَب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمّة» ...

قال الزُّرْقِي : وهذا السُّلُوك قسمان هما:

١- سلوْكٌ للجادة في المتن، وهو قليل ...

٢- سلوْكٌ للجادة في السند، وهو الغالب ...

وبكُلِّ حالٍ فإن وقوع الخطأ في الأسانيد المشهورة كان بسبب سلوْك الجادة، لتعلقه بذهن الرواة، خصوصاً ممن خَفَّ ضبطُهُ عن المكثرين، فكيف بالضعفاء إذا رَوَوْا عنهم!

وقال الشيخ محمد بن خلف سلامة في كتابه "لسان المحدثين" :

سَلَكُ الجادَّة :

الجادة في اللغة هي : مُعْظَمُ الطريق ؛ فمعنى (سَلَكُ الجادة) و (لَزِمَ الجادة) : هو أنه سار على ما هو أغلبُ وأشهرُ.

فهذه الكلمة (سلك الجادة) تُقال لمن ذهب في روايته أو حكمه إلى ما غلب في ذلك الباب من الروايات أو الأحكام . وبعبارة أخرى : إن بعض الرواة يكون معروفًا بالرواية عن شيخ معين ، أو معروفًا بالرواية بإسناد معين كروايته عن أبيه عن جده ، فتكون أغلبُ أحاديثه بهذا الإسناد الذي اشتهر به، ولكنه قد يحدث بحديث بغير الإسناد ، فيأتي بعضٌ من يأتي بعده من الرواة من تلامذته أو ممن دونهم ، فيهم ويقلب هذا الحديث ، فيرويه بذلك الإسناد الشهير؛ فيقال له : لزم الجادة فوهم، أو سلك الجادة فوهم .

وبمعناها قولهم : (أخذ المجرة) و (اتبع المجرة) و (لزم الطريق) و (سلك الطريق) ونحو ذلك.

وسلوْك الجادة يكون في أحيانٍ كثيرةٍ نوعاً من أنواع وقوع الرواة أو النقاد في الوهم . ولذلك كان المعروف عند المحققين من العلماء أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأ هو : الجاري على الجادة ، أي الجاري على الغالب . انتهى

تنبية وتأسف : من المؤسف أن هذا الاصطلاح المشهور (سلك الجادة) لم أجد له تعريفاً صحيحاً واضحاً في معاجم مصطلحات الحديث لضياء الرحمن الأعظمي وعبد الماجد الغوري ، وإنما ذكرا تعريفاً ضعيفاً مهلهلاً ، ولم يتعرض له أبو الليث الخير آبادي .

وعوداً على بدء : أقول : قد أسلفتُ في الفائدة الأولى أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (كلمتان خفيفتان) مروى بسلسلة إسنادية معروفة وتسمى أيضاً نسخةً ، وهي (عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) .

وقد روى الإمام أحمد في "المسند" بهذه السلسلة الإسنادية أحاديث كثيرة ، منها نحو عشرة أحاديث متسلسلة [٧١٥٦-٧١٦٧] لكنه نبه في أثنائها على أن حديثاً واحداً يخالفها ، فقد قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : "كُلُّهَا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ إِلَّا هَذَا عَنْ أَبِي صَالِحٍ :

٧١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنْ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَشَدِّ ضَوْءٍ كَوَكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً ... " الحديث

فنبه الإمام أحمد على هذا الاختلاف حتى لا يأتي بعض الرواة فيروي هذا الحديث بالسلسلة المعروفة (عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) فيكون سلوكه الجادة خطأً ووهماً .

فإذا أضفنا إلى السلسلة : محمد بن فضيل ، فتصبح السلسلة رباعية هكذا : (محمد بن فضيل ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) . وقد رويت بها أحاديث عدة في "المسند" وغيره .

إلا حديثاً واحداً رواه محمد بن فضيل عن أبيه فضيل ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة ، وهو حديث : "اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ بَيْتِي قُوْتًا" أو "آلِ مُحَمَّدٍ" ولفظ البخاري : "اللهم ارزق آل محمد قوتا" .

فقد جاء في "الجامع لعلوم الإمام أحمد" (قسم علل الحديث) ١٥ / ١٣١ :

حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : "اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا" : قال الإمام أحمد : كل شيء يروي ابن فضيل عن عمارة إلا هذا الحديث يعني أنه رواه عن أبيه عن عمارة ، وبقية الأحاديث يرويها ابن فضيل عن عمارة.

قلت : وقد أخرجه أحمد (٩٧٥٣) والبخاري (٦٤٦٠) ومسلم (١٠٥٥) من رواية ابن فضيل عن أبيه عن عمارة...

الخلاصة : أن هذه السلسلة الإسنادية (محمد بن فضيل ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) مشهورة ، ويمكن أن يقع الخطأ فيها - بسبب سلوك الجادة - في رواية حديثين : الأول : حديث أبي هريرة : " إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ... " فإسناده على الصحيح هو : مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وسلوك الجادة يكون بإبدال (أبي صالح) بـ (أبي زرعة) فيكون وهما.

الثاني : حديث أبي هريرة "اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا" . وإسناده على الصحيح هو : محمد بن فضيل ، عن أبيه فضيل ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة . وسلوك الجادة يكون بإسقاط (عن أبيه) وجعل السند مباشرة (عن عمارة) .

هل سلك ابن ماجه الجادة ؟

ذكرت قبل أسطر أن الإمام أحمد روى في "المسند" [٧١٥٦-٧١٦٧] بهذه السلسلة الإسنادية (عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) عدة أحاديث ، ونبه في أثنائها على أن حديثا واحدا يخالفها ، وهو حديث أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ... " فقد قال عنه أحمد : " كُلُّهَا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ إِلَّا هَذَا عَنْ أَبِي صَالِحٍ " أي أن سنده هو : (عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) .

فمن يروي هذا الحديث بالسلسلة المعروفة (عمارة ، عن أبي زُرعة ، عن أبي هريرة) يكون قد سلك الجادة ، ووقع في الخطأ والوهم .

لكن لفت انتباهي تفسيرُ ابن رجب في " شرح علل الترمذي " (٢ / ٨٥٩) لكلام أحمد ، حيث قال ابن رجب : يُشيرُ أحمدُ أن هذا قاله ابنُ فضيل ، وأن الصحيحَ خلافُه ، وأنه عن أبي زُرعة . وقد خرَّجَاه في " الصحيحين " كذلك . وقد رواه عن عمارة عن أبي زُرعة : جريرٌ ، وعبدُ الواحد بن زياد . انتهى

معنى كلام ابن رجب : أن محمد بن فضيل وهم في سنده ، فرواه عن عمارة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . وقد خالفه من هو أتقن منه وأحفظ وهما (جرير ، وعبد الواحد بن زياد) فروياه على الجادة : عن (عمارة ، عن أبي زُرعة ، عن أبي هريرة) .

ولكنني بعد البحث والتنقيب وجدتُ أن محمد بن فضيل يرويه وجهها واحدا (عن عمارة عن أبي صالح عن أبي هريرة) كما قال أحمد ، وقد سمعه من ابن فضيل هكذا ثلاثة من الأئمة ، وهم :

١- أحمد في " المسند " قال :

٧١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ...

٢- ابو بكر بن أبي شيبة في " المصنف " ١٩ / ٥٩١ باب الأوائل حيث قال :

٣٧١٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ...» .

٣- أحمد بن إشكاب الصفار ، كما أخرجه عنه الطبراني في " المعجم الأوسط " (٣ / ٣١٥) قال الطبراني :

٣٢٧٣- حَدَّثَنَا بَكْرٌ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكِيَبَ الصَّفَّارُ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ...» .

وقد صرح بالرواية على هذا الوجه : أحمد كما سبق ، والدارقطني كما في "أطراف الغرائب والأفراد (٥ / ٣٥٨) قال : حَدِيثُ "أول زمرة يدخلون الجنة" ... الحديث ... تفرد به مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ عَنْهُ. [أي عن أبي صالح]. وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٢ / ٨١) حيث أخرجه من طريق ابن أبي شيبة ثم قال : تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ فَضِيلٍ، عَنِ عُمَارَةَ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ . مع كل هذه التصريحات : استغربتُ أن ابن ماجه رواه في "السنن" عن أبي بكر بن أبي شيبة فقال :

٤٣٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ..."

٤٣٣٣م- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ فَضِيلٍ عَنِ عُمَارَةَ .

كذا ذكره ابن ماجه ، فنسب إلى أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن فضيل أنه رواه على الجادة (عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة) .

مع أن الذي في "المصنف" لابن أبي شيبة ١٩ / ٥٩١ هو (عن عمارة عن أبي صالح عن أبي هريرة) ، وهكذا أخرجه أبو نعيم في "صفة الجنة" من طريق ابن أبي شيبة ، فقد قال أبو نعيم :

٢٤١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَمْدَانَ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ [أحمد وابن أبي شيبة] :

ثنا ابنُ فضيلٍ، عنُ عُمارةَ بنِ القَعْقَاعِ، عنُ أبيِ صالحٍ، عنُ أبيِ هريرةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ..." .

فهل وهم ابن ماجه في روايته على ابن ابي شيبة ، وسلك الجادة ؟ لا أدري . أم رواه محمد بن فضيل على الوجهين ؟

ثم وجدتُ في "إتحاف المهرة لابن حجر" (٥٠ / ١٦) تحت عنوان : أبو زرعة عن أبي هريرة:

٢٠٣١١ - حديث (عه حب) : "أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلْجُ الْجَنَّةَ، صُورُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ... " الحديث.

(عه) في صفة الجنة: ثنا **علي بن حرب**، ثنا محمد بن فضيل، عن عُمارة، عنه، به.

(حب) في الثامن والسبعين من الثالث: أنا عبد الله بن محمد الأزدي، ثنا إسحاق ابن إبراهيم، أنا جرير، عن عُمارة بن القَعْقَاعِ، عنه، به. انتهى

فذكر ابن حجر أن أبا عوانة يرويه عن علي بن حرب عن محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة .

والجزء المشتمل على صفة الجنة من "مستخرج أبي عوانة" ، مفقودٌ ، فلا نستطيع التأكد من رواية علي بن حرب ، هل فيها (عن أبي زرعة) أو (عن أبي صالح) !؟

تنبيه : ذكر بعض الباحثين تفسيراً آخر للكلام أحمد ، وهو : أن الإمام أحمد يشير إلى غرابة إسناد هذا الحديث خاصة، لأن عمارة بن القعقاع لا يُعرف له سماع من أبي صالح السمان. ولذلك قال المزي (تهذيب الكمال ٤١٩٦): ((عمارَة بن القعقاع .. روى عن .. أبي صالح السمان إن كان محفوظاً)). اهـ

الفائدة الثالثة عشرة : مع أبي زرعة بن عمرو في اسمه وكنيته ولقبه

[١]... (أحمد بن إشكاب) ، كنيته : أبو عبد الله

[٢]... (محمد بن فضيل بن غزوان) ، كنيته : أبو عبد الرحمن

[٣] (عُمارة بن القَعقاع بن سُبرمة) : لم أجد له كنية ، وله ابنان يرويان الحديث :

١ - القَعقاع بن عُمارة : يروي عن أبيه ، ووُهَيْب بن الوَرْد ، وأبي الخليل . وعنه يوسف بن أسباط ، وسعيد بن خُثَيْم .

٢ - هشام بن عُمارة . قال البخاري في التاريخ الكبير (١٩٨ / ٨) : هشام بن عُمارة بن القَعقاع بن سُبرمة الضبي ، عَنْ فَضِيل بن غزوان ، روى عَنْهُ ابْنُ المَبَارِك . انتهى وروى الواقدي وغيره عن هشام بن عُمارة ، وهو النوفلي ، وليس هذا .

[٤]... (أبو زرعة بن عمرو بن جرير) : قيل : اسمُه كنيته وهو الأشهر . وقيل : أبو زرعة كنيته واشتهر بها ، واختلِف في اسمه على أقوال :

١ - عمرو بن عمرو بن جرير : قاله ابن معين والواقدي والنسائي .

وذكر الواقدي قصة تسميته عمرواً ، وقد وقع فيها وهمٌ لابن حجر وغيره ، والقصة كما ذكرها ابن عساكر في ترجمة أبي زرعة في " تاريخ دمشق " (٦٦ / ٢٤١) نقلاً عن أبي بشر الدولابي بسنده إلى الواقدي محمد بن عمر أنه قال :

أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي ، وكان لجرير ابنٌ يقال له : (عمرو) وبه كان يكنى ، هلك في إمارة عثمان ، فولد عمروً ابناً سماه " جريراً " باسم أبيه ، وغلب عليه : (أبو زرعة) . انتهى كلام الواقدي .

وعلق محقق " تاريخ دمشق " على قوله (جريراً) : في الأصل : " جرير " خطأ .

يقول العاجز : وما ظنه المعلقُ على "التاريخ" خطأ : هو الصواب ، يعني صواب العبارة :
(فوكد عمروُ ابناً سماه جريراً باسم أبيه) برفع (جريراً) كما سأوضحه .

وعبارة الواقدي هذه أوقعت المزي وتوابعه في الوهم ، فذكروا ضمن الأقوال في اسم أبي
زرعة : (جرير) . ونسبه الحافظ إلى الواقدي .

وقد فهم مغلطي عبارة الواقدي على الصواب ، فقال في "شرح سنن ابن ماجه" (ص:
١٨٥) : ثم في "الطبقات" لابن سعد : كان لجرير ابن يُقال له : (عمرو) ، وبه كان يُكنى ، هلك
في إمارة عثمان ، فوكد له ابنٌ فسماه جريراً بن عبد الله باسم أبيه ، وغلب عليه (أبو زرعة) انتهى .
يعني : أن عمرو بن جرير توفي وامرأته حامل ، فولدت غلاما ، فسماه جده جرير بن عبد الله
(عمرو) باسم أبيه عمرو المتوفي ، إحياءً لاسمه .

وإلا فما فائدة حكاية وفاة أبيه (عمرو بن جرير)؟! ولماذا يسميه جده جريراً (جريرا) وهو
حيٌّ يرزق؟!!

ويشهد لهذا الفهم تسمية ابن معين والنسائي له بـ (عمرو بن عمرو) . ويشهد له ورود (جرير)
مرفوعا في رواية الواقدي في أصل نسخة "تاريخ دمشق" [فوكد عمروُ ابناً سماه جريراً باسم أبيه]
وكذلك قول الذهبي في "تاريخ الإسلام" : اسْمُهُ فِيمَا قِيلَ : هَرَمٌ ، وَقِيلَ : اسْمُهُ بِاسْمِ أَبِيهِ ، فَإِنَّ
أَبَاهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ ، وَكَفَّلَهُ جَدُّهُ . كما يشهد له عدم ورود (جرير) ضمن الأقوال في اسمه
عند المتقدمين . ولعل أول من حكاه هو المزي ، وتابعه من بعده .

٢- هَرَمٌ بِنِ عَمْرٍو : قاله البخاري والترمذي وابن حبان والدارقطني وابن عبد البر وابن
ماكولا . وقيل : هَرَمٌ أَبُو زُرْعَةَ شَخْصٍ آخَرَ . قال ابن عساكر : فرق علي بن المديني بين ابن
عمرو بن جرير وبين هَرَمِ أَبِي زُرْعَةَ صَاحِبِ ثَابِتِ بِنِ قَيْسٍ .

٣- عبد الرحمن بن عمرو : قاله أبو حاتم ، وكذا أبو زرعة الرازي كما في "الكنى" للدولابي
، وحكاه ابن منده في "فتح الباب" .

٤ - عبد الله بن عمرو : سماه مسلم هكذا في " الطبقات " وذكره أبو عبد الله المقدمي في " التاريخ " .

٥ - جرير : انفرد بذكره المزني وتوابعه ، ونسبه ابن حجر في " التهذيب " إلى الواقدي . وهو وهم كما أسلفت

(لقب أبي زرعة بن عمرو) : يعرف بابن أخي ابن شبرمة ، واختصارا بابن أخي شبرمة ، والمراد بابن شبرمة هو عمه : عبد الله بن شبرمة الكوفي القاضي فقيه أهل الكوفة ، وكان ابن أخيه عمارة بن القعقاع بن شبرمة أكبر سنا منه .

قال الخطيب في " موضح أوهام الجمع والتفريق " (٢ / ٣٥٠) :

٣٨٧ - ذكر عمارة بن القعقاع الضبي ... وهو (ابن أخي شبرمة) الذي روى عنه الأعمش :

أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ الْحِيرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ الدُّورِيِّ حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ ابْنِ أَخِي شَبْرَمَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا .

لطيفة : جاء في " تهذيب الكمال " (٢١ / ٢٦٣) :

قال سفيان بن عيينة : عمارة بن القعقاع ابن أخي ابن شبرمة ، وعبد الله بن عيسى ابن أخي محمد بن أبي ليلي ، وكانوا يقولون : هما أفضل من عميها .

وقال غيره : ثلاثة هم أفضل من عموميتهم وأكبر : عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وعمارة بن القعقاع بن شبرمة ابن أخي عبد الله بن شبرمة ، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ابن أخي إبراهيم ابن جرير .

[٥] ... بقي الصحابي الجليل (أبو هريرة) رضي الله عنه ، وقد اختلفوا في اسمه واسم أبيه على أكثر من ثلاثين قولاً ، حكاها الحافظ ابن حجر في "الإصابة" ونقل عن النووي أنه رجح منها : عبد الرحمن بن صخر .

الفائدة الرابعة عشرة : مع أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي ، العالم بالقراءات

ذكره الهذلي في مقدمة "الكامل" وابن الجزري في "النشر" من ضمن مشاهير قراء أهل الكوفة .

وترجم له ابن الجزري في "غاية النهاية" (١ / ٦٠٢) فقال :

٢٤٦٠- عمرو بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي ، أبو زرعة الكوفي ، عرض على الربيع بن خثيم ، وسمع أبا هريرة ، وروى عنه عُمارة بن القَعْقَاع ، وأبو حيان التِّمِّي ، والحارث العُكَلِي .

وقال في ترجمة شيخه الربيع في "غاية النهاية" (١ / ٢٨٣) :

١٢٣- الربيع بن خثيم ، أبو يزيد الكوفي الثوري ، تابعي جليل ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود ، عَرَضَ عليه أبو زرعة بن عمرو بن جرير .

فإذن سنده في القراءة هو : عن الربيع بن خثيم ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو سند عالٍ .

وله اختيار في القراءة ، أشار إليه المفسرون في بعض الآيات ، كما يلي :

من سورة البقرة :

﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ

بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ... ﴾ [٢٨٥]

قرأ جريرُ بن عبد الله وسعيدُ بن جبير وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ويحيى بن يعمر
والجحدري وابنُ أبي إسحاق ويعقوبُ: (لا يُفَرِّق) بالياء على معنى: لا يفرِّق الكلُّ، ويجوز
أن يكون خبراً عن الرسول. [تفسير الثعلبي ٢/ ٣٠٤، تفسير القرطبي ٣/ ٤٢٩]

من سورة الأنبياء:

﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكِتَابِ...﴾ [١٠٤]

قرأ أبو زرعة بن عمرو بن جرير: «السَّجْلِ» بِضَمِّ السَّيْنِ وَالْجِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ. [تفسير ابن
عطية ٤/ ١٠٢، فتح القدير للشوكاني ٣/ ٥٠٧].

من سورة الحج:

﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ
سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [٢]

وقد روي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير: (وترى الناس) بضم التاء ونصب الناس، من
قول القائل: أريت ترى، التي تطلب الاسم والفعل، كظنِّ وأخواتها. [تفسير الطبري ت شاكر
١٨/ ٥٦٤].

قال الحسن: معناه: وترى الناس سُكَارَى من الخوف، ما هُم بِسُكَارَى من الشراب.
وقال أهل المعاني: مجازُه: وترى الناس كأنهم سُكَارَى، تدل عليه قراءة أبي زرعة بن عمرو
بن جرير: (وترى الناس) بضم التاء أي: تظن. [تفسير الثعلبي ٧/ ٦].

وقرأ الحسنُ والأعرجُ وأبو زرعة بن عمرو بن جرير في الموضعين: «سُكَرَى» بضم السين،
قال أبو الفتح: هو اسم مفرد كالبُشرى [تفسير ابن عطية ٤/ ١٠٦].

من سورة المؤمنون:

﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٦٦]

وَقَرَأَ الْجُمُهْرُ: (فَعَمِيَتْ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ، وَجَنَاحُ بْنُ حُبَيْشٍ،
وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ: بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَالْمَعْنَى: أَظْلَمَتْ عَلَيْهِمُ الْأُمُورُ، فَلَمْ
يَسْتَطِيعُوا أَنْ يُخْبِرُوا بِمَا فِيهِ نَجَاةٌ لَهُمْ. [البحر المحيط في التفسير ٣٢٠ / ٨]

من سورة النور :

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً... ﴾ [٤]
والجمهور على إضافة "بأربعة" إلى "شهداء". وَقَرَأَ أَبُو زُرْعَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ: (بِأَرْبَعَةٍ
شُهَدَاءَ) بِالتَّنْوِينِ وَهِيَ قِرَاءَةٌ فَصِيحَةٌ، لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ اسْمُ الْعَدَدِ وَالصِّفَةُ كَانَ الْإِتْبَاعُ أَجُودَ مِنَ
الِإِضَافَةِ. [البحر المحيط في التفسير (١٣/٨)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
[٣٨١ / ٨]

من سورة الشعراء :

﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ﴾ [١١٣]
(لَوْ تَشْعُرُونَ) أَي بَأَنَّ الْمَعَادَ حَقٌّ، وَالْحِسَابَ حَقٌّ. وَقَرَأَ الْجُمُهْرُ: (تَشْعُرُونَ) بِتَاءِ الْخِطَابِ.
وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ الْهَمْدَانِيُّ: بِبَيَاءِ الْغِيَّةِ. [البحر المحيط في التفسير
[١٧٧ / ٨].

من سورة النمل :

﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا
يُوقِنُونَ ﴾ [٨٢]

قرأ أبو زرعة بن عمرو بن جريج «تكلّمهم» بكسر اللام من الكلّم وهو : الجرح، قال أبو
الفتح: وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري . [تفسير ابن عطية ٢٧١ / ٤]

قَرَأَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ : " تَكَلَّمُهُمْ " بَفَتْحِ التَّاءِ مِنَ الْكَلِمِ وَهُوَ : الْجَرْحُ .
قَالَ عِكْرِمَةُ : أَيَّ تَسْمُهُمْ . [تفسير القرطبي ٢٣٨ / ١٣]

من سورة القصص :

﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا ... ﴾ [١٠]

وَقَرَأَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ، وَالْحَسَنُ، وَيَزِيدُ بْنُ قُطَيْبٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ: (فَرِغًا)
بِالزَّايِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، مِنَ الْفَرْعِ، وَهُوَ الْخَوْفُ وَالْقَلْتُ . [البحر المحيط في التفسير ٢٨٩ / ٨]
هذه بعض النماذج مما روي عن أبي زرعة من القراءات مما وقفتُ عليه في كتب التفسير ،
عن طريق البحث في الشاملة .

الفائدة الخامسة عشرة : أنواع شيوخ البخاري في كتب الرجال

طبعاً لا بد من التفريق بين (رجال البخاري) و (شيوخ البخاري) .

رجال البخاري : هو كل راوٍ ورَدَ ذكره بين دَفْتِي كتاب "الجامع الصحيح" للبخاري على سبيل الرواية ، سواء كانت روايته مسندة في صلب الكتاب ولو متابعة أو مقرونا مع غيره ، أو استشهد به البخاري في التعاليق . فيشمل كل الرواة المذكورين في أسانيد أحاديث "الجامع الصحيح" من الصحابة إلى آخر السند من جهة المصنف وهم شيوخه ، فشيوخه داخلون في (رجال البخاري) في الكتب التي صنفت في تراجم رجال البخاري بعامه .

أما اصطلاح (شيوخ البخاري) فيرادُ به كلُّ راوٍ :

١- روى عنه البخاري في "الجامع الصحيح"

٢- مُباشرةً ، ولو بواسطة في بعض المواضع

٣- ولو مُتَابَعَةٌ أَوْ مَقْرُونًا بغيره

٤- وكذا مَنْ ذُكِرَ مُهْمَلًا بدون نِسْبَةٍ

٥- لا مَنْ اسْتَشْهَدَ به في التراجم والتعليق

٦- ولا مَنْ ذُكِرَ خطأً في شيوخه

فهذه ستة قيود :

١- خرج بقولنا : " روى عنه البخاري في الجامع الصحيح " كل مَنْ روى عنه البخاري في

غير "الجامع الصحيح" وهم على ثلاثة أنواع :

(الأول) : مَنْ روى عنهم البخاري في كتبه الأخرى مثل :

- "الأدب المفرد" ورمزه عند المزي في "تهذيب الكمال" : بنخ

- جزء "القراءة خلف الإمام" ورمزه عند المزي في "تهذيب الكمال" : ر

- جزء "رفع اليدين" ورمزه عند المزي في "تهذيب الكمال" : ي

- "خلق أفعال العباد" ورمزه عند المزي في "تهذيب الكمال" : عنخ

(الثاني) : من روى عنهم أحد أصحاب الكتب الخمسة (الترمذي وحده) من طريق البخاري

، وهؤلاء يقول المزي في تراجمهم في "تهذيب الكمال" : روى عنه البخاري (ت) . أي روى

عنه البخاري من رواية الترمذي عنه في "الجامع" له .

(الثالث) : من روى عنه البخاري في غير ما مرَّ من الكتب ، وهؤلاء يقول المزي في تراجمهم

في "تهذيب الكمال" : ومحمد بن إسماعيل البخاري في غير الجامع ، أو خارج الصحيح . وذكر

المزي في "تهذيب الكمال" (٢٤ / ٤٣٣) في ترجمة البخاري نحو (٣٤) من شيوخه ممن روى

عنهم خارج "الصحيح" ومن كان منهم في الترمذي أشار لهم بـ(ت) .

٢- وخرج بقولنا " مباشرة ولو بواسطة في بعض المواضع " : من لم يرو عنهم من شيوخه إلا بواسطة في كتاب " الجامع " فهؤلاء لا يُعدُّون في شيوخه في " الجامع " ، أما من روى عنهم مباشرة ثم في بعض المواضع أدخل واسطة بينه وبينهم ، فهؤلاء لا شك أنهم من شيوخه في " الجامع " .

وقد ذكر الحاكم في كتابه " تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم " ص ٢٧١ تحت عنوان : (ذكرُ مشايخ لأبي عبد الله البخاري لقيهم وسمع منهم ممن روى عن رجلٍ عنهم) ستة وأربعين شيخاً من الموصوفين بما ذكرنا ، فجمع في هذا الفصل بين نوعين من شيوخ البخاري :

الأول : من روى عنهم في " الجامع " مباشرة ، ثم أخرج عنهم في بعض المواضع بواسطة ، مثل : إبراهيم بن المنذر الحزامي ، وحفص بن عمر الحوضي ، وخالد بن مخلد القطواني ، والربيع بن نافع ، وزكريا بن عدي ، وأبو عاصم الضحاك ، والثقبلي ... وغيرهم .

الثاني : من لم يرو عنهم إلا بواسطة ، مثل : أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتيسي الحراني ، وإسماعيل بن إبراهيم أبو معمر الهذلي ، وأحمد بن منيع البغوي ، ودأود بن رشيد ... وغيرهم .

٣- وقولنا : " ولو متابعة أو مقرونا بغيره " نعني به نحو هؤلاء الخمسة من شيوخه :

(١) أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي : له في البخاري حديث واحد في فضل أبي بكر -رضى الله تعالى عنه- أخرج من حديث يحيى بن معين بمتابعة أحمد هذا . [تهذيب التهذيب ٤٤ / ١]

(٢) أحمد بن عمر الحميري أبو جعفر البغدادي المخرمي : ليس له عند البخاري سوى حديث واحد في " تفسير سورة " المائدة " قال فيه حدثنا حمدان بن عمر ... وإنما هو متابعة . [تهذيب التهذيب ٦٣ / ١]

(٣) محمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن الربيع الزياتي ، روى عنه البخاري كالمقرون
بغيره . [تهذيب التهذيب ٩ / ١٦٨]

(٤) موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي البصري ، ما له عند البخاري عن سفيان سوى
ثلاثة أحاديث متبعة ، وله عنده آخر عن زائدة متبعة أيضا . [تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧٠]

(٥) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي ... وإنما أخرج له البخاري مقروناً
بغيره . [تحريف تقريب التهذيب ٤ / ٢١]

فهؤلاء يُعَدُّون من شيوخه في "الجامع الصحيح" . ومسألة كون البخاري لم يُخْرِجْ لهم في
الأصول ، وإنما روى عنهم متبعة أو مقرونين بغيرهم هي من مسائل الجرح والتعديل ، ومَنْ
تَكَلَّمَ فيه من رجال البخاري ، لا نتعرَّض لها .

٤ - وقولنا : "وكذا مَنْ ذُكِرَ مُهْمَلًا بَدُونَ نِسْبَةٍ" يراد به الشيوخ الذين أهمل البخاري نسبتهم
بأن لم يذكرهم إلا بالاسم الأول وفي الباب من يشترك معهم في الاسم ، مثل قوله :

- "حدثنا أحمد" فيتردد الأمر بين كونه :

أحمد بن عيسى المصري [أو] أحمد بن وهب [أو] أحمد بن صالح .

- "حدثنا إسحاق" فيتردد الأمر بين كونه :

إسحاق بن راهويه [أو] إسحاق بن منصور [أو] إسحاق بن نصر .

فحينئذٍ يختلف العلماء في تعيينهم ، فإذا صرَّحوا بالقرائن والضوابط بكونه فلانا أو فلانا ،
يُضَمُّ المذكورون إلى مشايخ البخاري على الاحتمال . وللشيخ محمد بن تركي التركي رسالة
جيدة بعنوان "البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين" . واعتنى أبو علي
الجَيَّاني (المتوفى: ٤٩٨هـ) بموضوع المهملين في "الجامع الصحيح" للبخاري في كتابه "تقييد
المهمل وتمييز المشكل" وأشار إلى جهود السابقين واستفادته منهم .

وإنما ذكرنا قيد " اشتراك عدَّة في الاسم " لأن من كان من شيوخه من الأفراد في أسمائهم ،
يعني ليس في شيوخه من يُسمَّى بذلك الاسم إلا شخص واحد ، فهؤلاء أمرهم هيّن . وعددهم
حسب إحصاء الشيخ رضا عثمان الحسيني نحو (٧٨) شيخا .

٥- وقولنا : " لا من استشهد به في التراجم والتعليق " نعم هؤلاء لا يعدُّونهم المصنفون في
(شيوخ البخاري) ضمن مشايخه الذين روى عنهم في "الجامع" ، وهم حسب تتبع الشيخ أبي
عاصم رضا الحسيني خمسة شيوخ [والصواب ٤] [ممن لم يرو عنهم البخاري إلا في التعليق :
(١) (خت د ق) بكر بن خلف ختن أبي عبد الرحمن المقرئ أبو بشر البصري (ت ٢٤٠)
[تعليقاً واحداً] . .

(٢) (خت م ٤) عباس بن عبد العظيم العنبري أبو الفضل البصري (ت ٢٤٦) [تعليقاً
واحداً]

(٣) (خت م) عبد الله بن براد بن يوسف الأشعري أبو عامر الكوفي (ت ٢٤٣) [تعليقاً
واحداً] .

(٤) (خت د ت س) عبد الله بن الوليد بن ميمون بن عبد الله القرشي أبو محمد المكي [٦
تعليقاً] كذا قال . قال العاجز : ولكنه ليس من شيوخه وروى له في "الادب المفرد" بواسطة .
(٥) (خت د تم س ق) محمد بن عيسى بن نجیح الطباع أبو جعفر البغدادي (ت ٢٢٤)
[تعليقاً واحداً] .

٦- وقولنا في القيد الاخير : " ولا من ذكر خطأ في شيوخه " يخرج به من وهم بعض العلماء
بذكرهم في مشايخ البخاري في "الجامع" نحو : إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة ، ذكره الدارقطني
والبرقاني والحاكم والحبَّال في شيوخه . قال الجياني : هو وهم ، وقال ابن حجر : هو شذوذ لا
يُلتفت إليه . ونحو : محمد بن المبارك الصوري ، ذكره الكلاباذي والصغاني ، ولكن الصواب
أن البخاري لم يرو عنه في "الجامع الصحيح" مباشرة بل بواسطة إسحاق بن منصور عنه .

تنبیه : یفرق العلماء بین عبارتی : (روى أو أخرج له البخاري) وبين (روى عنه البخاري) .
فالأولى تقال لعموم رجال البخاري ، أما من كان من شيوخه حسب القيود التي ذكرناها وكذا
من خرج عنها ، يقال في ترجمتهم بالعبارة الثانية : (روى عنه البخاري) .

وقد اتضح بما مرّ أن مشايخ البخاري يتنوّعون أنواعا متعددة باعتبارات مختلفة :

فباعتبار موضع ورودهم في "الجامع الصحيح" : ١- مشايخ روى لهم في صلب الكتاب
يعني في الأحاديث المسندة الموصولة ، ٢- في التراجم والتعليق .

وباعتبار كيفية التخریج عنهم : ١- مشايخ أخرج لهم في أصول الأحاديث ، ٢- في
المتابعات والشواهد ، ٣- قرّتهم بغيرهم في السند ٤- روى عنهم بواسطة .

وباعتبار تسميتهم ونسبتهم : ١- مشايخ منسويين ، ٢- مهملين من النسبة مع مشاركة آخرين
لهم في الاسم .

وباعتبار الإكثار والتقليل : ١- مشايخ أكثر عنهم ، ٢- روى لهم بقلة ، ٣- لم يرو عنهم إلا
حديثا واحدا .

وباعتبار الاعتماد والوثوق : ١- مشايخ روى عنهم في أحاديث الأحكام ، ٢- لم يخرج لهم
إلا في الفضائل والرقائق والأخبار .

وباعتبار مراتبهم في الرواية والتحمُّل قَسَمهم الحافظ إلى خمس طبقات :

الطَّبَقَةُ الْأُولَى : مَنْ حَدَّثَهُ عَنِ التَّابِعِينَ ، مثل :

- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ، حَدَّثَهُ عَنْ حَمِيدٍ ،

- مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ

- أَبِي عَاصِمِ النَّبِيلِ ، حَدَّثَهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ أَيْضًا

- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ

- أبي نعيم ، حدثه عن الأعمش

- خلاد بن يحيى ، حدثه عن عيسى بن طهمان

- على بن عيَّاش ، حدثه عن حريز بن عثمان

- عصام بن خالد ، حدثه عن حريز بن عثمان

وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين .

الطبقة الثانية : من كان في عصر هؤلاء ، لكن لم يسمع من ثقات التابعين :

- كادم بن أبي إياس ، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر ، وسعيد بن أبي مريم ، وأيوب بن

سليمان بن بلال وأمثالهم

الطبقة الثالثة : هي الوسطى من مشايخه ، وهم من لم يلق التابعين ، بل أخذ عن كبار تبع

الأتباع .

- كسليمان بن حرب ، وقتيبة بن سعيد ، ونعيم بن حماد ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن

معين ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة ، وأمثال هؤلاء

وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم

الطبقة الرابعة : رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا :

- كمحمد بن يحيى الذهلي ، وأبي حاتم الرازي ، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة ، وعبد

بن حميد ، وأحمد بن النضر ، وجماعة من نظرائهم .

وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاتته عن مشايخه ، أو ما لم يجده عند غيرهم .

الطبقة الخامسة : قوم في عداد طلبته في السنن والإسناد ، سمع منهم للفائدة :

- كَعْبِدُ اللَّهِ بْنِ حَمَّادِ الْأَمْطِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الْخَوَارِزْمِيِّ ، وَحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ الْقَبَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ .

وَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ أَشْيَاءَ يَسِيرَةً . وَعَمِلَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُمْ بِمَا رَوَى عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ قَالَ : لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يَحْدُثَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ . وَعَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَكُونُ الْمُحَدِّثُ كَامِلًا حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ .

الفائدة السادسة عشرة : الأحمدون من مشايخه (عموما) :

- (١) أحمد بن إسحاق بن الحُصَيْنِ ، أبو إسحاق البخاري السُّرْمَارِيُّ
- (٢) أحمد بن إشكاب : مُجَمِّعُ الْحَضْرَمِيِّ ، أبو عبد الله الصفار الكوفي
- (٣) أحمد بن أبي بكر (القاسم) : أبو مصعب الزهري المدني الفقيه
- (٤) أحمد بن الحجاج البكري الدُّهْلِيُّ الشَّيْبَانِيُّ ، أبو العباس المروزي
- (٥) أحمد بن الحسن بن جُنَيْدِ بْنِ التَّرْمِذِيِّ ، أبو الحسن (صاحب أحمد بن حنبل)
- (٦) أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السُّلَمِيُّ ، أبو علي ابن أبي عمرو النيسابوري
- (٧) أحمد بن حُمَيْدِ الطُّرَيْثِيِّ ، أبو الحسن الكوفي ، يعرف بدار أم سلمة
- (٨) أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي ، أبو عبد الله الأشقر
- (٩) أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي ، أبو جعفر السرخسي ثم النيسابوري
- (١٠) أحمد بن سليمان المروزي ، ابن أبي الطيب .
- (١١) أحمد بن سِنَانِ بْنِ أَسَدِ بْنِ حَبَانَ ، أبو جعفر القطان الواسطي

- (١٢) أحمد بن سيار بن أيوب بن عبد الرحمن المروزي ، أبو الحسن .
- (١٣) أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِي ، أبو عبد الله البصري
- (١٤) أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر ابن الطبري
- (١٥) أحمد بن الصباح النَّهْشَلِي ، أبو جعفر ابن أَبِي سُرَيْج الرازي المقرئ
- (١٦) أحمد بن أبي الطيب البغدادي
- (١٧) أحمد بن عاصم ، أبو محمد البلخي
- (١٨) أحمد بن عبد الله بن أيوب الحنفي ، أبو الوليد ابن أبي رجاء الهروي
- (١٩) أحمد بن عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن مسلم الأموي الحراني ، أبو الحسن
- (٢٠) أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويْد بن مَنجُوف السَّدُوسِي المَنجُوفِي ، أبو بكر البصري
- (٢١) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي ، أبو عبد الله الكوفي
- (٢٢) أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني ، أبو يحيى الأسدي مولا هم
- (٢٣) أحمد بن عبيد الله ويقال: ابن عبد الله ، ابن سهيل بن صَخر العُداني ، أبو عبد الله البصري

- (٢٤) أحمد بن عبيد الله بن يزيد ، أبو جعفر ابن المُنَادِي البغدادي .
- (٢٥) أحمد بن عثمان بن حكيم بن ذبيان الأودي ، أبو عبد الله الكوفي
- (٢٦) أحمد بن عمر الحَمِيرِي ، أبو جعفر البغدادي المخزومي البزار السَّمْسَار ، يعرف

بمحمدان

- (٢٧) أحمد بن عيسى بن حسان المصري العسكري
- (٢٨) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ، أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي

- (٢٩) أحمد بن محمد بن موسى المروزي ، أبو العباس السَّمْسَار ، المعروف بمردويه
- (٣٠) أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو الغساني الأزرق
- (٣٢) أحمد بن المقدم بن سليمان بن الأشعث ، أبو الأشعث العجلي
- (٣٣) أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري ، أبو الفضل
- (٣٤) أحمد بن يعقوب المَسعودي ، أبو يعقوب
- (٣٥) أحمد بن يونس بن خالد بن سالم بن زاوية الأزدي المهلبى ، أبو الحسن النيسابوري
- ، المعروف بحمدان

الفائدة السابعة عشرة : شيوخ البخاري الذين انفرد بالتخريج لهم

عن الأئمة الخمسة (مسلم ، أبي داود ، الترمذي ، النسائي ، ابن ماجه)

اطلعت على رسالة للباحث محمد بن عبد الله العجمي بعنوان "شيوخ البخاري الذين انفرد بهم عن الأئمة الخمسة" موضوعها : الشيوخ الذين روى عنهم البخاري مباشرة ، ولم يشاركه في الرواية عنهم مباشرة أحد من الأئمة الخمسة ، لكنهم ربما يخرجون عنهم بواسطة كتبهم . ذكر فيها نحو من (٥٧) سبعة وخمسين شيخا للبخاري انفرد هو بالرواية عنهم مباشرة ، ولم يشاركه فيهم بقية الأئمة . وقد قسمهم قسمين :

المتفق على توثيقهم وهم (٤٣) شيخا ، وجعلهم ثلاثة أنواع :

- ١- من روى عنهم أكثر من خمسين حديثا (١٢ شيخا) .
- ٢- من روى عنهم أقل من خمسين حديثا وحتى عشرة (١٠ شيوخ) .
- ٣- من روى عنهم أقل من عشرة أحاديث (٢١ شيخا) وذكر فيهم : أحمد بن إشكاب .

والقسم الثاني : المتكلم فيهم ، وهم (١٤) شيخا ، وهم على نوعين :

١ - من أكثر الرواية عنهم (٧ شيوخ) .

٢ - من لم يرو عنهم إلا قليلا (٧ شيوخ) .

وهو موضوع جيد طريف مفيد .

أما أنا فاستخرجتُ من "تقريب التهذيب" شيوخَ البخاري الذين رَمَزَ لهم الحافظ ابن حجر برمز (خ) فقط ، وربما ترد معه أحيانا بعضُ الرموز الفرعية ، لكن لم يذكر معهم شيئا من رموز أصحاب الكتب الخمسة (م د ت س ق) مما يدل على أن البخاري انفرد بالتخريج عنهم في كتابه "الجامع الصحيح" فلا توجد لهم رواية في غير كتاب البخاري ، وإن وُجِدَت [عند مثل الترمذي] فتكون من طريق البخاري أيضا عنهم .

وقد بلغ عدد شيوخ البخاري بالوصف المذكور نحو (٨٠) ثمانين شيخا ، لا أطيل بذكر أسمائهم وتراجمهم ، وإنما أحيل على أرقامهم في طبعة الشيخ عوامه ، وإليك الأرقام :

٦ ، ١٠ ، ٢٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ١٠٤ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،

١٥٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٥١٢ ، ٦٩٥ ، ٧٠١ ، ٧٧٤ ، ٧٩١ ، ٩٦٤ ، ١١٩٨ ،

١٢٣٧ ، ١٢٥٣ ، ١٢٦٥ ، ١٢٨٧ ، ١٣٠٣ ، ١٣٤٨ ، ١٣٦٠ ، ١٤٩٤ ، ١٦٨٦ ، ١٧٢٩ ،

١٧٤٣ ، ١٩٦٣ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٧٢١ ، ٢٩١٨ ، ٣١٦٥ ، ٣٢٨١ ،

٣٣٤٧ ، ٤٠٤٨ ، ٤١٥٨ ، ٤٣٥٩ ، ٤٥٨٠ ، ٤٦٨٦ ، ٤٧٢٠ ، ٤٧٥٩ ، ٤٨١٢ ، ٤٨١٣ ،

٥٠٥٩ ، ٥٥٦٩ ، ٥٦٨٨ ، ٥٦٩٣ ، ٥٧٢٤ ، ٥٧٦٥ ، ٥٧٨٦ ، ٥٨٢٧ ، ٥٨٦٠ ، ٥٩١٤ ،

٥٩٤٥ ، ٦٠١٣ ، ٦١١٣ ، ٦١٤٣ ، ٦٢١٦ ، ٦٣١٨ ، ٦٣٥٤ ، ٦٤٠٥ ، ٦٥٠٩ ، ٦٥٣٨ ،

٦٧٠٢ ، ٦٧٣٨ ، ٦٨٧٢ ، ٧٢٢٣ ، ٧٥١٤ ، ٧٥٢١ ، ٧٥٨٢ ، ٧٦٢٦ ، ٧٨٥٨ ، ٧٨٨٢ .

وشيوخ البخاري في الحديث الأخير (أحمد بن إشبك) رقمه في "التقريب" (١٠) هو ممن انفرد به الإمام البخاري ، فلا يوجد له ذكر ولا رواية في كتب الأئمة الخمسة . فهو يدخل بهذا الاعتبار في عموم معنى الغرابة التي وُصف بها أول حديث وآخر حديث في "الجامع الصحيح" للبخاري . يعني أن هذا الحديث (كلمتان خفيفتان)

الفائدة الثامنة عشرة : من عادات البخاري في تسمية شيوخه والرواية عنهم

(١) العادة الأولى : النسبة إلى الجد :

من عادة البخاري : نسبة بعض مشايخه إلى الجد . قال الحافظ في "الفتح" (٥٧ / ٦) : وَقَدْ وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ نِسْبَةٌ بَعْضِ مَشَايخِهِ إِلَى أَجْدَادِهِمْ . اهـ

كما اعتنى الجياني في "تقييد المهمل" بذكر جملة من مشايخه ممن نسبهم إلى الجد ، واعتماده وكذلك اعتماد شراح البخاري يكون على الكتب المصنفة في مشايخ البخاري ، فقد اعتنوا بذكر أسمائهم مع التنبيه على كيفية ورودهم في سياق كلام البخاري .

وذكر الجياني منهم :

١- إسحاق بن نصر [٣٣ موضعاً في صحيح البخاري] .

قال الجياني (ص: ٢٨٧) : هُوَ عِنْدَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ السَّعْدِيِّ ، بُخَارِيُّ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ .

وقال في "الفتح" (٢٢٧ / ١) : وَهُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ ، نَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَى جَدِّهِ .

٢- إسحاق بن يزيد [٥ مواضع في البخاري] .

قال الجياني نقلاً عن الحاكم (ص: ٢٢٧) : هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ أَبِي النَّضْرِ الدَّمَشْقِيِّ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ .

٣- علي بن إبراهيم . [صحيح البخاري ٥٠٢٦] .

قال الجياني نقلا عن ابن عدي (ص: ٤٢٦) : يشبه أن يكون هذا : عَلِيَّ بنِ الْحُسَيْنِ بنِ إِبْرَاهِيمِ بنِ إِشْكَاب ، فنسبه إلى جده .

٤- محمد بن خالد . [٤ مواضع في البخاري]

قال الجياني (ص: ٥٢٤) : بَابُ التَّنْيِيبِ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَ شَيْوْخُنَا أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى فِيهَا عَنْ (مُحَمَّدَ بنِ يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ خَالِدِ بنِ فَارَسِ الذُّهْلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ) . وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ تَأْتِي فِي "الْجَامِعِ" عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فَمَرَّةً يَقُولُ الْبُخَارِيُّ : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ " لَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا ، وَمَرَّةً يَقُولُ : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ اللَّهِ " يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ ، وَمَرَّةً يَقُولُ : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنِ خَالِدٍ " يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ "الْجَامِعِ" .

وقال في " الفتح " (٢٣٥ / ١) : قَالَ الْحَاكِمُ وَالْكَلابَاذِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ : مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ هُوَ الذُّهْلِيُّ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ .

وقد صرح البخاري به مع نسبه في كتاب الأحكام (٧١٥٥) فقال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدِ الذُّهْلِيِّ .

٥- محمد بن عبد الله . [٨ مواضع في البخاري] .

قال الجياني (ص: ٥٦١) : قَالَ أَبُو نَصْرِ الْكَلابَاذِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بنِ يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللَّهِ الذُّهْلِيِّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ .

٦- يوسف بن راشد . [٤ مواضع في البخاري]

قال الجياني (ص: ٥٩٦) : نَسَبَهُ شَيْوْخُنَا : يُوْسُفُ بنِ مُوسَى بنِ رَاشِدِ بنِ بَلَالِ الْقَطَّانِ الْكُوفِيِّ ، فَنَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَى جَدِّهِ .

ومن الشيوخ الذين نسبهم البخاري إلى أجدادهم ، ممن ذكرهم شراح البخاري :

٧- أحمد بن واقد . [٣ مواضع]

قال الحافظ في "الفتح" (٢٢٥ / ١) : أحمد بن واقد حدثنا حماد بن زيد وقع في الصلاة وغيرها ، وهو : أحمد بن عبد الملك بن واقد ، نسبه إلى جده .

٨- أحمد بن يونس . [٦٩ موضعا]

قال في "الفتح" (٢٨٦ / ١٠) : قوله : "حدثنا أحمد بن يونس" هو : ابن عبد الله بن يونس ، نسب لجده وهو بذلك أشهر .

وفي "إرشاد الساري" (١١٠ / ١) : قال رحمه الله تعالى : (حدثنا أحمد بن يونس) نسبة إلى جده لشهرته به ، وإنما اسم أبيه عبد الله .

٩- أحمد بن إشكاب . [٣ مواضع]

اسم أبيه معمر ، أو عبید الله . وإشكاب لقب جده واسمه : مَجْمَع . ذكره الكلاباذي والباجي وابن خلفون والصاغانى . وقد نسبه البخاري إلى جده .

١٠- بشر بن مرحوم . [٣ مواضع]

قال في "الفتح" (٤١٧ / ٤) : قوله : "حدثنا بشر بن مرحوم" هو : بشر بن عبيس بن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار ، فنسب إلى جده .

وقال القسطلاني في "إرشاد الساري" (٢٨٣ / ٤) : ونسبه لجده لشهرته به .

١١- الحسن بن الصباح . [مرة ٣٥٦٦]

جاء في "فتح الباري" (٥٧٨ / ٦) : قوله : "حدثنا الحسن بن الصباح" هو : البزار الذي أخرج عنه الحديث الذي بعده . وقيل : بل هذا هو الزعفراني ، نسبه إلى جده ، لأنه الحسن بن محمد بن الصباح .

١٢- سعيد بن تليد . [٦ مواضع]

في "فتح الباري": (٣٦٧ / ٨): قَوْلُهُ: "حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ" هُوَ: سَعِيدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ تَلِيدٍ ،
مِصْرِيٌّ يُكْنَى أَبُو عَثْمَانَ ، نَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَى جَدِّهِ .

١٣- سعيد بن عفير . [٤٤ موضعا]

في "فتح الباري" (١ / ١٦٤): قَوْلُهُ: "حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ" هُوَ: سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ عَفِيرٍ ،
نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ .

وقال القسطلاني (١ / ١٧٠): اسم أبيه كثير بملثثة، وإنما نسبة المؤلف لجده لشهرته به .

١٤- يحيى بن بكير . [١٨٣ موضعا]

في "فتح الباري" (١ / ٢٤٠): قَالَ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ: "حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا اللَّيْثُ" وَيَحْيَى
هَذَا هُوَ: يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْبُخَارِيُّ الرَّوَايَةَ عَنْهُ عَنِ اللَّيْثِ ، لَكِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى
جَدِّهِ فَيَقُولُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، وَيَهَذَا اشْتَهَرَ .

وفي "شرح القسطلاني" (١ / ٦١): ونسبه المؤلف لجده لشهرته به ، واسم أبيه عبد الله .

الحكمة من النسبة إلى الجد:

والحكمة من النسبة إلى الجد: إما لكون جده أشهر من أبيه ، أو اشتهار الراوي بالنسبة إلى
الجد . وإما اختصاراً وتخفيفاً ، كما في "الكواكب الدراري" للكرماني (٤ / ١٢٠): قوله (أحمد
بن واقد) بالقاف والمهملة هو: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبو يحيى ، وقد نسبه إلى
جده اختصاراً . وفي "الكواكب الدراري" (٤ / ٥١) أيضاً: قوله (إسحاق) هو ابن إبراهيم بن
نصر السعدي ، وقد نسبه هنا إلى جده تخفيفاً . اهـ

والنسبة إلى الجد إن كان أشهر معروفة من عادة العرب ، واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه
وسلم في غزوة تبوك: (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ) قال الكرماني في "الكواكب
الدراري" (١٢ / ١٤٤): قوله (أنا ابن عبد المطلب) فإن قلت: لم انتسب إلى جده دون أبيه؟

قلت : كان شهرته بجده أكثر، لأن أباه عبد الله مات شاباً في حياة عبد المطلب قبل اشتهاره ، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرةً ظاهرةً ، وكان سيدَ أهل مكة ، وكثير من الناس يدعونه : ابنَ عبد المطلب .

(٢) العادة الثانية : إهمال ما يميزهم من النسبة (الشيوخ المُهمَلون من النسبة) أي ذكر الشيخ مجرداً من أي نسبة تُميّزه عن غيره ممن يشترك معه في الاسم ، مثل قوله : حدثنا أحمد . حدثنا محمد .

وهو نوع من أنواع (المتفق والمفترق) ويختلف عن نوع (المبهم) .

قال الحافظ في تعريف المهمل في "نزهة النظر" : أن يروي الراوي عن اثنين مُتَّفِقِي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميزا بما يَخُصُّ كلاهما .

وقال الشيخ محمد بن تركي : المهمل هو : من لم يتميز عن غيره . سواء ذكر باسمه أو كنيته أو لقبه، وذلك لوجود من يشاركه في هذا الاسم أو الكنية أو اللقب . وأما المبهم فهو : من لم يتعيّن اسمه ، كأن يقول أحد الرواة : حدثني رجل . أو : حدثني صاحب لي . أو نحو ذلك . [البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين]

وقضية ذكر المهمل مشهورة في "صحيح البخاري" اهتم بها المتقدمون من العلماء بيانها وتمييز المهملين ، كالحاكم والكلاباذي ، وكذلك اعتنى بها رواة النسخ الموثقة من "صحيح البخاري" كابن السكن وأبي ذر الهروي ، وغيرهم من أهل العلم ممن لهم مشاركة في هذا الموضوع كالغساني والحافظ ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" .

قال الإمام أبو عليّ حُسَيْن بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغساني في "تقييد المهمل وتمييز المُشْكِل" : (٣-١٨) :

هَذَا كِتَابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى التَّعْرِيفِ بِشَيْوْخِ حَدِّثَ عَنْهُمْ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ ، وَأَهْمَلِ
أَنْسَابَهُمْ وَذَكَرَ مَا يُعْرَفُونَ بِهِ مِنْ قِبَائِلِهِمْ وَبِلَدَانِهِمْ ، مِثْلَ مَا يَقُولُ : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ، (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ)
وَلَا يَنْسَبُهُمَا ، وَ (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا .

١- وَقَدْ جَمَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ
بِـ"الْمَدْخَلِ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ" بِأَبَا فِي هَذَا الْمَعْنَى ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبْ كُلَّ مَا فِي
الْكِتَابِ مِنْ ذَلِكَ .

٢- وَتَكَلَّمَ أَيْضًا أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفِ بِالْكَلاَبَاذِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى
بِـ"الْإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثِّقَّةِ وَالسَّدَادِ" فِي رِجَالِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ ، فِي هَذَا الْبَابِ ، وَنَسَبَ
جَمَاعَةً مِنْهُمْ .

٣- وَقَدْ نَسَبَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ السَّكَنِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ فِي (نَسَخْتِهِ) مِنْ "الْجَامِعِ" الَّتِي رَوَاهَا عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَرَبْرِيِّ ، عَنْ الْبُخَارِيِّ .

٤- وَنَسَبَ أَيْضًا أَبُو ذَرِّ عَبْدِ بْنِ أَحْمَدِ الْهَرَوِيِّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ عَنْ مَشَايخِهِ الثَّلَاثَةِ الرَّاوِيْنَ عَنْ
الْفَرَبْرِيِّ فِي (نَسَخْتِهِ) مِنْ "الْجَامِعِ" . وَغَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ :

٥- كَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٦- وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ ٧- وَأَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيِّ

فَإِنَّهُمْ تَكَلَّمُوا عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَاسْتَدَلُّوا بِالشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ إِلَى أَنْ وَقَفُوا عَلَى الْحَقِيقَةِ
فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ . اهـ

وَمِنْ الدَّرَاسَاتِ الْجَيِّدَةِ الْمُفِيدَةِ كِتَابُ " الْمُهْمَلُونَ مِنْ شَيْوْخِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَمُرَوِّياتِهِمْ فِي
جَامِعِهِ الصَّحِيحِ " لِلْأَسْتَاذِ عِدَابِ الْحَمَشِ ، فَقَدْ أَهْتَمَّ بِتَعْيِينِ الْمَوَاضِعِ وَجَمَعَ طَرُقَ الْحَدِيثِ
وَذَكَرَ الْمَتَابِعَاتِ دُونَ الْمَدَارِ وَالْبَحْثِ عَنْ دَلَائِلِ وَمُرَجِّحَاتِ جَدِيدَةٍ تَعِينُ فِي تَمْيِيزِ الْمُهْمَلِينَ .

وأعجبني ما ذكره في نتائج البحث ص ٥٤٨ : ليس في أحاديث الشيوخ المهملين من النَّسَب :
أيُّ حديث ضعيف بسبب عدم معرفتنا بهم البتة ، فجميعهم قد توبع على أحاديثه دون مدار
الحديث . بمعنى أن إهمال البخاري لذكر ما يميزهم من النسبة لا يؤثر في صحة الحديث .

وللأستاذ أبي عاصم رمضان عثمان المصري كتاب (إيقاظ الكُمَّل فيما يرد من الراوي
المهمل) ذكر فيه أن ما يرد مهملاً من شيوخ الإمام البخاري على نوعين :

الأول : ما أهمل من شيوخه وليس في الباب من شيوخه غيره في الاسم (مفاريذ الأسماء)
نحو [آدم] و [أصبغ] و [قتيبة] ... فهؤلاء يسهل تعيينهم متى ورد ذكرهم " مهملين " لعدم
مشاركة غيرهم لهم في الاسم . وهم نحو (٧٨) اسماً من شيوخ البخاري .

الثاني : ما أهمل من شيوخه وفي الباب من الاسم غيره نحو [أحمد] و [إسحاق] و [محمد]
و [يحيى] وغيرهم من شيوخ البخاري وهؤلاء أكثر إشكالا وجهدا .

(٣) عدم التفريق بين تسمية الشيخ أحمد أو محمداً . وقد وقع هذا للبخاري في اسم شيخين
من شيوخه فقط ، لذلك لا تُعدّ هذه عادة ، ولكن ذكر الخطيب فائدة في "تاريخ بغداد"
٣ / ٥٦٤ (ط بشار) حيث قال : روى البخاري هذا الحديث [وهو حديث أبي بن كعب] : " إِنَّ
اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَكَ الْقُرْآنَ] في "صحيحه" عن ابن المنادي ، إلا أنه سماه أحمد ، فسمعتُ هبة
الله بن الحسن الطبري يقول : إنه اشتبه على البخاري فجعل محمداً أحمداً ، وقيل : كان لمحمد
أخٌ بمصر اسمه أحمد .

قلت [الخطيب] : وهذا القول الأخير عندنا باطل ، ليس لأبي جعفر أخٌ فيما نعلم ، ولعله
اشتبه على البخاري كما قيل ، أو كان يرى أن محمداً وأحمد شيء واحد ، كما حدَّثنا أبو حازم
عمر بن إبراهيم العبدوي بنيسابور ، قال : سمعت أبا بكر الإسماعيلي ، يقول : كان عبدُ الله بن
ناجية يُملي علينا ، فيقول : " حدَّثنا أحمد بن الوليد البُسري " ، فقيل له : إنما هو (محمد) ، فقال :
محمد وأحمد واحد .

علق عليه الأستاذ حسنين سليمان مهدي في تحقيقه لكتاب "أسامي شيوخ البخاري" للصفاني ص ٦٢ : فهذه فائدة تُكرّس قاعدة يُحتكم إليها في مثل هذه الحال . اهـ

لكن رد العيني انطباق حكاية الخطيب على البخاري ، فقال في "عمدة القاري" (١٩/٣١٠) : قلت : هَذَا لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَجَلٌّ مِنْ أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ ، وَهُوَ الرَّأْسُ فِي تَمْيِيزِ أَسْمَاءِ الرَّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ .

فأحد شيوخ البخاري هو : أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ الْمُنَادِي ، سماه البخاري : أحمد بن أبي داود .

والثاني : قال الباجي في "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح" (١/٣٣٠) :

أحمد بن عبيد الله بن سهيل بن صخر الغداني البصري ... أخرج البخاري عنه عن أبي أسامة وذكره في باب إثبات اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم ، فشك في اسمه قال : أحمد أو محمد بن عبيد الله الغداني . وذكره في "التاريخ" في باب (أحمد) ولم يشك فيه ، وكذلك ذكر أباه في باب (عبيد الله) وقال : روى عنه ابنه أحمد ، فلم يشك فيه أيضا . وذكره ابن عدي فقال : محمد بن عبد الله الغداني البصري ، ولم يذكر أحمد في بابه ، ويُشبه أنه اعتقد أن اسمه محمدًا . اهـ

هذه إشارات مقتضبة عن عادات البخاري في تسمية شيوخه ، والمجال يحتمل التوسع والإسهاب ، ولكن الاختصار أولى .

غرض البخاري من ذكر بعض الشيوخ مهملين من النسبة :

١- رياضة أذهان الطالبين وتنبههم إلى التيقظ والبحث والتفتيش . قال المُعلِّمِي : وللبخاري رحمه الله وُلُوعٌ بالاجتراء [أي التلميح والإشارة] عن التصريح ، كما جرى عليه في مواضع من "جامعه الصحيح" حرصاً منه على رياضة الطالب واجتذاباً له إلى التنبه والتيقظ والتفهم . [المحمدون من شيوخ البخاري لسليمان الثنيان ص ١٨٤]

٢- سهولة تمييز من عُرف باختصاصه بالرواية عن شيخ معيّن ، ولذلك قال الحافظ في "النزهة" : وَإِنْ رَوَى الرَّأْوِي عَنْ اثْنَيْنِ مُتَّفَقِي الْأَسْمِ فَقَطْ ، أَوْ الْكُنْيَةِ ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِّ ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ ، أَوْ مَعَ نَسَبِهِ ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ ، فَبِاخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالْمُرُويِّ عَنْهُ [أي شيخ البخاري] يَتَبَيَّنُ الْمَهْمَلُ . وَبَيَّانُهُ : أَنْ يَكُونَ الرَّأْوِي تَلْمِيذَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، أَوْ يَكُونَ تَلْمِيذًا لِهَاتَيْنِ لَكِنْ لَهُ بِأَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ اخْتِصَاصِ ، كَمَا لَزِمَتْهُ أَوْ بَلَدٌ أَوْ قَرْيَةٌ . [مع شرح القاري ونكت قطلوبغا]

٣- أن لا يكون لشيخ البخاري مُشاركٌ له في الاسم ، فلا يقع الإشكال في تمييزه وتعيينه أصلاً .

ذكر الشيخ أبو عاصم عثمان رمضان المصري نقلاً عن الشيخ أبي محمد الألفي هذه الفائدة ، قال :

كُلِّيَّاتُ الْمَهْمَلِ الْوَاردِ فِي شِيُوخِ الْبُخَارِيِّ مِمَّنْ لَيْسَ فِي الْبَابِ مِنَ الْأَسْمِ غَيْرُهُ [إذا ورد مهملًا في بعض الأحيان] وهم :

- كل (آدم) من شيوخه هو : ابن أبي إياس الخراساني المروزي أبو الحسن العسقلاني .
- كل (أصبغ) من شيوخه هو : ابن الفرج بن سعيد بن نافع القرشي الأموي ، أبو عبد الله المصري .
- كل (بيان) من شيوخه هو : ابن عمرو البخاري ، أبو محمد العابد .
- كل (ثابت) من شيوخه هو : ابن محمد الشيباني ، الكوفي العابد الزاهد .
- كل (جَبَّان) من شيوخه هو : ابن موسى بن سَوَّار السلمي ، أبو محمد المروزي الكشميهني .
- كل (حَجَّاج) من شيوخه هو : ابن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم ، البصري .
- كل (خليفة) من شيوخه هو : ابن خياط بن خليفة العُصْفَرِيُّ ، أبو عمرو .

- كل (خَلَّاد) من شيوخه هو : ابن يحيى بن صفوان السلمي ، أبو محمد الكوفي .
- كل (صَدَقَة) من شيوخه هو : ابن الفضل ، أبو الفضل المروزي .
- كل (عَبْدَة) من شيوخه هو : ابن عبد الله بن عبدة الصفار ، أبو سهل البصري .
- كل (عَفَّان) من شيوخه هو : ابن مُسلم بن عبد الله ، أبو عثمان الصفار .
- كل (عَيَّاش) من شيوخه هو : ابن الوليد الرَّقَّام القطان ، أبو الوليد البصري .
- كل (فَرَوَة) من شيوخه هو : ابن أبي المَغراء الكندي ، أبو القاسم الكوفي .
- كل (قَبِيصَة) من شيوخه هو : ابن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَّائي ، أبو عامر .
- كل (قُتَيْبَة) من شيوخه هو : ابن سَعِيد بن جَمِيل بن طَرِيف ، أبو رجاء البلخي .
- كل (محمود) من شيوخه هو : ابن غِيلان العدوي مولا هم ، أبو أحمد المروزي .
- كل (مُسَدَّد) من شيوخه هو : ابن مُسَرهد بن مُسَربل الأَسدي .
- كل (مُسَلِّم) من شيوخه هو : ابن إبراهيم الأزدي الفراهيدي ، أبو عمرو .
- كل (مُعَلِّي) من شيوخه هو : ابن أسد العَمِّي ، أبو الهيثم البصري .
- كل (مكِّي) من شيوخه هو : ابن إبراهيم بن بشير بن فرقد التميمي .
- كل (مؤمَّل) من شيوخه هو : ابن هشام اليشكري ، أبو هشام البصري .
- كل (نُعَيْم) من شيوخه هو : ابن حماد بن معاوية الخزاعي ، أبو عبد الله المروزي .
- كل (هُدْبَة) من شيوخه هو : ابن خالد بن الأسود بن هدبة القيسي الثوباني ، أبو خالد البصري .

٤ - أسباب أخرى مثل الوحشة التي وقعت بينه وبين شيخه الذهلي ، وهو ثقة عنده وقد سمع منه ، فلم يستغن عن الرواية عنه ولكن أبهم أمره ولم يصرِّح بنسبه .

أبواب الأسماء المُهملة في صحيح البخاري :

هي تقريبا (٣٥) باباً : أحمد ، إبراهيم ، إسحاق ، إسماعيل ، حبان ، حجاج ، الحسن ، الحسين ، حفص ، زكريا ، سليمان ، صدقة ، عباس ، عياش ، عبد الله ، عبد الأعلى ، عبد الحميد ، عبد الرحمن ، عبدة ، عثمان ، علي ، عمر ، محمد ، محمود ، مسلم ، موسى ، هارون ، هشام ، يحيى ، يعقوب ، يوسف . وأربع كنى : أبو أحمد ، أبو صالح ، أبو معمر ، أبو الوليد . [لخصته من كتاب عذاب الحمش] .

(٤) من عاداته : استعمال (قال ، قال لنا) بدلا من الصيغ الصريحة في التحديث والسماع :

بادئ ذي بدء : ينبغي التفريق بين (قال لنا) وبين (قال) المجردة عن الجار والمجرور بعدها . فالأولى : محمولة على السماع على رأي الجمهور ، ولا فرق بينها وبين (حدثنا وأخبرنا) كما قال ابن عبد البر والبرديجي والقاضي عياض [الإلماع ص: ١٢٢ ، علوم الحديث ١٤٣] . وأما الثانية : فليست صريحة في الاتصال ، لكنها تُحمّل على الاتصال والسماع بين راويين أمكن لقاؤهما وحصول السماع بينهما في الجملة ، ما لم يكن الراوي الأول مُدلساً ، كما هو حكم العنينة [علوم الحديث ١٤٤] .

وقد تُستعمل (قال) فيما هو منقطع من الأسانيد انقطاعاً بيناً مثلما يستعملها الحميدي صاحب "الجمع" والدارقطني قبله ، واستعملها البخاري في المعلقات عن غير شيوخه بهذا المعنى [علوم الحديث ١٤٨] .

واستعملها [قال ، قال لنا ، ذكر ، ذكر لنا] المحذّثون فيما حملوه عن الشيوخ في المذكرات والمناظرات ، كما ذكر ابن الصلاح [علوم الحديث ١٤٨] وذلك لأن المذاكرة يحصل فيها شيء من التساهل في التحديث والرواية ، كما قال عبد الرحمن بن مهدي : «حَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا عَنِّي فِي الْمَذَاكِرَةِ حَدِيثًا ، لِأَنِّي إِذَا ذَاكُرْتُ تَسَاهَلْتُ فِي الْحَدِيثِ» [الجامع للخطيب ٣٧/٢] .

هذا هو الحكم العام لهاتين الصيغتين من صيغ الرواية .

أما استعمال البخاري لهما في الرواية عن شيوخه ، فهما جميعا محمولتان على الاتصال ، وإن كانت الثانية أقل درجةً من الأولى ، لكنها لا تُحمَل على الانقطاع والتعليق .

قال العراقي في "شرح التبصرة" ٧٥ / ١ : (أما ما عزاه البخاري إلى بعض شيوخه بصيغة الجزم كقوله: "قال فلان" و"زاد فلان" ونحو ذلك، فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخه ومن فوقهم ، بل حكمه حكم الإسناد المعنعن، وحكمه الاتصال، بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس، واللقاء في شيوخه معروف، والبخاري سالم من التدليس ، فإن حكمه الاتصال).

وقال السيوطي في "الألفية" :

١٥٧ - وَمَا عَزَا لِشَيْخِهِ بِقَالَا ... فَفِي الْأَصَحِّ احْكُمْ لَهُ اتِّصَالًا

ولذلك خَطَّأوا ابنَ حزم حين زعم أن قول البخاري في حديث المعازف : (قال هشام بن عمار) منقطع ، قال النووي في شرح "صحيح مسلم" (١٤ / ١) [نقلا عن كلام ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم"] : "وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه :

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً ، من جهة أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه، وقد قررنا في كتابنا "علوم الحديث" : أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حُمِل ما يرويه عنه على السماع بأيّ لفظ كان، كما يُحمَل قول الصحابي : "قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم" على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير (قال) من الألفاظ.

الثاني : أن هذا الحديث بعينه معروفُ الاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري. [فقد وصله ابن حبان والطبراني بصيغة "حدثنا هشام" كما ذكر ابن حجر في "التعليق"].

وبعض العلماء يعبر عن قول البخاري : (قال لنا) ونحوه بأنه من "التعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى" [علوم الحديث ١٤٨]، يريد أن البخاري قصد بهذا اللفظ غرضاً خاصاً ، أي لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد .

أغراض البخاري من قوله : (قال لنا) في الرواية عن الشيخ :

يستعملها البخاري عند الرواية عن شيوخه للوجوه الآتية :

١- إذا أخذ الحديث عن شيخه مذاكرةً ، كما يفعله غيره من المحدثين ، قال ابن الصلاح (علوم الحديث ١٤٨) : وكثيراً ما يُعبر المحدثون بهذا اللفظ (قال ، قال لنا) عمّا جرى في المذكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قلماً يحتجون بها .

وقال السخاوي في " فتح المغيث " (١٦٧/٢) : وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ بِخُصُوصِهِ يَسْتَعْمِلُهَا فِي الْمَذَاكِرَةِ : أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ ، حَيْثُ قَالَ : " عِنْدِي أَنَّ ذَاكَ الرَّجُلَ ذَاكَرَ الْبُخَارِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ حَدِيثَ كَذَا ، فَرَوَاهُ بَيْنَ الْمَسْمُوعَاتِ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ حَسَنٌ ظَرِيفٌ ، وَلَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْبُخَارِيِّ " .

وفي "الكواكب الدراري" (٩/٢) : قول البخاري : " وقال لنا الحميدي " هو أخطأ مرتبة من "حدثنا" ونحوه ، سواء كان بزيادة (لنا) أو لا ، لأنه يقال على سبيل المذاكرة ، بخلاف نحو "حدثنا" فإنه يُقال على سبيل النقل والتحمل .

وفي "شرح القسطلاني" (١٤٢/٢) : قوله : (وقال لنا آدم) بن أبي إياس ... عادة المؤلف أن يستعمل هذا اللفظ في المذاكرة ، وهي أخطأ رتبة ، وعلى ذلك مشى الكرمانى ، وتبعه البرماوى والعيني ، قال في "الفتح" : وليس بمطرد .

وفي "فتح المغيث" ٢٠٦/٣ : مَا يُورِدُهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" عَنْ شُيُوخِهِ بِصِيغَةِ : (قَالَ لِي) أَوْ : (قَالَ لَنَا) أَوْ : (زَادَنَا) أَوْ : (زَادَنِي) أَوْ : (ذَكَرْنَا) أَوْ : (ذَكَرَ لِي) وَنَحْوَهَا فَهُوَ مِمَّا حَمَلَهُ عَنْهُمْ فِي الْمَذَاكِرَةِ .

٢- يستعمله فيما يرويه عن شيخه عرضاً ومناولةً . وذكر ابن الصلاح عن أبي جعفر بن حمدان التيسابوري أنه قال : "كُلُّ مَا قَالَ الْبُخَارِيُّ: (قَالَ لِي فَلَانٌ) فَهُوَ عَرَضٌ وَمُنَاوَلَةٌ" .

٣- يستعمله فيما أخذه عن شيخه إجازةً . وجزم به ابن منده ، وهو قول أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ . [فتح المغيث ١٦٧ / ٢] ونظر فيه الحافظ في "النكت" (٢ / ٦٠١) حيث قال : وأما ما حكاه عن أبي جعفر بن حمدان وأقره : (أن البخاري إنما يقول: "قال لي" في العرض والمناولة) ففيه نظرٌ ، فقد رأيت في "الصحيح" عدة أحاديث قال فيها : (قال لنا فلان) ، وأوردها في تصانيفه خارج "الجامع" بلفظ: (حدثنا) . ووجدتُ في "الصحيح" عكس ذلك ، وفيه دليل على أنهما مترادفان .

وفي "فتح المغيث" (٢ / ٢٢٩) : وَلَكِنَّ شَيْخَنَا مُتَوَقِّفٌ فِي كَوْنِ الْبُخَارِيِّ كَانَ يَرَى بِهَا [أي الإجازة المُجرَّدة عن المناولة] فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ - يَعْنِي فِي الْعِلْمِ مِنْ "صَحِيحِهِ" - الْإِجَازَةَ الْمُجَرَّدةَ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ أَوْ الْمَكَاتِبَةِ، وَلَا الْوِجَادَةَ وَلَا الْوَصِيَّةَ وَلَا الْإِعْلَامَ الْمُجَرَّدَاتِ عَنِ الْإِجَازَةِ، وَكَأَنَّهُ لَا يَرَى بِشَيْءٍ مِنْهَا - انْتَهَى .

٤- يستعمله إذا كان المثنى موقوفاً ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْمَلُهُ فِيمَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ الْوَقْفَ .

قال الحافظ في "فتح الباري" (٥ / ٣٩٤) : قوله : "وَقَالَ لَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ... "إِلْح ، هُوَ مَوْضُوعٌ ، وَسُلَيْمَانٌ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ ، وَجَرَتْ عَادَةُ الْبُخَارِيِّ الْإِتْيَانَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ غَالِبًا ، وَفِي الْمُتَابَعَاتِ نَادِرًا ، وَلَمْ يُصَبِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَا إِلَّا فِي الْمُدَاكِرَةِ ، وَأَبْعَدَ مَنْ قَالَ : إِنْ ذَلِكَ لِلْإِجَازَةِ .

وقال في موضع آخر (فتح ١١ / ٢٥٦) : وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَذِهِ الصِّيغَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَثْنُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ فِي أَصْلِ مَوْضُوعِ كِتَابِهِ ، كَأَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ الْوَقْفَ ...

ومن أمثلة الموقوف : قَوْلُهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي بَابِ مَا يَحِلُّ مِنَ النَّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ : " قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْقَطَّانُ " فَذَكَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : " حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ ... " الْحَدِيثُ ، فَهَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَلَمَّحَ لَهُ مَا يُلْحِقُهُ بِالْمَرْفُوعِ .

وقال في (٢ / ٣٣٥) : قَوْلُهُ : " وَقَالَ لَنَا آدَمُ... " إِخْ ، هُوَ مَوْصُولٌ ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِقَوْلِهِ : " قَالَ لَنَا " لِكَوْنِهِ مَوْقُوفًا ، مُعَايِرَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْفُوعِ . هَذَا الَّذِي عَرَفْتُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِهِ .

٥- إذا كان في السند راو ليس على شرطه ، فيورد الحديث بهذه الصيغة من باب المتابعات والشواهد .

قال الحافظ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢ / ٥٩٩) : قال الإسماعيلي في "المدخل إلى المستخرج" الذي صنفه على "صحيح البخاري" : "كثيراً ما يقول البخاري : "قال فلان" و"قال فلان عن فلان" فيحتمل أن يكون إعراضه عن التصريح بالتحديث لأوجهٍ ... منها : أن يكون سمعه ممن ليس هو على شرط كتابه ، فنبه على الخبر المقصود بذكر من رواه ، لا على وجه التحديث به عنه .

وفي "فتح الباري" (١ / ٣٩٩) : قَالَ فِي كِتَابِ الرَّقَاقِ : " قَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ " ... فَذَكَرَهُ ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ يَسْتَعْمَلُهَا الْبُخَارِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْقُوفَةِ وَفِي الْمَرْفُوعَةِ أَيْضًا إِذَا كَانَ فِي إِسْنَادِهَا مِنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَهُ . [يعني حماد بن سلمة] .

وقال في (٥ / ٣) : وَوَقَعَ عِنْدَهُ فِي الرَّقَاقِ : " قَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ " وَهَذِهِ الصِّيغَةُ وَهِيَ (قَالَ لَنَا) يَسْتَعْمَلُهَا الْبُخَارِيُّ عَلَى مَا اسْتَفْرَى مِنْ كِتَابِهِ فِي الْإِسْتِشْهَادَاتِ غَالِبًا ، وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا فِي الْمَوْقُوفَاتِ .

وقال الحافظ (٢٥٦ / ١١) وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ : قَوْلُهُ فِي الْمُزَارَعَةِ : " قَالَ لَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ " ... فَذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ : " لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ... " الْحَدِيثَ ، فَأَبَانَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ كَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، وَعَبَّرَ فِي التَّخْرِيجِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِهَذِهِ الصِّيغَةِ لِذَلِكَ .

٦- إذا ضاق عليه مخرج الحديث ، واضطرَّ إلى إعادة الحديث في عدة أبواب ، فيتصرف فيه هكذا ، حتى لا يُعيدَه على صورة واحدة في مكانين . [فتح ١٠ / ٥٢]

وأشار إليه الإسماعيلي في مقدمة "مستخرجه" بقوله : " كثيرا ما يقول البخاري: قال فلان وقال فلان عن فلان" فيحتمل أن يكون إعراضه عن التصريح بالتحديث لأوجه... منها : أن يكون قد ذكره في موضع آخر بالتحديث، فاكتفى عن إعادته ثانيا. [النكت لابن حجر ٢ / ٥٩٩] وأورد البخاري حديثاً في التفسير من "صحيحه" عن إبراهيم بن موسى بصيغة التحديث، ثم أورده في الأيمان والندور منه بصيغة : "قال لنا إبراهيم بن موسى" .

وقال الحافظ في "فتح الباري" (١٣ / ٥١٧) : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ذَكَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي تَفْسِيرِ الْبَقَرَةِ ، وَفِي بَابِ لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الْإِعْتِصَامِ ، وَهَذَا [في الفتن] .

وَهُوَ مِنْ نَوَادِرِ مَا وَقَعَ لَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ فِي مَكَانَيْنِ فَضْلاً عَنْ ثَلَاثَةِ بَسِيَّاقٍ وَاحِدٍ ، بَلْ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَتْنِ بِالِاخْتِصَارِ وَالِاقْتِصَارِ وَبِالْتِمَامِ ، وَفِي السَّنَدِ بِالْوَصْلِ وَالتَّعْلِيقِ مِنْ جَمِيعِ أَوْجُهِهِ ، وَفِي الرَّوَاةِ بِسِيَاقِهِ عَنْ رَاوٍ غَيْرِ الْآخَرِ ، فَبِحَسَبِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُكْرَرًا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَيَنْدُرُ لَهُ مَا وَقَعَ هُنَا ، وَإِنَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ غَالِبًا حَيْثُ يَكُونُ الْمَتْنُ قَصِيْرًا وَالسَّنَدُ فَرْدًا . اهـ

٧- قُصُورٌ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ ، يَعْنِي مِثْلَ وَقُوعِ شَكِّ أَوْ تَرَدُّدِ مِنَ الرَّاوي .

نقل ابن بطال فيما يتعلق بحديث المعازف وقول البخاري : "قال هشام بن عمار" ، عن المهلب في "شرح البخاري" له قوله : هذا الحديث لم يُسنده البخاري من أجل شك المحدث

في الصحاح [الصحابي] فقال: أبو عامر أو أبو مالك، أو لمعني آخر لا أعلمه [شرح صحيح البخاري لابن بطال ٥٠ / ٦].

يعني أن البخاري لم يسقه عن شيخه هشام بن عمار بصيغة التحديث ، لأجل وقوع الشك من الراوي في اسم الصحابي : هل هو أبو عامر أبو مالك الأشعري . وهو ما عبّر عنه الحافظ بـ(قصور في سياقه) قال : وَهُوَ هُنَا تَرَدُّدُ هِشَامٍ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ ، وَسَيَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ : إِنَّ الْمَحْفُوظَ أَنَّهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ ، وَسَأَقَهُ فِي "التَّارِيخِ" مِنْ رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ أَبِي مَرِيَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ كَذَلِكَ [فتح ٥٢ / ١٠].

لكن الحافظ قال بعد أسطر : وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْفُوظُ هُوَ الشَّكُّ فَالشَّكُّ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ ، وَقَدْ أَعْلَهُ بِذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ وَهُوَ مَرْدُودٌ . وَأَعْجَبَ مِنْهُ أَنَّ ابْنَ بَطَّالٍ حَكَى عَنْ الْمُهَلَّبِ أَنَّ سَبَبَ كَوْنِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَقُلْ فِيهِ : " حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ " وَجُودُ الشَّكِّ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ ، وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ يُوَافَقْ عَلَيْهِ [فتح ٥٤ / ١٠].

فوافقه في الأول ثم أبطله !؟

وسنكمل الكلام على بقية عادات البخاري في الرواية عن مشايخه لاحقاً ، إن شاء الله

الفائدة التاسعة عشرة : من عادات البخاري في الرواية عن شيوخه في "الجامع الصحيح" :

(١) من عادات البخاري: التعليق بـ(قال) فيما لم يسمعه من مشايخه

قال الحافظ في "هدى الساري" (١٧/١) : وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الصِّيغَةَ [أي قال فلان] فِيمَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ مَشَايخِهِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ ، فَيُورِدُهَا عَنْهُمْ بِصِيغَةِ (قَالَ فَلَانٌ) ثُمَّ يُورِدُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِوَاسِطَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ ، وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ فِي مَوَاضِعِهَا .

فَقَالَ فِي "التَّارِيخِ" : "قَالَ إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ" فَذَكَرَ حَدِيثًا ، ثُمَّ قَالَ : "حَدَّثُونِي بِهَذَا عَنْ إِبرَاهِيمِ" . وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ مَا أوردَهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةَ ، لَكِنْ مَعَ هَذَا الإِحْتِمَالِ لَا يَجْمَلُ حَمْلُ جَمِيعِ مَا أوردَهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةَ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ شُيُوخِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُدَلِّسًا عَنْهُمْ .

بيان كلام الحافظ :

يقول : إن البخاري يروي أحيانا عن بعض مشايخه بصيغة : "قال فلان" فيظن الناظر أن البخاري سمعه من شيخه ، ولكن أوردته بصيغة غير صريحة لغرض من الأغراض ، فيحملة على الاتصال . ولكننا نجد أن البخاري يُعيد ذكر الرواية في موضع آخر فيدخل واسطةً بينه وبين شيخه الذي روى عنه في المرة الأولى بصيغة "قال" ، فيتبين حينئذٍ أن السند غير متصل بين البخاري وبين شيخه بل توجد واسطة ، وأن قوله : "قال فلان" تعليقٌ للسند .

ولكن ينبغي أن نعلم أن ما رواه البخاري عن شيوخه بصيغة "قال فلان" لا يصح أن نجعله دائما محمولا على الاتصال والسماع كما هو مذهب ابن الصلاح ، ولا يصح أن نجعله دائما منقطعاً من باب التعليق كما ذهب إليه المزني وغيره ، ولا أن يكون إجازة أو مناولة كما قال بعض الحفاظ ، كما أنه لا يلزم أن يكون البخاريُّ بحذف الواسطة والرواية بصيغة محتملة مدلساً كما قال ابن منده .

بعض الأمثلة على ما رواه البخاري بواسطة عن شيخه واستعمل فيه : "قال" :

١ - قال البخاري في كتاب الجنائز (١٣٦٤) : وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ - فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَمَا نَسِينَا وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : "كَانَ بَرَجُلٍ جَرَّاحٌ ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَقَالَ اللَّهُ : بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ" .

قال الحافظ في "فتح الباري" (٢٢٧/٣) :

أوردَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ... ثَانِيهَا : حَدِيثُ جُنْدُبٍ وَهُوَ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، قَالَ فِيهِ : " قَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ " وَقَدْ وَصَلَهُ فِي مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ (حَدِيث ٣٢٧٦) فَقَالَ : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ " فَذَكَرَهُ .

وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ رَبَّمَا عَلَّقَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِيهِ وَاسِطَةٌ ، لَكِنَّهُ أوردَهُ هُنَا مُخْتَصِرًا وَأوردَهُ هُنَاكَ مَبْسُوطًا .

٢- قال البخاري في كتاب الجهاد (٣١٤٥) : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : «إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ ظَلْعَهُمْ وَجَزَعَهُمْ ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْغِنَى ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ» فَقَالَ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ : مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ النَّعَمِ .

وَزَادَ أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ ، يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمَالٍ أَوْ بِسَبِيٍّ فَقَسَمَهُ .

قال في "فتح الباري" (٢٥٤ / ٦) :

قَوْلُهُ : " زَادَ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَرِيرٍ " هُوَ : ابْنُ حَازِمٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي أَوَاخِرِ الْجُمُعَةِ (٩٢٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ .

وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ يُعَلِّقُ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِيهِ وَاسِطَةٌ مِثْلَ هَذَا ، فَإِنَّ أَبَا عَاصِمٍ شَيْخُهُ ، وَقَدْ عَلَّقَ عَنْهُ هَذَا هُنَا ، وَلَكَمَا سَأَفَهُ مَوْصُولًا أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي عَاصِمٍ وَاسِطَةً .

تنبيه : قد يعلق البخاري ما سمعه من شيخه ورواه موصولاً عنه في "الصحيح" ، ومثاله : ما قال الحافظ في "فتح الباري" (٣١٠ / ٦) عن الحديث الذي رواه البخاري في كتاب بدء الخلق (٣٢١٤) :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، (ح) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارِ سَاطِعٍ فِي سِكَةِ بَنِي غَنَمٍ». زَادَ مُوسَى: "مَوْكَبَ جَبْرِيلَ".

قال الحافظ: قَوْلُهُ: "زَادَ مُوسَى مَوْكَبَ جَبْرِيلَ" مُوسَى هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيِّ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، فَزَادَ فِي الْمَتْنِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَطَرِيقُ مُوسَى هَذِهِ مَوْصُولَةٌ فِي الْمَغَازِي عَنْهُ (٤١١٨).

وَهُوَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُعَلَّقُ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِهِ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَلَمْ يَطْرُدْ لَهُ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ مُسْتَمِرٌّ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ أَبِي عَاصِمٍ وَمُوسَى مِنْ مَشَايخِهِ، وَقَدْ عَلَّقَ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ مَا أَخَذَهُ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ [كما مر في المثال الثاني هنا] وَعَلَّقَ عَنْ مُوسَى مَا أَخَذَهُ عَنْهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ.

فَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: "كُلُّ مَا يُعَلَّقُهُ عَنْ مَشَايخِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمْ" [يعني ابن الصلاح] وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: "إِنَّ الَّذِي يَذْكُرُ عَنْ مَشَايخِهِ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ مِمَّا حَمَلَهُ عَنْهُمْ بِالْمُتَاوَلَةِ" [يعني أبا جعفر بن حمدان] لِأَنَّهُ صَرَّحَ فِي الْمَغَازِي بِتَحْدِيثِ مُوسَى لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَلَوْ كَانَ مُتَاوَلَةً لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.

(٢) من عادات البخاري: الرواية عن شيخه بإسنادٍ نازلٍ لتحصيل فائدة.

قد يروي البخاري عن بعض شيوخه بإسناد نازل، أي بواسطة أو أكثر بينه وبين شيخه، وكان يمكنه أن يسوق الحديث بإسناد أعلى عن غيره من الشيوخ، ولكنه يؤثر ذكر الإسناد النازل، لكونه يشتمل على فائدة ليست في الإسناد العالي، نحو: التصريح بالتحديث والسماع في موضع العنونة من بعض الرواة المتهمين بالتدليس.

من أمثلة الإسناد النازل:

١- قال البخاري في كتاب الصلاة (٧١٩): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ:

أُقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه، فقال: «أقيموا صفوفكم، وترأصوا، فإني أراكم من وراء ظهري» .

قال الحافظ في "الفتح" (٢٠٨/٢): قوله: "حدثنا معاوية بن عمرو" هو من قدماء شيوخ البخاري، وروى له هنا بواسطة، فكأنه لم يسمعه منه، وإنما نزل فيه لما وقع في الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له، فأمن بذلك تدليسه.

٢- قال البخاري في كتاب الصوم (١٩٧٧): حدثنا عمرو بن علي، أخبرنا أبو عاصم، عن ابن جريج، سمعت عطاء، أن أبا العباس الشاعر، أخبره أنه، سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: بلغ النبي صلى الله عليه وسلم، أنني أسرد الصوم، وأصلي الليل، فإما أرسل إلي وإما لقيته، فقال: «ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر، وتصلي؟ فصم وأفطر، وقم ونم، فإن لعينك عليك حظاً، وإن لنفسك وأهلك عليك حظاً» ... الحديث .

قال في "فتح الباري" (٢٢١/٤): قوله: "حدثنا عمرو بن علي" هو الفلاس، "وأبو عاصم" هو: الضحاك بن مخلد النبيل، وهو من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم، وربما روى عنه بواسطة ما فاته منه كما في هذا الموضع، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسماع ابن جريج له من عطاء وهو بن أبي رباح .

ومن الفوائد في النزول بالسند عن الشيخ: سياق الحديث بلفظ آخر عند إعادته له مكرراً، حتى لا تتمحض إعادته بسند واحد على صفة واحدة، كما قال الحافظ .

ومن أمثله قول البخاري في كتاب الاستئذان (٦٢٧٧): حدثنا إسحاق، حدثنا خالد، (ح) وحدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عمرو بن عون، حدثنا خالد، عن خالد، عن أبي قلابة، قال: أخبرني أبو المليح، قال: دخلت مع أبيك زيد على عبد الله بن عمرو، فحدثنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي، فدخل علي، فألقيت له وسادة من آدم حشوها ليف، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه ... الحديث

قال الحافظ (١١ / ٦٨) :

قَوْلُهُ: " حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ " هُوَ: ابن شاهين الواسطي ، " وخالد " شيخه هُوَ: ابن عبد الله الطحان .
وقَوْلُهُ: " وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ " هُوَ: الجعفي . وَعَمْرُو بْنُ عَوْنٍ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ ،
وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بَغِيرَ وَاسِطَةٍ . وَشَيْخُهُ هُوَ الطَّحَّانُ الْمَذْكُورُ ، وَشَيْخُهُ خَالِدٌ
هُوَ: ابن مهران الحداء .

وَقَدْ نَزَلَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الثَّانِي دَرَجَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
شَاهِينَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ (؟) وَتَقَدَّمَتْ مَبَاحِثُ الْمَتَنِ فِي الصِّيَامِ (١٩٨٠).

وَسَأَقَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَلَى لَفْظِ عَمْرُو بْنِ عَوْنٍ ، وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِيْرَادِهِ لَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
النَّازِلِ ، حَتَّى لَا تَتَمَحَّضَ إِعَادَتُهُ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ اطَّرَدَ لَهُ هَذَا الصَّنِيعُ ، إِلَّا
فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ إِمَّا ذُهُولًا وَإِمَّا لِضَيْقِ الْمَخْرَجِ .

تنبيه : تحرّف اسم شيخ البخاري " عمرو بن عون " [بالنون آخره] إلى " عمرو بن عوف "
[بالفاء] في طبعات كتاب (الأدب المفرد للبخاري) لمحمد فؤاد عبد الباقي (ص ٤٠٢) وطبعة
مكتبة الصديق (ص ٤٢٩) وفي شرحه " فضل الله الصمد " للجيلاني (ص ٢ / ٥٨٥).

(٣) من عادات البخاري : قرّن الشيخ بأخر جميعا في الرواية عن شيخهما

من المعلوم أنه يجب التمييز بين مَنْ أخرج لهم الإمام البخاري في " صحيحه " بالنظر في كيفية
إخراجه لهم : أهو في الأصول أم على سبيل المتابعة والاستشهاد به ، وهل أفردته بالذكر في السند
أم قرّنه بغيره ؟

وذلك لأن عدم التمييز يُوقِع في الخطأ ، فليس كُلُّ رَاوٍ لَهُ ذِكْرٌ أَوْ رَوَايَةٌ فِي الْبُخَارِيِّ يَكُونُ
مُعْتَمَدًا عِنْدَهُ مُحْتَجًّا بِهِ وَعَلَى شَرْطِهِ ، بَلْ يَذْكُرُهُ فِي الْمَتَابِعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ ، وَقَدْ يَكُونُ انْتَقَى مِنْ
أَحَادِيثِهِ مَا رَأَاهُ سَلِيمًا مِنَ الْعَلَّةِ .

ومن منهج البخاري أنه يُخْرِج لبعض الرواة الذين تَكَلَّم فيهم أئمة الجرح والتعديل ، فيوردهم عند الحاجة مَقْرُونين بغيرهم ممن هم أقوى وأرجح ، لبيان أنهم بموافقتهم لغيرهم في ذلك الحديث سَلِموا من الجرح .

ومعنى قَرْن الراوي : أن يجمع المَحَدِّث بين راويين أو أكثر في روايتهم عن شيخ واحد في أي طبقة من طبقات السند . ومن كانت روايته بهذه الصفة سميت مقرونة ، والراوي المتكلم فيه هو المقرون ، والذي يذكر معه هو المقرون به .

والمقرونون في "الجامع الصحيح" للبخاري مجموعة من الرواة من مختلف الطبقات ، والذي يُهْمنا هم : المقرونون من طبقة مشايخ البخاري . وهم هؤلاء الآتية أسماؤهم :
تنبيه : هناك ما يسمى بشبه المقرون ، وهو من ذكر البخاري روايته على سبيل المتابعة لسند سابق بعد تحويل السند إليه ، ومثل هذا لا يلزم أن يكون متكلمًا فيه دائما .

مثلا : أسيد بن زيد الجَمَّال ، من مشايخ البخاري ، قَالَ النَّسَائِي : مَتْرُوكٌ ، وَقَالَ ابن مَعِين : حدث بِأَحَادِيث كذب ، وَضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِي ، وَقَالَ ابن عدي : لَا يُتَابَعُ عَلَى رِوَايَتِهِ .
قال الحافظ في مقدمة "فتح الباري" (١ / ٣٩١) :

قلت : لم أر لأحد فيه توثيقا . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ فِي كتاب الرِّقَاق (٦٥٤١) حَدِيثًا وَاحِدًا مَقْرُونًا بغيره : فَإِنَّهُ قَالَ :

حَدَّثَنَا عمران بن ميسرة ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن فَضَيْل ، أَخْبَرَنَا حُصَيْن (ح) وَحَدَّثَنِي أسيد بن زيد ، حَدَّثَنَا هِشَام ، عَنْ حُصَيْن قَالَ : كنت عند سعيد بن جبير ... فَذَكَرَ عن ابن عَبَّاس حَدِيثَ :
"عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَّمُ فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الأُمَّةُ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ النَّفَرُ ... " فَذَكَرَهُ .

وَقَالَ ابن عدي : وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ حَدِيثَ هُشَيْمٍ لِأَنَّهُ هَشِيمًا كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي حُصَيْن .انتهى

توضيح: لاحظ أن البخاري ذكر أسيدا بعد تحويل السند إليه على سبيل المتابعة لعمران بن ميسرة في السند الأول . ومثل هذه الصورة تسمى شبه المقرون وهي في الحقيقة متابعة .

مثال آخر : خليفة بن خياط العصفري ، من مشايخ البخاري ، غمزه ابن المديني . وقال ابن أبي حاتم : ما رضي أبو زرعة يقرأ علينا حديثه . وقال أبو حاتم : لا أحدث عنه ، هو غير قوي . قال في مقدمة "فتح الباري" (١ / ٤٠١) : جميع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره قال : "حدثنا خليفة" وذلك في ثلاثة أحاديث ، وإن أفرده علق ذلك فقال : "قال لي خليفة" قاله أبو الوليد الباجي [التعديل والتجريح ٥٧٠] ومع ذلك فليس فيها شيء من أفراده . والله أعلم . انتهى

المواضع الثلاثة التي أشار إليها الحافظ هي :

٤١٢٠ - حدثنا ابن أبي الأسود، حدثنا معتمر، (ح) وحدثني خليفة، حدثنا معتمر، قال: سمعت أبي، عن أنس رضي الله عنه . [صحيح البخاري ١١٢ / ٥]

٦٨٠٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا عمر بن علي، (ح) وحدثني خليفة، حدثنا عمر بن علي، حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد . [صحيح البخاري ١٦٤ / ٨]

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا أزهر، عن ابن عون، (ح) وحدثني خليفة، حدثنا معاذ، حدثنا ابن عون، عن محمد، حدثنا قيس بن عباد، عن عبد الله بن سلام . [صحيح البخاري ٣٧ / ٩]

نلاحظ أنه ذكر خليفة بعد تحويل السند ، وفي الموضوعين الأولين قرنه البخاري بأحد شيوخه ، واجتمعا في الرواية عن شيخ واحد ، وهو ما يسمى بشبه المقرون .

وذكره في موضع رابع وحده (٣٩٩٦) بصيغة "حدثني خليفة ، عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ" ، ولكن ساق له أثرا موقوفا. والأَنْصَارِيُّ من شيوخ البخاري أيضا ، ولكن روى عنه هنا بواسطة .

وأما في بقية المواضع وهي نحو عشرين موضعا ذكره بعد تحويل السند بصيغة : "وقال لي خليفة" فهي متابعات . وقال الحافظ في (٤٥ / ١٣) : قَوْلُهُ : "وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ" هُوَ ابْنُ خِيَّاطِ الْعُصْفُرِيِّ ، وَأَكْثَرُ مَا يُخْرَجُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ يَقَعُ بِهِذِهِ الصِّيغَةُ ، لَا يَقُولُ : "حَدَّثَنَا" وَلَا "أَخْبَرَنَا" وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ فِي الْمَذَاكِرَةِ .

نعود إلى موضوع المقرنين ، فبين يدي بحث للدكتور محمد بن عبد الرحمن طوالة الأردني بعنوان : " من أخرج لهم البخاري مقرنين" ذكر فيه من شيوخ البخاري ممن وردوا مقرنين بغيرهم في "الصحيح" أربعة من شيوخه ، وهم :

١ - سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيِّ المَعْرُوفِ بِابْنِ بِنْتِ شَرْحِبِيلِ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ كَانَ صَدُوقًا مُسْتَقِيمَ الْحَدِيثِ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَرُوي عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ ، وَكَانَ فِي حَدِّ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَضَعَ لَهُ حَدِيثًا لَمْ يَفْهَم . وَوَثَقَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ : هُوَ ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّ لَهُ مَنَاكِيرَ يَحْدُثُ بِهَا عَنْ قَوْمِ ضَعْفَاءِ .

قال الحافظ (١ / ٤٠٧) : وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ فَقَطَ ، وَرَوَى لَهُ مَقْرُونًا بِمُوسَى بْنِ هَارُونَ الْبُرْدِيِّ حَدِيثًا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الْوَلِيدِ أَيْضًا .

وقال الطوالة في (المقرونون ص ٣٧٩) : أخرج له البخاري في التفسير (٤٦٤٠) مقرونا بموسى بن هارون [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ] قال الطوالة : فسبب قرنه قصوره عن مرتبة الثقات أهل الضبط والإتقان ، لما له من أخطاء ، فقرنه بمن ندر منه الخطأ .

قلت : وقرنه في كتاب النكاح (٥١٨٩) بعلي بن حجر ، فقال : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ...

٢- عبد الله بن رجاء الغداني البصري . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ ثِقَةً رَضِيًا. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ وَالتَّصْحِيفِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ .

قال الطوالبه (المقرونون ص ٣٨٣) : له في البخاري ثلاثة أحاديث ، قرنه فيها بغيره . حديثان من رواية البخاري عنه :

قرنه في الأول (٢٤٣٩) بالنضر بن شميل - ثقة ثبت - في روايتهما عن إسرائيل [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْبَرَاءُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ] قال الطوالبه : وسبب القرن بالنضر أن رواية النضر فيها تصريح أبي إسحاق السبيعي بأن البراء أخبره ، ورواية عبد الله بن رجاء ليس فيها ذلك ، ولكنها أعلى بدرجة .

قلت : هذه صورة شبه المقرون .

وقرنه في الثاني (٥٩١٨) بأبي الوليد الطيالسي - أثبت الناس في شعبة - في روايتهما عن شعبة . [حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ] قال الطوالبه : قرنه بأثبت الناس في شيخه والمقدم على أقرانه .

وأخرج له حديثا واحدا (٣٤٦٤) مقرونا بعمر بن عاصم الكلابي - صدوق في حفظه شيء - في روايتهما عن همام [حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ] قال الطوالبه : قرنه بمثله لجبر القصور القليل في روايته . قال : وأخرج له في ثلاثة مواضع [٣٥١ ، ٦٨٨٠ ، ٥٨٣٥] تعليقا في المتابعات .

قلت : وفي (٥٢٨٤) ذكر متابعة آدم بن أبي إياس له في الرواية عن شعبة . ولعل السبب أن آدم قال فيه أحمد بن حنبل : كان من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة ، فهو يقوي ابن رجاء .

٣- مسلم بن إبراهيم الأزدي . وهو ثقة مأمون من مشايخ البخاري .

قال الطوالبه (المقرونون ص ٣٨٨) : قرنه في التيمم (٣٤٢) بمحمد بن كثير جميعا عن شعبة . وفي سجود القرآن (١٠٧٤) بمعاذ بن فضالة جميعا عن هشام . ولم يتبين لي سبب قرنه ، ولعله لما طرأ عليه من العمى خشية أن يكون ذلك أثر في ضبطه .

لكن قال الحافظ في التيمم (١ / ٤٤٦) : قَوْلُهُ "حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ" هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَلَمْ يَسُقِ الْمَتْنَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَلْ قَالَ : وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَفْظَهُ يُوَافِقُ اللَّفْظَ الَّذِي قَبْلَهُ ، ثُمَّ سَاقَهُ نَازِلًا مِنْ طَرِيقٍ غُنْدَرٍ عَنِ شُعْبَةَ . وَأَظْنُهُ قَصْدَ بَيْرَادٍ هَذِهِ الطَّرِيقِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ النَّصْرَ تَقَرَّرَدَ بِزِيَادَتِهِ ، وَأَنَّ الْحَكَمَ سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدٍ بَلَا وَاسِطَةَ .

قلت : محمد بن كثير ومعاذ بن فضالة كلاهما من شيوخ البخاري .

٤- موسى بن حزام الترمذي ، ثقة فقيه عابد . قال الطوالبه (المقرونون ص ٣٨٨) : قرنه في أحاديث الأنبياء (٣٣٣١) بأبي كريب محمد بن العلاء جميعا عن حسين بن علي . ولم يذكر السبب . قال الحافظ : هو من صغار شيوخ البخاري ، وليس له في البخاري إلا رواية واحدة .

(٤) من عاداته : إذا أورد الحديث عن غير واحد من مشايخه ، فإن اللفظ يكون للآخر منهم .

من أمثله :

١- قال البخاري في كتاب الحج (١٨٢٣) :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ نَافِعٍ، مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ ...

(ح) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَاحَةِ، وَمِنَّا الْمُحْرِمُ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ ...

قال الحافظ في "فتح الباري" (٢٧/٤):

قَوْلُهُ: "وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ" هُوَ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ، هَكَذَا حَوَّلَ الْمُصَنِّفُ الْإِسْنَادَ إِلَى رِوَايَةِ عَلِيِّ لِلتَّصْرِيحِ فِيهِ عَنْ سُفْيَانَ بِقَوْلِهِ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَقَدْ اعْتَبَرْتُهُ فَوَجَدْتُهُ سَاقَ الْمَتْنِ عَلَى لَفْظِ عَلِيِّ خَاصَّةً، وَهَذِهِ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ غَالِبًا إِذَا تَحَوَّلَ إِلَى إِسْنَادِ سَاقِ الْمَتْنِ عَلَى لَفْظِ الثَّانِي.

٢- قال البخاري في كتاب الوضوء (٣٣٥):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ هُوَ الْعَوْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، (ح) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي... الحديث

علق عليه في "فتح الباري" (٤٣٦/١):

قَوْلُهُ: "حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ" إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ الْبُخَارِيُّ بَيْنَ شَيْخَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ كَوْنِهِمَا حَدَّثَاهُ بِهِ عَنْ هُشَيْمٍ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا مُتَّفَرِّقَيْنِ، وَكَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ مَعَ غَيْرِهِ فَلِهَذَا جَمَعَ فَقَالَ: "حَدَّثَنَا"، وَسَمِعَهُ مِنْ سَعِيدٍ وَحْدَهُ فَلِهَذَا أَفْرَدَ فَقَالَ: "حَدَّثَنِي". وَكَأَنَّ مُحَمَّدًا سَمِعَهُ مِنْ لَفْظِ هُشَيْمٍ فَلِهَذَا قَالَ: "حَدَّثَنَا" وَكَأَنَّ سَعِيدًا قَرَأَهُ أَوْ سَمِعَهُ يُقْرَأُ عَلَى هُشَيْمٍ، فَلِهَذَا قَالَ: "أَخْبَرَنَا" وَمُرَاعَاةَ هَذَا كُلِّهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِصْطِلَاحِ.

ثُمَّ إِنَّ سِيَاقَ الْمَتْنِ عَلَى لَفْظِ سَعِيدٍ ، وَقَدْ ظَهَرَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا أُورِدَ الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ لِلْآخِرِ .

وقد مرَّ في العادة (٣) حديث عبد الله بن محمد المُسندي عن عمرو بن عون ، وفيه قول الحافظ (١١ / ٦٨) : "وَسَاقَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَلَى لَفْظِ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ" وهو الأخير في السند .
وقد استفدت هذه الفائدة أولاً من كتاب "عادات البخاري في صحيحه" للشيخ عبد الحق الهاشمي ص ٦٥ . ثم وجدت لها الأمثلة التي ذكرتها . ذكرتُ هذا من باب إعادة الفضل لأهله .
ومن الأمثلة أيضاً :

٣- حديث (١٨٥٥) قال الحافظ (٤ / ٦٧) : تَبَيَّنَ : لَمْ يَسُقِ الْمُصَنِّفُ لَفْظَ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بَلْ تَحَوَّلَ إِلَى إِسْنَادِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ عَلَى لَفْظِهِ كِعَادَتِهِ .

٤- حديث (٤٩٥٣) قال الحافظ (فتح ٨ / ٧١٦) : الْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ قَدْ سَاقَ الْبُخَارِيُّ الْمَتْنَ بِه فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَسَاقَ فِي هَذَا الْبَابِ الْمَتْنَ بِالِاسْنَادِ الثَّانِي .

٥- حديث (٧٣٥٧) قال الحافظ (١٣ / ٣٣١) : ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى السَّنَدِ الثَّانِي ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ شَيْخُهُ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ... هُوَ مِنْ قَدَمَاءِ شَيْوْخِ الْبُخَارِيِّ ، مَا لَهُ عِنْدَهُ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ فِيمَا ذَكَرَ الْكَلَابَاذِيُّ ، لَكِنَّهُ مُتَعَقِّبٌ بِأَنَّ لَهُ مَوْضِعًا آخَرَ تَقَدَّمَ فِي الْجُمُعَةِ وَآخَرَ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيعِ ، وَلَهُ فِي الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُ مُتَابِعٌ ، فَمَا أَخْرَجَ لَهُ شَيْئًا اسْتِقْلَالًا ، وَلَكِنَّهُ سَاقَ الْمَتْنَ هُنَا عَلَى لَفْظِهِ .

(٥) من عاداته : تغيير الشيخ عند تكرار الحديث

من المعلوم أن البخاري إذا أعاد الحديث وكرَّره فإنه لا يسوقه بنفس السند والمتن ، بل يتصرف فيه ، فيتصرف في السند :

- بسياقه عن شيخ آخر

- بسياقه موصولاً مرة ، وتعليقاً أخرى

- بذكر الاختلاف في صيغ الرواية

ويتصرف في المتن بالاختصار والاقتصار .

فَبِحَسَبِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُكْرَرًا عَلَى الْإِطْلَاقِ . [فتح الباري ١٣ / ٥١٧] .

فمثلاً : حديث : "كلمتان خفيفتان على اللسان" كرهه البخاري في "صحيحه" في ثلاثة مواضع عن ثلاثة شيوخ ، حيث غيرَ الشيخ في كل مرة . فذكره في كتاب الدعوات (٦٤٠٦) عن زهير بن حرب ، وفي كتاب الأيمان والندور (٦٦٨٢) عن قتيبة بن سعيد ، وفي آخر حديث في "الصحيح" في كتاب التوحيد (٧٥٦٣) عن أحمد بن إشبك .

هذا هو المنهج العام للإمام البخاري ، وقد نقل عن الإمام البخاري قوله : " لكنني لا أريد أن أدخل فيه مُعاداً " . قال الحافظ : و يقتضى أنه لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده و متنه ، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد ، وهو قليل جداً سأنبه على مواضعه من الشرح .

وقد كرر بعض الأحاديث سندا و متنا بدون أي اختلاف أو تصرف ، وعدد المكررات سندا و متنا في البخاري بهذه الصورة نحو (٢٠) حديثاً أو تزيد قليلاً ، بحسب قول الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١١ / ٢٤٠ .

وقد قام بعض العلماء والباحثين بتتبع مواضع تكرار الأحاديث سندا و متنا في "صحيح البخاري" ، منهم :

١ - الشيخ محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المتوفى (٨٤٢هـ) وهو معاصر للحافظ ابن

حجر ، في كتاب سماه " أنوار الدراري في مكررات البخاري " .

٢- مولانا شيخ الحديث العلامة محمد يونس الجُونفوري في جزء " إرشاد القاصد إلى ما تكرر في البخاري بإسناد واحد ، نشر في الجزء الثالث من "اليواقيت الغالية" ص ٩-٨٣ قال الشيخ في مقدمته (ص ١١) : فهذه عدة أحاديث مكررة بالسند والمتن الواحد في "صحيح البخاري" ، وقفت عليها أثناء تدريسي لهذا الكتاب الشريف وفي غيره من الأحيان... إلخ أورد فيه الشيخ (١٦٨) حديثا مكررة سندا ومتنا . وكان ينبغي أن يكون عنوان الرسالة : " ... ما تكرر في البخاري بإسناد ومتن واحد" .

ومنهج الشيخ أنه يورد الحديث كاملا بالسند والمتن في أول موضع وروده في "الصحيح" ، ثم يشير إلى مواضع تكراره بالإحالة على صفحات الكتاب .

وقد أحسن الشيخ صنعا حيث ذكر بكل دقة ما وقع بين الموضوعين للحديث من الاختلاف في صيغ الرواية والزيادة والنقص في ألفاظ المتن ، وكذلك ما وقع بين نسخ البخاري ورواياته من اختلاف في تكرر الحديث وعدمه .

وقد تبين من هذا التفصيل الذي أورده الشيخ أن العدد الذي ذكره لمكررات البخاري سندا ومتنا وهو (١٦٨) حديثا ، هو عدد إجمالي ، لأن بعض ما عدّه الشيخ في المكرر لا ينطبق عليه معنى التكرار الصّرف ، خاصة إذا وقع تصرّف من البخاري في المتن بالاختصار ، أو يكون لإعادته سبب من اختلاف في صيغ الرواية مثل (حدثنا ، حدثني) ، (حدثنا ، أخبرنا) ، (عن فلان ، أن فلانا قال) وكذلك التصريح بالسماع في موضع العنّنة ، فإن كلّ هذا من مقاصد البخاري من التكرار والإعادة .

كما أن تحويل السند في الموضوع الثاني ، أو كون الحديث من الأحاديث القصار ، يُخرجه عن معنى التكرار المَحض ، كما يُفهم من كلام الحافظ .

٣- الأحاديث المكررة في صحيح البخاري سندا ومتنا . رسالة للباحث بو جمعة محفوظ . وقد أورد فيها من المكررات سندا ومتنا (١٠٧) أحاديث .

قال بو جمعة في خاتمة رسالته (ص ١٢٢-١٢٣) : ولم أعرج على بعض الأحاديث التي وجدت فيها بعض الاختلاف بزيادة أو نقصان ، أو لكونها مختصرة ، أو هناك اختلاف ليس باليسير في متونها ، لذا لم أدرجها في المكررات سند ومتنا . وبهذا الاستقراء لهذه الأحاديث يتبين أن العدد الراجح للأحاديث المكررة سندا ومتنا في "الجامع الصحيح" هو (١٠٧) حديثا مكررا سند ومتنا . قال : ويمكن توجيه كلام الحافظ عند قوله : "إن عدد الأحاديث المكررة سندا ومتنا في "الجامع الصحيح" للبخاري (٢٣) حديثا" ، بأنه كان يقصد الأصول دون المتابعات .

ومنهج الباحث بو جمعة أنه يسوق لفظ البخاري كاملا في كل المواضع التي تكرر فيها الحديث سندا ومتنا ، وهو أسهل في عقد المقارنة بين مواضع التكرار .

وقد قمت بالمقارنة بين مكرراته ومكررات الشيخ محمد يونس ، فتبين أن وبجمعة لم يذكر هذه الأحاديث في رسالته مما ذكره الشيخ يونس : [٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٢، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥١، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧].

وفي مقابل ذلك ذكر بعض المكررات مما لم أجد لها في جزء الشيخ يونس ، وهذه أرقامها : [٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٦، ٥٩، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧].

٤ - الأحاديث التي كررها البخاري في صحيحه سندا ومتنا ، للباحث عبد العزيز دخان ،
جامعة الشارقة . لم أقف عليها .

٥ - التكرار في صحيح البخاري ، للباحث دعاء يوسف شحاذة ، من جامعة الأردن . لم أقف
عليها .

الفائدة العشرون : المصنفات في مشايخ الإمام البخاري

إضافة إلى الكتب التي أفردت في مشايخ الإمام البخاري ، هناك بعض الكتب فيها مادة دسمة
عن مشايخ البخاري في "الجامع الصحيح" وخصوصا في ذكر مواضع رواية البخاري عنهم ،
وبيان المهملين منهم ، ومن هذه الكتب :

١ - الهداية والإرشاد إلى معرفة أهل الثقة والسداد ، للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن
حسين الكلاباذي البخاري (ت ٣٩٨ هـ) . وهو من أهم مصادر تراجم رجال البخاري ،
خصوصا في ذكر مواضع رواية البخاري عن المترجمين في "الجامع الصحيح" واقتبس عنه كل
من جاء بعده واعتمد عليه .

٢ - المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في
الصحيحين ، للإمام أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ، ففيه فصول مهمة عن مشايخ البخاري
، مثل : مشايخ للبخاري لقيهم وسمع منهم ثم روى عن رجل عنهم . ذكر أسامي من لم
يعتمد عليهم البخاري منفردين بل ضمهم إلى غيرهم واستشهد بهم ، شيوخ البخاري الذين أهمل
أنسابهم ، أسامي من ذكرهم في الجامع الصحيح من الشيوخ الذين لقيهم وسمع منهم ، ثم لم
يحدث عنهم في الكتاب الصحيح ، واستشهد بهم بأن قال : وقال فلان .

٣- **تقييد المهمل وتمييز المُشكِل** ، للإمام أبي عليّ حُسَيْن بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (ت ٤٩٨هـ) ، فيه فصل يشتمل على التَّعْرِيف بشيوخ حدث عَنْهُمْ البُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ وَأَهْمَل أَنْسَابِهِمْ .

٤- **هُدَى الساري مقدمة فتح الباري** ، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) فيه عدة فصول عن شيوخ البخاري ، مثل : فصل فِي تَبْيِين الْأَسْمَاءِ الْمُهْمَلَةِ الَّتِي يَكْثُرُ اشْتِرَاكُهَا ، وفصل فِي سِيَاقِ أَسْمَاءِ مَنْ طَعَنَ فِيهِ مِنْ رِجَالِ هَذَا الْكِتَابِ ، وفصل فِي ذِكْرِ مَرَاتِبِ مُشَايخِهِ الَّذِينَ كَتَبَ عَنْهُمْ وَوَحَّدَهُمْ عَنْهُمْ .

موازنة بين عشرة من كتب تراجم مشايخ البخاري

وفيما يلي مقارنة وموازنة بين مشتملات بعض الكتب المصنفة في مشايخ البخاري من حيث النقاط التالية :

- (١) بيان منهج المصنف لكتابه في المقدمة .
- (٢) ذكر أحوال الإمام البخاري باختصار .
- (٣) الثناء على "الجامع الصحيح" وبيان منهجه .
- (٤) ترتيب المشايخ على حروف المعجم بترتيب دقيق .
- (٥) ذكر اسم الشيخ مع المُعَرِّفَات الأخرى (النسب ، الكنية ، اللقب ، البلد) .
- (٦) ذكر مشايخ شيخ البخاري والرواة عنه .
- (٧) بيان حال الشيخ من حيث الجرح والتعديل ، أو أحوال أخرى .
- (٨) ذكر كيفية رواية البخاري عنه احتجاجا أو استشهادا أو مقرونا .
- (٩) ذكر مواضع رواية البخاري عنه في الجامع الصحيح إجمالا [الكتب] .

(١٠) ذكر أرقام أحاديث ومرويات الشيخ في "الصحيح" تفصيلاً .

(١١) استعمال الرموز .

(١٢) عدد شيوخ البخاري الذين ذكرهم .

(١٣) من وهم بذكرهم في مشايخ البخاري .

(١٤) ما فاته من مشايخ البخاري .

(١٥) مميزات الكتاب ومحاسنه .

(١٦) الملاحظات على الكتاب .

واخترت للموازنة الكتب العشرة التالية التي وقفت عليها :

كتاب : ابن عدي ، ابن منده ، النحات ، الصغاني ، ابن خلفون ، شامزئي ، مجدي عرفات ، أبو محمد الألفي ، رمضان أبو مالك ، سلمان الندوي . ويراجع أسماؤها فيما مر . واستفدت من جمع المعلومات من مقدمات المحققين والمؤلفين ، ولم يكن عندي كتاب الشيخ سلمان الندوي ، فأفادني بما احتجت من معلومات عنه أخونا المحب أمين أفسر سلمه المولى . كما نبّهني إلى أهمية كتاب الشيخ نظام الدين شامزئي أخونا الفاضل محمد ياسر عبد الله ، فلهم الشكر الجزيل .

(١) بيان منهج الكتاب في المقدمة :

الصغاني : ذكر فهرساً بالأسماء التي ذكر تراجم أصحابها ، وأشار إلى الترميز بـ(ق) فوق اسم صاحب الترجمة الذي اتفق الإمامان البخاري ومسلم على الرواية عنه . ولكنه لم يلتزم به في داخل الكتاب .

مجدي عرفات : ذكر منهجه ص ٧-٨ باختصار

رمضان أبو مالك : ذكر منهجه ومراجعته في بداية الفهرس .

سلمان الندوي : ذكر أنه جمع أسماء المشايخ من "صحيح البخاري" ومن بعض المصادر الأخرى كـ"تاريخ بغداد" ، و"سير أعلام النبلاء" ، و"فتح الباري" . ورتبهم وذكر عدد مروياتهم مع ترجمة مختصرة .

(٢) ذكر أحوال الإمام البخاري باختصار :

ابن عدي : ذكر ترجمة مختصرة للإمام البخاري ، اشتملت على اسمه ونسبه ومولده وصفته ومناقبه وحفظه ، وما امتحن به ، ووفاته .

الصغاني : ذكر شيئاً من فضائل ومناقب الإمام البخاري وكراماته التي وقعت بعد موته ، وذكر ثناء العلماء عليه . وذكر شيئاً من أحوال ولادته ونشأته ورحلته ، وقصة امتحانه ببغداد ، وختمها بذكر وفاته .

ابن خلفون : افتتح الكتاب بذكر مناقب البخاري وثناء الأئمة عليه ، وذكر أحواله الأخرى من زهده وورعه وإمامته في العلم . وقصة محنته في مجلس والي بخارى . وختم ترجمته بذكر وفاته .

شامزئي : ذكر أهم أحوال الإمام البخاري من ص ٦٧ - ٧٣ من الولادة والرحلات وبعض الشيوخ والتلامذة ، وقوة الحافظة ، وزهده وتقواه ، وثناء الأئمة عليه ، ومحنته ، ووفاته ، ومسلكه الفقهي .

مجدي عرفات : ذكر ترجمة مختصرة للبخاري في مقدمة الكتاب مع ذكر ثناء الأئمة عليه .

سلمان الندوي : ذكر أحوال الإمام البخاري بإسهاب من ص ٣٧ إلى ٥٨ .

(٣) الثناء على "الجامع الصحيح" وبيان منهجه :

الصغاني : نقل عن البخاري ما يتعلق بوضع تراجم الكتاب وانتخاب أحاديثه من ست مئة ألف حديث .

ابن خلفون : ذكر ص ١٩ شيئا عن طريقة التصنيف .

شامزئي : تحدث عنه من ص ٧٤ - ٨٧ فذكر وجه التأليف والتسمية ، ومقبولية الكتاب وشروطه ، وتعداد الروايات ، ومرتبة الكتاب بين كتب الحديث ، وخصائص الكتاب ، وشروح الكتاب .

سلمان الندوي : تحدث عن "الجامع الصحيح" من ص ٦٠ - ٦٥ .

(٤) ترتيب المشايخ على حروف المعجم بترتيب دقيق :

ابن عدي : رتب أسماء الشيوخ ترتيبا أبجديا ، ولم يراع إلا اسم الشيخ فقط في الترتيب دون النظر إلى اسم الأب والجد ، وافتتح بمن اسمه (أحمد) تيمنا باسم النبي صلى الله عليه وسلم .

ابن منده : رتبهم على حروف المعجم مبتدئا بآدم ، وراعى الترتيب في الاسم الأول فقط .

النحات : رتبهم على الحروف مع تقديم الأحمدين ، مع عدم مراعاة الترتيب الدقيق .

الصغاني : رتب أسماء المترجمين على الحروف مراعى الترتيب الدقيق في أسماء الآباء أيضا . وابتدأ بمن اسمه آدم .

ابن خلفون : رتبهم على حروف المعجم مبتدئا بالأحمدين . وراعى في الترتيب الحرف الأول من أسماء الآباء بدون تدقيق كثير .

والبقية : رتبوا شيوخ البخاري ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم مع مراعاة الترتيب في أسماء الآباء فمن فوقهم .

(٥) ذكر اسم الشيخ مع المُعرِّفات الأخرى (النسب ، الكنية ، اللقب ، البلد) :

ابن عدي : يذكر اسم الشيخ وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلد .

ابن منده : يذكر الاسم واسم الأب والكنية واللقب والنسبة إلى البلد أو الصنعة ، وأحياناً يزيد بذكر النسب والقرابة .

النحات : يذكر الكنية والنسبة إلى القبيلة والبلد .

الصغاني : يذكر اسم صاحب الترجمة ، ويذكر الاختلاف في اسمه أو نسبته إن وجد ، ويشرح أحياناً بعض الأنساب والألقاب من حيث اللغة ، ويبين سبب النسبة لتلايق الغلط .

ابن خلفون : يذكر الاسم واسم الأب والكنية واللقب والنسبة إلى البلد أو الصنعة والمعرفات الأخرى ما استطاع .

شامزئي : يذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة إلى البلد والمعرفات الأخرى

مجدي عرفات : اهتم بذكر الاسم مع المُعرِّفات الأخرى حتى يتميّز الشيخ عن غيره .

الألفي ورمضان : يذكرون الاسم والنسب ، والكنية ، وأهم النسب إلى القبيلة والبلد .
وسلمان :

(٦) ذكر مشايخ شيخ البخاري والرواة عنه :

ابن عدي : يشير أحياناً إلى بعض شيوخ المترجم لهم . وبعض تلامذته أحياناً .

ابن منده : يذكر نادرا بعض شيوخ المترجم لهم نحو [٤٤، ٥٣، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ١١٩،] أو بعض التلامذة [١٢، ٦٧، ٧٠،] .

النحات : يذكر الشيوخ قليلا في بعض التراجم نحو [٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ١٠٨] ومن روى عنه [٧٣، ١٢٣،]

الصفاني : يسرد شيوخ صاحب الترجمة الذين سمع منهم ، متقيدا في ذلك بذكر أسماء من حدّث عنهم في "الجامع الصحيح" فقط دون اتساع .

ابن خلفون : يذكر الشيوخ والتلامذة بدون استقصاء . ويهتم بذكر الشيوخ الذين وردت رواية البخاري عنهم في "الصحيح" ويعقبه بذكر موضع رواية الشيخين أو أحدهما عنه ، ثم يذكر بقية الشيوخ . ثم من روى عنه مبتدئا بأصحاب السنن . واستفاد المزي في "تهذيب الكمال" من طريقته في ذكر الشيوخ والتلامذة .

شامزئي وسلمان : يذكران الشيوخ والرواة عنهم ، نقلا عن "تهذيب التهذيب" عموما .

(٧) بيان حال الشيخ من حيث الجرح والتعديل ، أو أحوال أخرى :

ابن عدي : يتكلم في بعض المرات على بعض المترجمين من حيث الجرح والتعديل ، وينقل ألفاظ الجرح والتعديل عن الأئمة المتقدمين . وقد يشير أحيانا إلى حال الشيخ المترجم كولادته ووفاته ، وكزهده وتعليمه ومناصبه ورحلاته وصنعتة . وأحيانا يذكر مؤلفاته أو الحديث الذي رواه البخاري عنه .

ابن منده : يذكر أحيانا بعض أحوال الشيخ باختصار . ويهتم بذكر سنة الوفاة . والجرح قليل [٢٤٥]

النحات : يذكر التوثيق باختصار في بعض التراجم نحو [١، ٥، ٧، ٨، ١٢، ٢٥، ٤٥] وذكر تخريج مسلم لصاحب الترجمة [٤٦] ويذكر معلومات أخرى أحيانا مثل : من ولد فلان ، صاحب فلان ، أخو فلان ، من أقران البخاري أو أترابه .

الصغاني : يذكر شيئا من تفاصيل حياة صاحب الترجمة ، ويختتمها بتحديد زمن وفاته ومكانها .

ابن خلفون : يهتم بذكر الجرح والتعديل بالتفصيل مع العزو إلى المصدر . ويهتم بذكر اتفاق الشيخين بالرواية عنه أو تفرد أحدهما عنه . ويذكر سنة الوفاة . وله آراء عن الشيوخ وأحوالهم يبدوها بقوله : (قال محمد) .

شامزئي : يذكر ما وجدته من المعلومات في المصادر التي رجع إليها مثل : تهذيب التهذيب ، سير أعلام النبلاء ، التعديل والتجريح ، الكاشف للذهبي ، التقريب . واهتم بذكر حكم الذهبي في "السير" .

مجدي عرفات : ذكر بعض أحوال الشيوخ باختصار ويسهب أحيانا في تراجم كبار شيوخ البخاري أو المتكلم فيهم ، والتزم ذكر حكم الحافظ على الراوي وطبقته في "التقريب" مع التعقيب على حكم الحافظ أحيانا .

سلمان الندوي : يذكر حال المترجم له باختصار نقلا عن "تهذيب التهذيب" .

الألفي ورمضان : يقتصران على ذكر الوفيات فقط .

(٨) ذكر كيفية رواية البخاري عنه احتجاجا أو استشهادا أو مقرونا :

ابن عدي : قد يتعرض أحيانا لطريقة البخاري في الرواية عن الشيخ ، كما في ترجمة أسيد الجمال ومحمد بن زياد الزيايدي .

ابن منده : يشير إلى رواية البخاري عنه بواسطة أحيانا [١٩، ١٠٦، ١١٧] أو استشهدا [٢٧٧].

ابن خلفون : يشير إليه أحيانا . [١١، ٢٥، ١٢، ٤٢]

شامزئي : يذكره نقلا عن المصادر أحيانا .

أبو محمد الألفي : اهتم بذكر التعاليق عن صاحب الترجمة ورمز لها بـ (تع) .

مجدي عرفات : يذكر أحيانا نحو [٥٨، ٦٦، ٧٠، ٩٢، ٩٩، ١١٤]

(٩) ذكر مواضع رواية البخاري عنه في الجامع الصحيح إجمالا [الكتب] :

ابن عدي : أحيانا يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري عنه .

ابن منده : يشير أحيانا إلى موضع الرواية أو عددها [١٩، ٤٤، ٦٠،] .

الصغاني : يعين مواضع رواية البخاري عن صاحب الترجمة في "الجامع

الصحيح" متابعا في ذلك لأبي نصر الكلاباذي في "الهداية والإرشاد"

مراعيا في ترجمة من أكثر عنه صاحب "الصحيح" بتعيين الموضع

الأول لروايته فقط ، وفي المُقلِّين يستقصي مواضع رواية البخاري عنه

ابن خلفون : يذكر مواضع الرواية بدون استقصاء .

شامزئي : ينقل مواضع الرواية عن الكلاباذي غالبا .

مجدي عرفات : يذكر موضع الرواية أو عدد أحاديث المقلين [٦، ١٤، ١٨، ١٩،

[٢٦، ٣٢، ٤٨]

(١٠) ذكر أرقام أحاديث ومرويات الشيخ في "الصحيح" تفصيلا :

أبو محمد الألفي : اهتم بإحصاء عدد مرويات الشيخ في "الصحيح" إجمالا وعدد التعاليق

الصغاني : أشار في المقدمة إلى الترميز بحرف (ق) فوق اسم صاحب الترجمة الذي اتفق الإمامان البخاري ومسلم على الرواية عنه . ولكنه لم يلتزم به في داخل الكتاب . واستدرك ذلك محقق الكتاب الدكتور حسنين مهدي . وقد اهتم الناشر بمقابلة كتاب الصغاني بكتب (ابن عدي ، ابن منده ، الكلاباذي) فما تفرد به الصغاني عن ابن عدي أشاروا عليه بـ (*) وما تفرد به عن ابن منده بـ (■) وما تفرد به عن الكلاباذي بـ (◇) ويرمز (ل) على ما استدرسته اللجنة العلمية من قبل الناشر على عمل محقق الكتاب .

أبو محمد الألفي : استعمل رمز (تع) لتعاليق البخاري .

سلمان الندوي : اهتم بذكر مواضع رواية البخاري لصاحب الترجمة بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث .

(١١) استعمال الرموز :

الصغاني : أشار في المقدمة إلى الترميز بحرف (ق) فوق اسم صاحب الترجمة الذي اتفق الإمامان البخاري ومسلم على الرواية عنه . ولكنه لم يلتزم به في داخل الكتاب . واستدرك ذلك محقق الكتاب الدكتور حسنين مهدي . وقد اهتم الناشر بمقابلة كتاب الصغاني بكتب (ابن عدي ، ابن منده ، الكلاباذي) فما تفرد به الصغاني عن ابن عدي أشاروا عليه بـ (*) وما تفرد به عن ابن منده بـ (■) وما تفرد به عن الكلاباذي بـ (◇) ويرمز (ل) على ما استدرسته اللجنة العلمية من قبل الناشر على عمل محقق الكتاب .

(١٢) عدد شيوخ البخاري الذين ذكرهم :

ابن عدي : عددهم بحسب قول ابن عدي في آخر الكتاب (٢٨٩) شيخا . لكن محقق الكتاب عامر صبري رَقَمهم فوصلوا إلى (٢٩٦) شيخا ، وهو الأرجح .

ابن منده : (٣٠٦) شيوخ .

النحات : (٢٤٨) شيخا .

الصغاني : (٣٢٦) شيخا .

ابن خلفون : لم أتمكن من العدّ .

شامزئي : ذكر شيوخ البخاري في " الجامع الصحيح " وفي غيره من كتب البخاري الموجودة ، في أبواب مستقلة : فذكر أولا شيوخه في " الجامع الصحيح " وعددهم (٣١٠) ، ثم شيوخه في كتاب " التاريخ الكبير " وعددهم (٣٥٧) ذكرهم إجمالا ، شيوخه في " التاريخ الصغير " وهم (٢٧٥) شيخا ، أورد فهرستهم إجمالا ، شيوخه في جزء " القراءة خلف الإمام " وهم نحو (٧٥) . شيوخه في جزء " رفع اليدين " وهم (٤٤) . شيوخه في كتاب " خلق أفعال العباد " وعددهم (١١٧) . شيوخه في كتاب " الضعفاء الصغير " وعددهم (٢٧) .

مجدي عرفات : (٣٢٢) شيخا .

أبو محمد الألفي : (٣١٩) شيخا ، كما قسمهم أيضا على الطبقات الخمس التي ذكرها الحافظ ابن حجر .

رمضان أبو مالك : (٣٢٨) شيخا .

سلمان الندوي : (٣١١) شيخا . وذكر فائدة مهمة : أكثر من روى عنه البخاري من شيوخه في "الصحيح" هو عبد الله التنيسي ، روى عنه (٣٣٨) حديث ، ثم ابن المديني (٣٠٠) حديث ، ثم مسدد (٢٧٧) حديث ، ثم التبوذكي (٢٤٥) حديث ، ثم إسماعيل بن أبي أويس (٢١٨) حديث ، ثم آدم ويحيى بن بكير (١٧٨) حديث .

(١٣) من وَهَمَ بذكرهم في مشايخ البخاري :

ابن عدي : له عدة أوهام تتبّعها ونبّه عليها المزي في "تهذيب الكمال" كخلطه بين ترجمتين ، أو عدّ بعضهم في الشيوخ وليسوا من شيوخه .

الصناني : نبّه محقق الكتاب على بعض الأوهام في التعليقات .

(١٤) ما فاته من مشايخ البخاري :

ابن عدي : فاته نحو (٣٥) شيخا لم يذكرهم ، إضافة إلى عدم ذكر بعض

ابن منده : فاته نحو (٤١) شيخا بحسب الرمز (■) الموضوع على التراجم في

النحات : فاته نحو مئة شيخ .

الصغاني : استدرك عليه محقق كتابه الدكتور حسنين سليمان مهدي نحو (١٩) شيخا .

شامزئي : فاته عدد قليل ، وأظنه من أسماء المذكورين احتمالا في تعيين المهملين من شيوخ البخاري .

وعند البقية : عددهم مقارب للاستيفاء .

(١٥) مميزات ومحاسن الكتاب

ابن عدي : يُعدُّ كتابه من أوائل المصنفات في مشايخ البخاري ، ولكونه إماما من أئمة النقد فلكتاباه أهمية لدى من بعده ممن نقلوا واستفادوا منه خصوصا ما نقله عن الأئمة المتقدمين من الجرح والتعديل .

ابن منده والنحات : يُعدُّ من أوائل الكتب في عد مشايخ البخاري في "الجامع الصحيح" .

الصغاني : نسخة الكتاب بخط مؤلفه الإمام الصغاني ، وخطه جميل رائع ، واهتم بضبط الكلمات واستعمال علامات الترقيم مثل علامة التصحيح والضبة (معا) على ما تعدد فيه وجوه الضبط . واهتم محقق الكتاب أيضا بإخراج الكتاب على أحسن الوجوه . وقد اهتم الصغاني بذكر المصادر التي نقل عنها أحوال صاحب الترجمة . واطلع على مصادر نادرة واستفاد بها وتعقَّبها .

ابن خلفون : أشار إلى من اتفق الشيخان بالإخراج له ، وما تفرد به كل منهما . وكانت لديه مصادر نادرة عن شيوخ البخاري .

شامزئي : امتاز بذكر مشايخ البخاري في بقية كتبه المنشورة كالتاريخين الكبير والصغير (الأوسط) والضعفاء والأجزاء الأخرى .

أبو محمد الألفي : ذكر عدد مرويات الشيوخ وعدد التعاليق .

سلمان الندوي : ذكر مواضع رواية الشيوخ بالكتاب والباب ورقم الحديث .

(١٦) الملاحظات على الكتاب

ابن عدي : وقعت له عدة أوهام تتبّعها ونبّه عليها المزي في "تهذيب الكمال" كخلطه بين ترجمتين ، أو عدّ بعضهم في الشيوخ وليسوا من شيوخه . كما قد فاته نحو (٣٥) شيخا لم يذكرهم .

الصغاني : فاته بعض الشيوخ استدركهم عليه محقق الكتاب في الحواشي .

ابن خلفون : طبعة الكتاب سيئة جدا ، وينبغي إعادة تحقيقه وطبعه ودراسة منهجه .

شامزئي : طريقته في ذكر مادة التراجم مضطربة ، لم يسلك طريقة واحدة ، ولم يرقم شيوخ البخاري في "الصحيح" ولولا أنه ذكر عددهم في الفهارس لما تمكنا من معرفة عددهم عنده . وعند ذكر مشايخ البخاري في كتبه الأخرى لم يميز زوائد الشيوخ على "الجامع الصحيح" .

مجدي عرفات : يطيل في ذكر أحوال الشيوخ أحيانا ، مما لا داعي له .

سلمان الندوي : لم يطلع على مصادر مهمة في تراجم شيوخ البخاري .

الفائدة الحادية والعشرون : سلاسل أسانيد مرويات أبي هريرة في الكتب الستة

لو نظرنا في الكتب الستة إلى مرويات أبي هريرة رضي الله عنه ، فنجد أن معظم أحاديثه جاءت من طريق سبعة من أصحابه وهم :

١- أبو صالح ذكوان السَّمَّان ، وقد روى عنه بالمكرر (٥٨٨) حديثا ، ومن أكثر من روى

عن أبي صالح اثنان :

أ- الأعمش سليمان بن مهران ، حيث روى عنه بالمكرر (٢٢٤) حديثا

ب- سُهيل بن أبي صالح ، وقد روى عن أبيه بالمكرر (٢٢٠) حديثا .
وعلي هذا فسلسلتي : (الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة) ، و (سهيل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة) : تروى بها مئات الأحاديث .

٢- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، وقد روى عن أبي هريرة بالمكرر (٤٩٥) حديثا .
ومن أكثر من روى عن أبي سلمة ثلاثة :

أ- الزهري [٢٢٣ حديثا]

ب- ومحمد بن عمرو بن علقمة [١٣٣ حديثا]

ج- يحيى بن أبي كثير [٨٠ حديثا]

فالسلاسل : (الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة) ، و (محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي
سلمة عن أبي هريرة) ، و (يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة) تُروى بها مئات
الأحاديث .

٣- عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج ، وقد روى عن أبي هريرة بالمكرر (٣٥٠) حديثا ، ومن
أكثر من روى عن الأعرج : أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، فقد روى عنه بالمكرر (٢٨٣) حديثا
فهذه السلسلة : (أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة) : تروى بها مئات الأحاديث .

٤- سعيد بن المسيب ، وقد روى عن أبي هريرة بالمكرر (٢٨٧) حديثا ، ومن أكثر من روى
عن سعيد : الزُّهْرِيُّ ، فقد روى عنه بالمكرر (٢٧٦) حديثا . فهذه السلسلة (الزهري عن سعيد
عن أبي هريرة) تروى بها مئات الأحاديث أيضا .

٥- سعيد المَقْبُرِي ، وقد روى عن أبي هريرة بالمكرر (١٤٣) حديثا ، ومن أشهر من روى
عن المَقْبُرِي : عبيدالله بن عمر ، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب ، ومحمد بن عجلان .
فهذه سلاسل ثلاثة :

عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة [١٢ حديثا]

ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة [٢٢ حديثا]

محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة [٣٠ حديثا]

٦- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني مولى الحرقة ، روى عن أبي هريرة بالمكرر (١٢٨) حديثا ، وأكثر من روى عنه ابنه العلاء بن عبد الرحمن (١٢٦) حديثا . فهذه السلسلة (العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة) مشهورة .

٧- همام بن منبه ، وقد روى عن أبي هريرة بالمكرر (١٢٧) حديثا ، وكلها من رواية معمر بن راشد عنه ، فهذه السلسلة : (معمر عن همام عن أبي هريرة) مشهورة . وقد خرج عنها بعض الأحاديث من رواية وهب بن منبه عن أخيه همام عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وبحسب أطراف المزي :

فعدد أحاديث أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة في الكتب الستة (٥٠) حديثا .

وعدد أحاديث عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة (٢٧) حديثا .

وعدد أحاديث محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة نحو (٢٢) حديثا .

وعدد أحاديث (أحمد بن إشكاب عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة

عن أبي هريرة) : حديث واحد وهو آخر حديث في البخاري : "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن" .

الفائدة الثانية والعشرون : حقائق عن مرويات سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

اهتم علماء الحديث بحصر وإحصاء الأحاديث والمرويات للرواة بعامة ، ومرويات

الصحابة بخاصة . ولهم في بيان الإحصاءات أساليب متعددة :

فمن المحدثين من يذكر مروياته ومحفوظاته هو ، كما ورد عن أئمة الحديث الكبار مثل البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد من حفظهم لمئات الألوف من الأحاديث ، وانتخابهم منها بضعة آلاف أودعوها في كتبهم الحديثية المشهورة .

ومنهم من يذكر مرويات بعض مشاهير المحدثين أو الرواة مقيدةً بشيخ معين ، أو إسناد معين وهو ما يسمونه بـ(النسخة) ، ونجد إشارات من ذلك في كتب التاريخ والرجال ، أو يذكرون مرويات الرواة متقيدين بكتاب معين كالكتب الستة وغيرها ، مثل ما ورد من إحصاء مرويات مشايخ البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود في كتاب "زهرة المتعلمين في ذكر أسماء مشاهير المحدثين" للأندي - وهو مفقود - ، ولكن نقل عنه كثيرا من إحصاءاته الإمام مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" .

ومنهم من اهتم بإحصاء مرويات الصحابة الكرام بخاصة ، كالإمام أبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري (٢٧٠ هـ) في كتاب له في تاريخ الصحابة ، وبقية بن مخلد (٢٧٦ هـ) في جزء له كما سيأتي .

عدد مرويات الصحابة في مسند بقي بن مخلد الأندلسي :

من المشهور الشائع في كتب علوم الحديث أن أبا هريرة رضي الله عنه أكثر الصحابة روايةً للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن عدد أحاديثه هو (٥٣٧٤) حديث . ونسب بعض العلماء هذا الإحصاء لعدد مرويات أبي هريرة إلى الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه: "تلقيح فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير" ص ٢٦٣ - ٢٨٠ ، وأنه اعتمد في عدد الأحاديث على مرويات أبي هريرة الواردة في أكبر كتاب مسند للأحاديث ، وهو "مسند بقي بن مخلد الأندلسي" (ت ٢٧٦ هـ) - الذي لا زال مفقودا - .

والصحيح أن ابن الجوزي لم يقم بالإحصاء بنفسه ، وإنما اعتمد في ذكر عدد مرويات المكثرين من الصحابة وغيرهم على جزء للإمام بقي بن مخلد الأندلسي اسمه : (عدد ما لكل

واحد من الصحابة من الحديث) الذي قام بترتيبه الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) وسماه (أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد).

رتب الإمام ابن حزم هذا الجزء ترتيباً تنازلياً بحسب عدد مرويات الصحابة كثرة وقلة ، فبدأ بالمكثرين وانتهى بأصحاب الأفراد . وقد بين ابن حزم طريقة ترتيبه في المقدمة بقوله : (ذكر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة حديثاً فما فوقه ، ممن نُقل إلينا الحديث عنهم ، على مراتبهم في ذلك : أصحاب الألوفاً منهم ، ثم أصحاب ألفين ، ثم أصحاب الألف فما دون ذلك ، ثم أصحاب المئتين وشيء ، ثم أصحاب المئتين وشيء ، ثم أصحاب المائة وشيء ، ثم أصحاب العشرات وشيء ، ثم أصحاب العشرين ، ثم أصحاب التسعة عشر ، ثم أصحاب الثمانية عشر ، ثم أصحاب السبعة عشر ، ثم كذلك نقص واحداً واحداً ، إلى أصحاب الأفراد) .

طبغات كتاب ابن حزم :

وكتاب ابن حزم مطبوع عدة مرات :

- ١- مع كتاب "جوامع السيرة" ورسائل أخرى. تحقيق إحسان عباس.
- ٢- طبعه أكرم ضياء العمري بعنوان "بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده" ، فنسبه إلى بقي ، مع أن الموجود هو ترتيبه لابن حزم.
- ٣- طبعة بتحقيق سيد حسن كسروي ، نشرته دار الكتب العلمية في بيروت.
- ٤- طبعة بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ، نشرته مكتبة القرآن بمصر .
- ٥- وهناك مقال عن نسخة من الكتاب بتونس ، منقولة عن نسخة مسندة للمؤلف من طريق الحميدي تلميذ ابن حزم ، وبها زيادات وتصويبات نافعة تخلو منها الطبغات السابقة. والمقال نشره الدكتور عبد المجيد تركي.

تنبيهات عن عدد مرويات أبي هريرة (٥٤٧٤ حديث) :

التنبيه الأول : أن هذا الإحصاء وهذا التعداد ذكره بقي بن مخلد الأندلسي في جزءه " عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث " وهو بحسب مرويات أبي هريرة الواردة في "مسند بقي" الذي لم نطلع عليه . وربما يكون هذا الجزء هو مقدمة "مسند بقي" كما ذهب إليه الدكتور أكرم ضياء العمري .

التنبيه الثاني : هذا العدد البالغ (٥٣٧٤) حديثا ، هو مجموع أحاديث أبي هريرة الصحيحة وكذلك الضعيفة التي لم تصح عنه ، والمكررة التي جاءت بنفس المتن والسند ، أو من طريق إسناد آخر عنه.

فقد جرت عادة المحدثين بعد الأسانيد والطرق المتعددة للحديث الواحد ، على أنها حديث مستقل ، وكذلك يعدون آثار الصحابة والتابعين وفتاويهم ضمن الأحاديث ، فيشمل العدد المرفوع والموقوف والمقطوع.

قال ابن الصلاح تعليقا على قول البخاري : " أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ ، وَمِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ " = هَذِهِ الْعِبَارَةُ قَدْ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا عِنْدَهُمْ آثَارُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَرُبَّمَا عُدَّ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ الْمَرْوِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ حَدِيثَيْنِ . اهـ

وقال الزركشي في "النكت على ابن الصلاح" : "الأقدمون يطلقون العدد من الأحاديث على الحديث الواحد المروي بعدة أسانيد، وعلى هذا يسهل الخطب ، فرب حديث له مئة طريق أو أكثر . اهـ

وفي الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص : ٢٢) :

قد يقول قائل : إن ما ذكرته عن الألوף المؤلفة التي كان يحفظها الأئمة الكبار وما نُقل عنهم في هذا لا يصدقه المُدَوَّنُ في كتب الحديث على كثرتها . فإن ما يوجد فيها من الأحاديث المرفوعة لا يبلغ عُشر هذا المقدار .

والجواب: أنه ليس المراد بهذه الألوّف أنها كلها أحاديث متغيرة، كما هو الظاهر، وإنما يدخل في هذه الطرق المتعددة للحديث الواحد فقد يروى الحديث الواحد بعشرة أسانيد، وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرقٌ لحديثٍ واحدٍ، فيتخيّر أيُّ إمامٍ منها أصحّها وأوثقها في نظره، ويَدَع ما عدا ذلك، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحاً عند غيره. وقد يكون فيما يتركه ما هو صحيح في الواقع.

وأيضاً يدخل في هذه الألوّف آثارُ الصحابة والتابعين وغيرهم، وهذه الآثار تُعتَبَر من الأحاديث عند كثير من المحدثين، وما أكثر ما رُوِيَ من الآثار! فكن على دُكْرٍ من ذلك حتى لا يلتبس عليك الأمر، وحتى تدفع تشكيكات المشككين في السنن والأحاديث. اهـ

وقال الشيخ أحمد شاكر في "الباعث الحثيث": ومن المهم معرفة العدد الحقيقي للأحاديث في "مسند أحمد" بحذف المكرر واعتبار كل الطرق للحديث حديثاً واحداً، ولم أتَمكن من ذلك إلا في مسند أبي هريرة فظهر لي أن عدد أحاديثه في مسند أحمد بعد حذف المكرر منها هو ١٥٧٩ حديثاً فقط.

فأين هذا من العدد الضخم الذي ذكره ابن الجوزي وهو ٥٣٧٤؟! وهل فات أحمد هذا كله؟! ما أظن ذلك.

وإنما الذي أرجحه أن ابن الجوزي عدّ ما رواه بقيُّ بن مخلد لأبي هريرة مطلقاً وأدخل فيه المكرّر، فتعدّد الحديث الواحد مراراً بتعدّد طرقه، وقد يكون بقيُّ أيضاً يروي الحديث الواحد مقطّعةً أجزاءً باعتبار الأبواب والمعاني كما يفعل البخاري، ويؤيده أن ابن حزم يصفه بأنه رتب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه.

وأيضاً فإن في "مسند أحمد" أحاديث كثيرة يذكرها استطراداً في غير مسند الصحابي الذي رواها وبعضها يكون مروياً عن اثنين أو أكثر من الصحابة، فتارة يذكر الحديث في مسند كل

واحد منهما وتارة يذكره في مسند أحدهما دون الآخر. وقد وجدت فيه أحاديث لبعض الصحابة ذكرها أثناء مسند لغير راويها ولم يذكرها في مسند راويها أصلاً.

ولكن هذا كله لا ينتج منه هذا الفرق الكبير بين العديدين في مثل مسند أبي هريرة . ولعلنا نُوفّق لتحقيق عدد الأحاديث التي رواها عن كل صحابي كما صنعنا في رواية أبي هريرة إن شاء الله.

وقد جمعت عدد الأحاديث التي نسبها ابن الجوزي للصحابة في مسند بقي فكانت ٣١٠٦٤ حديثاً وهذا يقل عن مسند أحمد أو يقاربه. اهـ

التبیه الثالث : أسلم سيدنا أبو هريرة رضي الله عنه في السنة السابعة للهجرة قبيل غزوة خيبر ، ولازم النبي صلى الله عليه وسلم ملازمة شديدة إلى وفاته في ربيع الأول سنة ١١ من الهجرة ، فكانت المدة التي أدركها أبو هريرة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم نحو أربعة أعوام وبضعة ليال .

قال الدكتور محمد عبده يماني في كتابه "أبو هريرة والحقيقة الكاملة" ص ٤٣ : لو حسبنا عدد أيام صحبة أبي هريرة لرسول الله وهي تبلغ أكثر من (١٤٦٠) يوماً ، وقسمنا هذه الأحاديث (٥٣٧٤ حديث) على هذه الأيام : وجدنا أنه يروي كل يوم ما يقارب ثلاثة أحاديث ونصفاً ، وفي كل مئة يوم (٣٦٧) حديثاً ، أو كان يحفظ مئة حديث في كل سبعة وعشرين يوماً . زد على ذلك أنه إذا حذفنا المكرر من أحاديث أبي هريرة نجد أن العدد الأصلي لا يصل إلى (١٣٠٠) حديث.

التبیه الرابع : أن معظم هذه الأحاديث التي رواها أبو هريرة رضي الله عنه هي قصيرة الألفاظ ، ولو طالت قليلاً فإنها تحتوي على جمل مختصرة ، والمتون الطويلة التي تبلغ نصف صفحة أو أكثر ليست كثيرة . فلو جمعت مئات متون الأحاديث القصيرة التي رواها أبو هريرة ل جاءت في أوراق قليلة ، ولا يصعب استظهارها وحفظها في شهور قليلة.

وفي كتاب "الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين" (ص: ١٣٣) :

لو جمعنا كل مرويات أبي هريرة في كتاب واحد فلن تزيد عن جزء صغير، ذلك أن الكثير من الخمسة آلاف والثلاث مئة والأربع والسبعين، عدد ما رواه لا يجاوز السطر والسطرين .

التنبيه الخامس: أكثر الأحاديث الصحيحة الثابتة عن أبي هريرة رضي الله عنه لم يتفرد بروايتها وحده، بل شاركه في روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم معه غيره من الصحابة الكرام .

إحصاءات المعاصرين لمرويات أبي هريرة :

ولقد قام بعض المعاصرين بإحصاء مرويات أبي هريرة في الكتب الحديثية التي بين أيدينا ، لتجلية هذه الحقيقة وهي : أن ما انفرد به أبو هريرة من الأحاديث عن غيره من الصحابة لا يتجاوز مئتي (٢٠٠) حديث على أكثر تقدير . وفيما يلي أشير إلى بعض هذه البحوث والدراسات التي قام أصحابها بإحصاء مرويات أبي هريرة :

(١) دراسة الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي :

كان موضوع رسالة الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي لنيل شهادة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة هو : (أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهد وحال انفرادها) .

يقول في مقدمتها : هنالك ناحية هامة كانت محور طعن الطاعنين ومجالا لتحويلهم ، وهي قضية إكثار أبي هريرة من التحديث . وإذا كان هذا الإكثار مثار تعجب واستنكار فلايضاح هذا الجانب ينبغي أن نحدد أبعاده وتوضح جوانبه : هل هو إكثار غير طبعي ؟ أو شيء معقول ونتيجة طبيعية للظروف التي أحاطت بأبي هريرة رضي الله عنه .

وإذا تكشفت لنا هذه الحقيقة وأمكن حصرها بحذف الأسانيد المتكررة التي تسبب عنها كثرة المتون ، أصبح ممكنا حينئذ أن نتقدم خطوة أخرى في البحث لبيان حال مرويات أبي

هريرة : هل استقلَّ أبو هريرة وحده برواية هذا العدد الكثير من الأحاديث؟ أو أنه رواها غيره ، أو استقلَّ في البعض دون البعض الآخر؟ وهذا يستدعي تتبُّع شواهد أحاديث أبي هريرة وحصرها لبيان ما انفرد به من الأحاديث أو ما رواه غيره معه .

وحينئذٍ استباننا لنا حقيقة أخرى وهي : أن معظم أحاديث أبي هريرة لها شواهد ، وقسم آخر أقل لم يتمكن من الوقوف على شواهدنا الآن .

ولما كانت أحاديث أبي هريرة ليست مجموعةً كلها ولا مرتبةً في كتاب واحد ، كان لا بد من جمعها من مظانِّها ، وأهم هذه المظانِّ مسند الإمام أحمد ثم الكتب الستة ، لذلك قمت بجمع مروياته من هذه المصادر ، وقسمتها على الكتب والأبواب ليسهل الرجوع إليها .

ثم قسمتُ مرويات أبي هريرة إلى قسمين :

القسم الأول : مروياتٌ وجدتُ لها شواهدٌ عن الصحابة الآخرين الذين وافقوا أبا هريرة في روايتها . [وقد ساق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في هذا القسم ٩٣٩ حديثاً لأبي هريرة مع استدراك عشرة أحاديث في آخر الرسالة ، وقد بين شواهدنا في هامش الرسالة ، واستغرق هذا القسم من الرسالة ٤٤٤ صفحة] .

القسم الثاني : مروياتٌ لم أجد لها شواهد ، وهذه قمت بدراسة أسانيدنا ، للتعرف على كمية الصحيح أو الحسن من انفردات أبي هريرة ، علماً بأنه قد نجد شواهد لبعض هذه المرويات في مصادر أخرى فيما بعد . [وقد ذكر الدكتور الأعظمي في هذا القسم (٣٩٦) حديثاً ، بدءاً من حديث رقم (٩٣٠) إلى حديث رقم (١٣٢٥) وذكر من أخرجها في الهامش ، وقد ذكر في هذا القسم برقم ١١٣١ ص ٥٣٤ حديث أبي هريرة : كلمتان خفيفتان] .

قال الدكتور : يشتمل القسم الثاني على ثلاثة أقسام :

الأول : الأحاديث الصحيحة ، وعددها ٢٤١ حديثاً

الثاني : الأحاديث الحسان ، وعددها ٥٣ حديثا

الثالث : الأحاديث الضعيفة ، وعددها ١٠٢ حديثا

والمجموع الكلي بقسميه (١٣٣٦) حديثا مع حذف جميع الروايات التي تتعلق بشخصية أبي هريرة وأسرته وقبيلته .

نتيجة دراسة الدكتور الأعظمي ص (ح) من المقدمة :

لقد بينت هذه الدراسة أن ما ذكر من كثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه لا محل من الاستغراب والإنكار ، لأننا لو قسمنا هذه الأحاديث على تلك الأيام التي لازم فيها النبي صلى الله عليه وسلم نجد أن نسبة ما كان يتلقاه في كل يوم : حديثا ونصف حديث ، بما فيها الصحيح والضعيف ، وهذه النسبة معقولة جدا .

أما الأحاديث التي انفرد بها أبو هريرة فهي قليلة جدا ، حيث لا يتجاوز الصحيح منها (٢٢٠) حديثا .

(٢) بحث الدكتور محمد المطري تنمة لعمل الدكتور الأعظمي :

قام الدكتور محمد بن علي بن جميل المطري بإتمام عمل الدكتور الأعظمي فقام بدراسة الأحاديث التي ذكرها الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي في القسم الثاني من رسالته ، فبحث عن حال تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف ، واجتهد في بحث شواهد لها .

قال الشيخ المطري : ثم إن الشيخ المحقق المحدث الأعظمي كتب رسالته النافعة في آخر القرن الهجري الماضي سنة ١٣٩٣ هـ قبل تيسر البحث العلمي باستخدام الكمبيوتر؛ ولذلك فإن كثيرا من الأحاديث التي ذكر أن أبا هريرة تفرد بها سيجد الباحث الآن أنه لم يتفرد بها، وقد تتبعت ما ذكره الشيخ الأعظمي في رسالته من تفردات أبي هريرة رضي الله عنه فوجدت كثيرا

جدا من تلك الأحاديث التي جعلها من مفردات أبي هريرة لها شواهد من حديث غير أبي هريرة.

وأكثر ما استفدت في معرفة شواهد حديث أبي هريرة من تحقيق مسند الإمام أحمد للأرناؤوط ومن معه من الباحثين، فإنهم يهتمون جدا بذكر الشواهد على طريقة الإمام الترمذي في سننه، فيُخرِّجون حديث أبي هريرة ثم يقولون: وفي الباب حديث فلان وفلان، فيذكرون الشواهد ويخرجونها، ومع جمعهم النافع وتحقيقهم المانع فقد وجدت بواسطة البحث في (المكتبة الشاملة) كثيرا من الشواهد لأحاديث أبي هريرة لم يذكرها، لا سيما في المعجم الكبير للطبراني ومسند البزار وكنز العمال والسلسلة الصحيحة وإرواء الغليل للألباني، ثم بعد ذلك بحثت عن شواهد أخرى بواسطة البحث في موقع الدرر السنية (الموسوعة الحديثية) فتفاجأت أنه لا يزال يوجد بعض الأحاديث عن أبي هريرة لها شواهد لم أعرفها في المرحلة الأولى من البحث {وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}!

وبعد هذا التتبع والتحقيق وجدت أن الأحاديث الثابتة الصحيحة والحسنة التي تفرد بها أبو هريرة رضي الله عنه هي نحو (١١٠) أحاديث فقط، والله أعلم، ولا أنسى أن أقول كما قال المحدث الأعظمي في رسالته التي بحثي هذا متم لها: هذا ما تبين لي اليوم، ومن الممكن غدا أن أطلع على شواهد لهذه المنفردات أيضا أو يجد غيري.

قال: وأحب أن أنبه أن هذا العدد تقريبي وليس قطعيا لسببين:

السبب الأول: أن بعض الأحاديث الصحيحة عن أبي هريرة رضي الله عنه لم نذكرها هنا لوجود شاهد لها، لكن قد يكون الشاهد ضعيفا، فلا يشترط أن يكون الشاهد صحيحا، فإني والشيخ الأعظمي من قبلي إذا وجدنا حديثا صحيحا عن أبي هريرة ثم وجدنا له أي شاهد ولو بإسناد ضعيف فإننا لا نذكر ذلك الحديث من تفردات أبي هريرة رضي الله عنه.

السبب الثاني: أن بعض الأحاديث الصحيحة عن أبي هريرة رضي الله عنه لم نذكرها هنا لوجود شاهد لها لكن قد يكون الشاهد مختلفا سياقه عن سياق حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أو قد يكون شاهدا للحديث أبي هريرة في أغلبه ما عدا جملة أو جملتين، ومع وجود جملة تفرد بروايتها أبو هريرة رضي الله عنه لا نذكر ذلك الحديث من تفردات أبي هريرة رضي الله عنه؛ لوجود شاهد لأصل الحديث . اهـ

ثم ذكر المطري الأحاديث التي لم يجد لها شواهد ، فبلغت عدتها (١١٠) أحاديث ، فنقص العدد وانتصف عن العدد الذي ذكره الدكتور الأعظمي لتفردات أبي هريرة وهو (٢٢٠) حديثا ، كما سبق . وذكر برقم (٢٩) حديث أبي هريرة : "كلمتان خفيفتان على اللسان ... " فهو مما تفرد به أبو هريرة عن غيره من الصحابة .

(٣) إحصاءات الدكتور محمد عبده يماني :

قال الدكتور محمد عبده يماني في كتابه "أبو هريرة والحقيقة الكاملة" ص ١٩٣ : عندما نُعِن النظرَ في موضوع الأحاديث التي رويت عن أبي هريرة نجد حقائق مهمة لا بد من الوقوف عندها ودراستها بأمانة وعلمية وموضوعية .

وأول هذه الحقائق : أن ما نُسب إلى أبي هريرة رضوان الله عليه من أنه قد روى (٥٣٧٤) حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمفرده ، هو أمر غير صحيح ، فأبو هريرة لم يرو هذه الأحاديث بمفرده .

وهذا هو موضوع البحث والدراسة التي وفقني الله للتصدي لها وتفنيدها ، وأول أمر بدأت به هو الاستفادة من قضية الحاسب الآلي ، فقد استفدت من المراكز العلمية التي أدخلت كتب الحديث وقامت بتصنيفها مثل مركز خدمة السنة النبوية في (جامعة الأزهر) وبرنامج موسوعة "صخر" للأحاديث ، وقد ثبت لي بعد الدراسات أن هناك (٥٣٧٤) حديثا منسوبا

إلى أبي هريرة ، منها (٤٠٧٤) حديث مكررة بنفس العبارة أو بالمعنى . هذه هي الحقيقة الأولى .

أما الحقيقة الثانية : فهي أن (٥٣٧٤) حديث مروية عن أبي هريرة لم ينفرد بروايتها ، وإنما رواها الصحابي والصحابيان والأكثر ، فإذا حذفنا المكرر يتبقى (١٣٠٠) حديث فقط هي مرويات أبي هريرة في الحقيقة ، وهذه الـ(١٣٠٠) شاركه في روايتها صحابة آخرون ، وعدد ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها صحابة آخرون معه تبلغ (١٢٩٢) بعد حذف المكرر ، ويقتى بعد ذلك ما انفرد بروايته وهي أقل من عشرة (١٠) أحاديث .

وقال في موضع آخر :

وعندما قمت بنفسي بالتحقق من هذه المسألة بواسطة فريق مختص في الحاسب الآلي ظهرت لنا حقائق مهمة عن روايات أبي هريرة، فعندما تتبعنا رواياته وجدنا أن هناك ما يزيد عن ثمانمائة صحابي وتابعي رووا عنه الحديث وكلهم ثقات.

لكن القضية الأساسية التي أفادتنا عند استخدام الحاسب الآلي هي أنه عندما أدخلت هذه الأحاديث المروية في كتب الحديث الستة وجدنا أن أحاديث أبي هريرة بلغت (٥٣٧٤) ، ثم وجدنا بعد الدراسة بواسطة الكمبيوتر أن المكرر منها هو (٤٠٧٤) وعلى هذا يبقى العدد غير المكرر (١٣٠٠) وهذا العدد تتبعناه فوجدنا أن العديد من الصحابة قد رووا نفس هذه الأحاديث من غير طريق أبي هريرة ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وبعد أن قمنا بحذف الأحاديث التي رويت من غير طريق أبي هريرة في كتب الصحاح الستة وجدنا أن ما انفرد به أبو هريرة ولم يروه أي صحابي آخر هو أقل من عشرة أحاديث.

ومن هذا يظهر أمانته وصدقه في رواية الحديث الشريف، ويبرئ ذمته رضي الله عنه مما اتُّهم به، وقد ساهم في هذه الدراسة رجالٌ خدموا سيرة أبي هريرة ومنهم محمد ضياء الدين

الأعظمي الذي قام بعمل دراسات دقيقة وبذل جهوداً تستحق التقدير وقد ساعدني في هذا الموضوع.

ثم شاء الله أن تطور العمل في أحاديث أبي هريرة فانتقلنا من الكتب الستة إلى الكتب التسعة، وقد لاحظنا أن الأحاديث في الكتب التسعة المنسوبة إلى أبي هريرة هي (١٩٦٠) حديثاً، منها (٨٥١٠) بسند متصل و(٤٥٠) حديثاً بسند منقطع. وبعد التدقيق انتهينا إلى أن الأحاديث التي رواها أبو هريرة في كل هذه الكتب التسعة بعد حذف المكرر هي (١٤٧٥) حديثاً، وقد اشترك في روايتها معه عددٌ من الصحابة.

وعندما حُذفت الأحاديث التي رويت عن طريق صحابة آخرين وصلنا إلى حقيقة مهمة وهي: أن ما أتى به أبو هريرة مع المكررات في كتب الحديث التسعة هي (٢٥٣) حديثاً، ثم إن الأحاديث التي انفرد بها أبو هريرة بدون تكرار ولم يروها أحد غيره في الكتب التسعة هي (٤٢) حديثاً.

وما زلنا نواصل البحث. لكن هذه الأمور وهذه الحقائق أزالنا كل تلك الشبه والتهم العقيمة والمُغْرِضَة التي كانت تُلصق بأبي هريرة، ويتهمون بها بالإكثار ويقولون عنه رضي الله عنه: إنه روى ٨٠٠٠ حديث بمفرده... وبعضهم يقول: إنه روى ٥٠٠٠ حديثاً بمفرده... هكذا دون رَوِيَّة أو تدقيق أو تمحيص. اهـ

(٤) إحصاء الشيخ السيد محمد المنتصر الكتّاني :

ذكر الدكتور محمد عبده يماني في كتابه "أبو هريرة والحقيقة الكاملة" ص ٤٤ و ٤٨ : ذكر الدكتور الشيخ خليل ملا خاطر من علماء الحديث أنه كان يحضر درس السيد محمد المنتصر الكتّاني المغربي في المسجد النبوي عام ١٣٩٢ هـ، وكان يدرس مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وقد دَرَسَ الأحاديث في مسند أبي هريرة ، فكان يذكر الحديث ويذكر من رواه غير أبي هريرة

، فيعدُّ واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر . حتى إذا انتهى إلى آخر مسند أبي هريرة قال : وهكذا نخلص إلى حقيقة مهمة وهي أن ما انفرد به أبو هريرة كان سبعة أو ثمانية أحاديث فقط .

وقد أورد الدكتور محمد عبده يماني في كتابه المذكور (ص ٥٠-٥٤) أربعين مثالا كنموذج لأحاديث أبي هريرة مع ذكر من شاركه في روايتها من الصحابة .

(٥) إحصاء المشرف على منتدى أهل البيت :

قال الباحث الأستاذ محمد الأمين في (ملتقى أهل الحديث) نقلا عن الأخ المشرف على "منتدى آل البيت" :

المتتبع لروايات أبي هريرة رضي الله عنه في الكتب التسعة (الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وموطأ مالك ومسند أحمد والدارمي) يجد أن أغلب الصحابة اشتركوا مع أبي هريرة في كل رواياته ما عدا ثمانية أحاديث فقط !! هل تصدقون هذا؟

والأحاديث الثمانية هي:

١- (بينما رجل راكب بقرة ...) إلى آخر الحديث، سنن الترمذي المناقب حديث رقم ٣٦١٠ .

٢- (قرأ رسول الله : يومئذ تحدث أخبارها ...)، سنن الترمذي صفة القيامة حديث رقم ٢٣٥٣ .

٣- (أتدرون من المفلس ...)، صحيح مسلم، البر والصلة، حديث رقم ٤٦٧٨ .

٤- (أول من يدعى يوم القيامة ...)، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين حديث رقم ٨٥٥٨ .

٥- (أظلكم شهركم ...)، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين حديث رقم ١٠٣٦٥ .

٦- (أعذر الله إلى امرئ ...)، صحيح البخاري، الرقاق، حديث رقم ٥٩٤٠ .

٧- (أقرب ما يكون العبدُ ...)، صحيح مسلم، الصلاة، حديث رقم ٧٤٤.

٨- (بيناً أيوب يغتسلُ ...)، صحيح البخاري، الغسل، حديث رقم ٢٧٠.

والمعنى أن كلَّ حديث في الكتب التسعة غير هذه الأحاديث الثمانية فإنه يوجد صحابي أو أكثر قد اشترك في رواية الحديث مع أبي هريرة، فلم ينفرد أبو هريرة إلا بهذه الثمانية فقط (في الكتب التسعة).

أقول : كأنه اقتبس هذا البحث عن كتاب الدكتور محمد عبده يماني ص ١٦٤ فقد ذكر الأحاديث الثمانية التي انفرد بها أبو هريرة في الكتب التسعة حسب قوله .

(٦) إحصاء الدكتور عبد السميع الأنيس :

قال الدكتور في كتابه "بحوث في السنة المطهرة" ص ١٧ : أما أحاديث أبي هريرة فقد رجعتُ في إحصاءها إلى خمسة عشر كتاباً من أهم كتب السنة وهي : مسند الإمام أحمد والكتب الستة الشهيرة وموطأ مالك ومسند الحميدي وسنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة والأدب المفرد ، وعددٌ من كتب أصحاب الكتب الستة . وحذفتُ الطرق المكررة ، فكانت النتيجة أن عدد الأحاديث لا تتجاوز (١٥٠٠) حديث .

علماً بأن هذه الأحاديث المذكورة ليست كلها صحيحة ، بل فيها الحسن والضعيف ، فلو حذفنا الضعيفَ -لأن التَّبَعَةَ فيه ليست على أبي هريرة ، وإنما على الرواة الضعفاء - لنقص العدد عن هذا الرقم المذكور . اهـ

(٧) إحصاءات الأستاذ علي عبد الباسط مزيد :

وأورد الأستاذ علي عبد الباسط في كتاب "منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر" (ص : ٩٤) بعض الإحصاءات عن مرويات أبي هريرة :

- له في الصحيحين "٦٠٩"، منها "٣٢٦" متفق عليها، و"٩٣" انفرد البخاري بروايتها له، و"١٩٠" انفرد مسلم بروايتها له.

- وروى له أصحاب السنن الأربعة والإمام مالك في الموطأ "١٦٠٩".

- روى له الإمام أحمد في مسنده "٣٨٤٨" بالمكرر، ويصفو له بعد حذف المكرر عدد كبير جداً.

- روى له الإمام بقي بن مخلد في مسنده "٥٣٧٤" حديثاً.

- وجمع أبو إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري "ت ٢٨٢هـ" مسند أبي هريرة، وتوجد نسخة منه في خزانة كوبرلي بتركيا .

أسباب كثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه :

جاء في كتاب "الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين" لأحمد محرم ناجي (ص ١٣٤) :
والمتمأمل المنصف يمكن أن يرجع كثرة مرويات أبي هريرة إلى ما يأتي:

١- ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- صفاء ذهنه، وشدة ذكائه مما جعله أحفظ الصحابة.

٣- حرصه على الحديث وتعهده مجلسه.

٤- تفرغه لذلك وانعدام ما يشغله عنه.

٥- عدم انشغاله بالإمارة أو بالدنيا بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم فمنذ أن عزله عمر -رضي الله عنه- عن البحرين لم يتولَّ منصباً.

٦- تأخر وفاته مما أتاح له أن يلتقى الكثيرين من التابعين حتى قيل: إنه روى عنه ثمان مئة.

٧- وأهم من كل ما مضى انتفاعه ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالحفظ وجمعه له في الصدر. اهـ

وإليك تلخيصا لما سبق من عدد مرويات أبي هريرة في جدول :

اسم الباحث	مصادر ومراجع الإحصاء	العدد الكلي للأحاديث	العدد بعد حذف المكرر	تفردات أبي هريرة
ضياء الرحمن الأعظمي	مسند أحمد والكتب الستة	---	١٣٣٦	٢٢٠
محمد المطري	---	---	---	١١٠
عبد يمانى	الكتب الستة	٥٣٧٤	١٣٠٠	١٠
عبد يمانى	الكتب التسعة	٨٩٦٠	١٤٧٥	٤٢
عبد يمانى	الكتب التسعة	---	---	٨
المنتصر الكتاني	مسند أحمد	---	---	٨
عبد السميع الأنيس	١٥ كتابا	---	١٥٠٠	---
علي عبد الباسط	مسند أحمد	٣٨٤٨	---	---

إحصاءات لمرويات أبي هريرة من كتب أخرى :

اسم الكتاب	المصنف	عدد المرويات إجمالا
تحفة الأشراف ط عبد الصمد	المزي	٣٣٤٣
أطراف المسند الحنبلي	ابن حجر	٢٢٨٣
مسند أحمد ط الرسالة	ابن حنبل	٣٨٦٥
المسند الجامع (٢١ كتاب)	معاصرين	٢٧٣٩